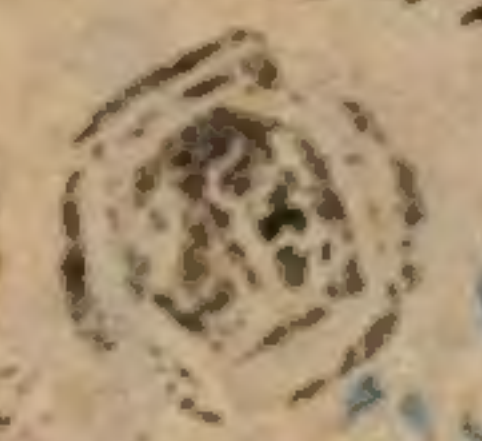




علاء الدین...

Handwritten text in the upper right corner of the right page.

Handwritten text at the top of the left page, including the number '۱'.



شهادت الیه

Main body of handwritten text on the left page, written in a cursive script.

Continuation of handwritten text on the left page.

Bottom section of handwritten text on the left page, including a date.



معالم اصول

تاریخ ۱۰/۸/۱۳۵۹ میل بن قمری

۲۲۱۵۵

رأيت في كتابه في تاريخ الخلفاء



مفتي القضاة
الشيخ زكي الدين

اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْمًا وَفَهْمًا يَا كَاشِفَ الضُّلَاةِ
 وَيَا عَالِمَ الْغَيْبَاتِ اكْشِفِ الْحُجُبَ
 عَنِّي وَجْهَ هَذِهِ الْمَوَاقِفِ حَتَّى أَطْلُعَ
 إِلَى حَقِيقَةِ هَذِهِ السَّائِلِ وَلَا تُخْطِئْ
 عَنِّي الْمَنَاسِكَ وَالضَّلَالِ أَنْتَ مُوَفِّقُ
 كُلِّ أَمْرٍ وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ
 بِرَحْمَتِكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

قبل از شروع در بحث احواله نویسنده صلوات
مفرسته و بعد از آن این دعا بخواند
اللَّهُمَّ اكْفِنِي بِالْعِلْمِ وَالْفَهْمِ وَالْعَقْلِ
رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا وَفَرِّمْ بَيْنَ خَلْقِي
يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ

و اما تمیز بین این کنی بهمان
که در اینجا آورده و نویسی و محال است
و معلوم کند که این کنی ها
این کنی ها است که در اینجا

$\frac{29}{5} 153$

سمازه
۵۴
فصل

ان زيارتي على النبي صلى الله عليه وسلم
تسبغ انظر الى مطلقه

وہ جس نے اسے پہنچا دیا
اس کے لئے ہے اس کا اجر
وہ جس نے اسے پہنچا دیا
اس کے لئے ہے اس کا اجر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المتعالي في عرشه
جلالته لا يحد ولا يحيط
بكنهه العارفون المتقدين
بكال ذاته عن مشابهة
الانعام فلا يبلغ صفة
الواصفون المتفضل بسوانع
الانعام فلا يحصى نعمه
العادون المتطول باليمن
الجسام فلا يقوون بواجب
شكره الحامدون القديم
الابدن فلا ادرى سواه
الذلم السرمدي فكل شئ
مضمحل عدا احد من
بسخائه حمد يقربني الى
جنانه واشكره بشكرا
استوجب المنزلة من مواهبه
وعطاياه واستقبله من خطاياي
استقالة عبد معترف بملجائه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله المتعالي في عرشه
جلالته لا يحد ولا يحيط
بكنهه العارفون المتقدين
بكال ذاته عن مشابهة
الانعام فلا يبلغ صفة
الواصفون المتفضل بسوانع
الانعام فلا يحصى نعمه
العادون المتطول باليمن
الجسام فلا يقوون بواجب
شكره الحامدون القديم
الابدن فلا ادرى سواه
الذلم السرمدي فكل شئ
مضمحل عدا احد من
بسخائه حمد يقربني الى
جنانه واشكره بشكرا
استوجب المنزلة من مواهبه
وعطاياه واستقبله من خطاياي
استقالة عبد معترف بملجائه

خطك المنطق النطق
خطك المنطق النطق
خطك المنطق النطق
خطك المنطق النطق

نادو على ما نطق في جيب مولاه واستلم العصمة
من الخطاء والخطايا والتسدد في القول والعمل
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
الكنم الذي لا تحجب لديه الامال القدير هو
لما شئت فقال واشهد ان محمدا عبده ورسوله
المبعوث ليهتد قواعد الدين ويهذب
مسالك اليقين الشايع بشرعته للظهور
شرايع الاولين والمرسل بالارشاد والهداية
رحمة للعالمين صلى الله عليه واله الهداة
المهديين وعترته الكرام الطيبين صلوة
ترضيهم وتزين يد علي منتهى رضائهم
غاية مرادهم وبهاتمة مناسم وتكون لنا
عدة في حيزه يوم نلقى الله سبحانه ونلقاه
وسلم تسليمنا وبجمل فان اولي الاقرب
في تحصيله كنوز الاعمار وطالت التردد
في الحركات العكسية

خطك المنطق النطق
خطك المنطق النطق
خطك المنطق النطق
خطك المنطق النطق

في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠

في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠

بين العين والآثر في معالم الافكار هو العلم بالاحكام
الشرعية والمسائل الفقهية فلهذا عرّفنا المطلب الذي
يظهر بالبحر طالبة والمغنى الذي يشتر بالادباج النظر في
كاسبه والعلم الذي يعرج بحامله الى الذروة بالفتح في
العلماء وتنبأ الى السعادة في الدار الآخرة
ولقد بذل علماءنا السابقون وسلفنا الصالحون
رضوان الله عليهم اجمعين في تحقيق مبلغه نفوس
جدهم والكثواني تنفق مسائلهم كدم فكيف
فيه مقدار بيان افكارهم ومشرحوا منه
مجلد بيان اثارهم ومكتفوا فيه من كتاب
سدى في ظلم الجملة الى بيان الصواب
من مختصر كاف في تبليغ الغاية وبسوط شاذ
بجائزة النهاية وايضا يحل من قواعد
المشكل وبيان كشف من سر المعضل
وتهدى بوصول الى محض الفقه بمصباح
الدين وملاذ المجتهدين وجدنا به معاهد

الاستبصار الى مدينة العلم ويجلو بانان
مسالكه من الشرايع ظلمات الشك والوه
وزكري دروس مقننة في المحض واللوا
وتحريين ذكره هي منهى المطلب في الافاق
ومذهب جليل شرف في مختلف الاحكام
بكمال الانصاف ومعتبر مدارك الحكم
مواد النزاع من صحيح الآثار ومفرد
يتاح للمبتدأ اصول الجنان وروضة
بحر تدش بارشاد فروعه اذهان
مشكل الله تعالى سعيهم واجزل من جوده
مشوهم ويرى من حيث كان من فضل الله
علينا ان اهلنا لاقتفاء اثارهم احبنا
الاسوة بهم في افعالهم فشرعنا بوقوفنا الله
في تاليف هذا الكتاب الموسوم بعالم
الدين وملاذ المجتهدين وجدنا به معاهد

في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠

في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠
في ربيع من ربيع اول سنة ١٢٠٠

للسائل الشرعية واحيينا به مدارس الباحث
 الفقهية وشغبنا فيه مخير الفروع تهدينا
 الاصول وجعلنا بين تحقيق الدليل والمدلول
 بعبارة قريبة الى المطالع وتقريرات مقبولة
 عند السماع من غير اجاز موجب للاختلال
 ولا اطناب معقب للملال وانا ابتدل الى الله
 سبحانه ان يجعل خالصا كوجه الكرم في انصرع ملك
 اليه ان يهديني حين تنقل الاقدام الى المنهج
 القويم ويثبتني حيث تزل الاقدام على القفط
 المستقيم وقد رتبنا كتابنا هذا على مقدمة
 واقسام اربعة والغرض من المقدمة مخبر
 في مقصد **المقصد الاول** في بيان فضيلة
 العلم وذكر من يجب على العلماء مراعاته
 وبيان زيادة شرف علم الفقه على غيره وجوه
 الحاجة اليه وذكر حكمه ومبته وبيان موضوعه

في بيان فضيلة العلم وذكر من يجب على العلماء مراعاته وبيان زيادة شرف علم الفقه على غيره وجوه الحاجة اليه وذكر حكمه ومبته وبيان موضوعه

وبما دبر

في بيان فضيلة العلم وذكر من يجب على العلماء مراعاته وبيان زيادة شرف علم الفقه على غيره وجوه الحاجة اليه وذكر حكمه ومبته وبيان موضوعه

وبما دبر ومسائل **علم** ان فضيلة العلم
 وارتفاع درجته وعلو مرتبته امر كفى اشكالا
 في سلك الضرورة مؤتمرا لاهتمام ببيانته
 غير اننا نذكر على سبيل التبيين اشياء في
 هذا المعنى من جهة العقل والنقل كتابا وشارة
 مقتصرين على ما يتبادر الى الغرض فاق
 الاستيفاء في ذلك يقتضي تجاوز الحد و
 يفضي الى الخروج عما هو المقصد فاما الجهة
 العقلية فهي ان المعقولات تنقسم الى موجبة
 ومعدومة وظان الشرف للموجبة للموجود
 ينقسم الى جاد ونام ولا ريب ان النامي
 اشرف ثم النامي ينقسم الى حساس وغيره
 ولا شك ان الحساس اشرف ثم الحساس
 ينقسم الى عاقل وغير عاقل ولا ريب ان
 العاقل اشرف ثم العاقل ينقسم الى عالم ومحل

في بيان فضيلة العلم وذكر من يجب على العلماء مراعاته وبيان زيادة شرف علم الفقه على غيره وجوه الحاجة اليه وذكر حكمه ومبته وبيان موضوعه

في بيان فضيلة العلم وذكر من يجب على العلماء مراعاته وبيان زيادة شرف علم الفقه على غيره وجوه الحاجة اليه وذكر حكمه ومبته وبيان موضوعه

ولا شك ان العالم اشرف فالعلم اشرف
 للعقول **فصل** ولما الكتاب الكريم فقد
 استدل بذلك في مواضع منه **الاول** قوله تعالى
 في سورة العنكبوت وهي اول ما نزل على نبينا صلوات
 عليه وآله في قول اكثر المفسرين اقرب باسم ربك
 الذي خلق خلق الانسان من علق اقرب
 وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان
 ما لم يعلم حيث افنخ كلام المجيد بذكر
 نعمة الابدان وابتعد بذكر نعمة العلم فلو كان
 بعد نعمة الابدان نعمة اعلى من العلم لكانت
 اجدر بالذكر وقد قيل في ذكر وجبة المتنا
 بين الاء المذكورة في صدر هذه السورة
 للشتمل بعضها على خلق الانسان من علق
 وبعضها على تعليمه ما لم يعلم انه تعالى ذكر
 اول حال الانسان اعنى كونه علقه وهي كما

في قوله تعالى في سورة العنكبوت وهي اول ما نزل على نبينا صلوات عليه وآله في قول اكثر المفسرين اقرب باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق اقرب وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم حيث افنخ كلام المجيد بذكر نعمة الابدان وابتعد بذكر نعمة العلم فلو كان بعد نعمة الابدان نعمة اعلى من العلم لكانت اجدر بالذكر وقد قيل في ذكر وجبة المتنا بين الاء المذكورة في صدر هذه السورة للشتمل بعضها على خلق الانسان من علق وبعضها على تعليمه ما لم يعلم انه تعالى ذكر اول حال الانسان اعنى كونه علقه وهي كما

في قوله تعالى في سورة العنكبوت وهي اول ما نزل على نبينا صلوات عليه وآله في قول اكثر المفسرين اقرب باسم ربك الذي خلق خلق الانسان من علق اقرب وربك الاكرم الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم حيث افنخ كلام المجيد بذكر نعمة الابدان وابتعد بذكر نعمة العلم فلو كان بعد نعمة الابدان نعمة اعلى من العلم لكانت اجدر بالذكر وقد قيل في ذكر وجبة المتنا بين الاء المذكورة في صدر هذه السورة للشتمل بعضها على خلق الانسان من علق وبعضها على تعليمه ما لم يعلم انه تعالى ذكر اول حال الانسان اعنى كونه علقه وهي كما

من الحناء

من الغساسة واخر حاله وهو صيروده عالما
 وذلك كمال الرفعة والجلالة فكانه سبحانه
 قال كنت في اول امرك في تلك المنزلة
 الخفية الدينية الحكيمة ثم صرت في اخر الى هذه
 الدرجة الشريفة المقيسة **الثاني** قوله تعالى
 الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن
 ينزل الامريه من لعلوا الآية سبحانه
 جعل العلم علية لخلق العالم العلوي والسفلي
 طرا وكفى بذلك جلالة وفخرا **الثالث** قوله تعالى
 ومن يوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا
 فسرت الحكمة عما يرجع الى العلم **الرابع** قوله
 هل يستوي الذين يعلمون والذين لا
 يعلمون اعنايتذكر اولوالباب **الخامس**
 قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء
السادس قوله سبحانه شهد الله انه لا اله الا

من الغساسة واخر حاله وهو صيروده عالما وذلك كمال الرفعة والجلالة فكانه سبحانه قال كنت في اول امرك في تلك المنزلة الخفية الدينية الحكيمة ثم صرت في اخر الى هذه الدرجة الشريفة المقيسة الثاني قوله تعالى الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن ينزل الامريه من لعلوا الآية سبحانه جعل العلم علية لخلق العالم العلوي والسفلي طرا وكفى بذلك جلالة وفخرا الثالث قوله تعالى ومن يوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا فسرت الحكمة عما يرجع الى العلم الرابع قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون اعنايتذكر اولوالباب الخامس قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء السادس قوله سبحانه شهد الله انه لا اله الا

من الغساسة واخر حاله وهو صيروده عالما وذلك كمال الرفعة والجلالة فكانه سبحانه قال كنت في اول امرك في تلك المنزلة الخفية الدينية الحكيمة ثم صرت في اخر الى هذه الدرجة الشريفة المقيسة الثاني قوله تعالى الذي خلق سبع سموات ومن الارض مثلهن ينزل الامريه من لعلوا الآية سبحانه جعل العلم علية لخلق العالم العلوي والسفلي طرا وكفى بذلك جلالة وفخرا الثالث قوله تعالى ومن يوت الحكمة فقد اوتى خيرا كثيرا فسرت الحكمة عما يرجع الى العلم الرابع قوله هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون اعنايتذكر اولوالباب الخامس قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء السادس قوله سبحانه شهد الله انه لا اله الا

هو الملائكة واولو العلم **السابع** قوله تعالى
وما يعلم تاويله الا الله والراسخون في العلم
يقولون الآية **الثامن** قوله قل كفى بالله شهيدا
بينى وبينكم ومن عنده علم الكتاب **الحادي عشر**
قوله يرفع الله الذين امنوا منكم والذين
اولوا العلم درجات **الثاني عشر** قوله فما طبا
لبنيته والاه الصلوة والسلام امرهم مع
ما اتاهم من العلم والحكمة وقل رب زدنى
علما **الثالث عشر** قوله بل هو ايات نبيا
في صدور الذين اولوا العلم **الرابع** قوله
قلك الامثال يضربها للناس وما يعقلها
الا العالمون **فصل** واما السنة ففي ذلك
كثير لا تكاد تحصى فهنا ما اخبرني به ابا
عده من اصحابنا منهم السيد الجليل شيخنا
بنو الدين علي بن الحسين ابي الحسن الحسيني

هو الملائكة واولو العلم
وما يعلم تاويله الا الله
والراسخون في العلم
يقولون الآية
قوله قل كفى بالله شهيدا
بينى وبينكم
ومن عنده علم الكتاب
قوله يرفع الله الذين امنوا
منكم والذين اولوا العلم
درجات
قوله فما طبا لبنيته
والاه الصلوة والسلام امرهم
مع ما اتاهم من العلم والحكمة
وقل رب زدنى علما
قوله بل هو ايات نبيا في
صدور الذين اولوا العلم
قلك الامثال يضربها للناس
وما يعقلها الا العالمون
فصل
واما السنة ففي ذلك كثير
لا تكاد تحصى فهنا ما اخبرني
به ابا عده من اصحابنا منهم
السيد الجليل شيخنا بنو الدين
علي بن الحسين ابي الحسن الحسيني

الموسى

الموسى ادا الله تعالى تاييده والشيخ الفاضل
عن الدين الحسين بن عبد الصمد الحارثي
والسيد العابد نوح الدين علي بن السيد
فخر الدين العاشق قدس الله روحه ورواهم
اجازة عن والدي السيد الشهيد زين الملة
والدين رفع الله درجاته كما شرف خاتمة
عن شيخه الاجل بنو الدين علي بن عبد
العالى العالم الميسر قدس الله عن الشيخ شمر
الدين محمد بن المؤذن الجعفي عن الشيخ ضياء
الدين علي بن شيخنا الشهيد عن والده
قدس سر عن الشيخ فخر الدين المطالب
محمد بن الشيخ الاعمام العلامة جمال الملة
والدين الحسن بن يوسف بن المطهر
عن والده عن شيخه المحقق السيد
بخر الملة والدين ابي القاسم جعفر بن الجعفي

عن محمد بن عيسى بن عبد القيطبي عن يونس
 بن عبد الرحمن عن الحسن بن زياد القطار
 عن سعد بن طريف عن الاصمعي بن نفاثة
 قال قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب
 تعلموا العلم فان تعلمه حسنة ومدارسته
 تسبيح والجهت عنه جهاد وتعليمه من لا يعلم
 صدقة وهو عند الله لاهله فريه لانه
 معام الجلال والكرام وسالك بطالبه
 سبيل الجنة وهو ليس في الوحشة وصا
 في الوحدة وسلاح على الاعدا ووزير الاخلا
 يرفع الله به اقواما يجعلهم في الخيرات ثم قد
 بهم ثم مواعيلهم وتقتل اثارهم ورغب
 للملائكة في حلهم يسعونهم باجتهادهم فصولهم
 لان العلم حيو القلوب ونور الابصار من الغيرة
 العبي وقوة الابدان من الضعف بن الله

هذا الحديث في فضل العلم
 وهو من كلام امير المؤمنين
 علي بن ابي طالب

الافضل في فضل العلم
 في صفة العلم

في فضل العلم

قوله حياة القلوب كما ان اليا حيوات الارض فكذا حياة
 القلوب كما ان البقرة كما يطلق على من ليس
 كذلك يطلق على من القلب من نقطة وفاطة كما
 في القلوب وكذا من قلوبكم من العين وقد يكون
 من القلب

حامله منازل الابدان ونحوها المستر الاجبار
 في الدنيا والاخرة بالعلم بطاع الله ويعبد
 بالعلم يعرف الله ويوحى بالعلم توصل الامور
 وير يعرف الحلال والحرام والعلم امام العقل
 والعقل تابعه يلهمه السعد ويحرمه الاشقياء
فصل وزوينا بالاسناد عن محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم بن هاشم عن ابيه عن الحسن
 بن الحسين القاسمي عن عبد الرحمن بن زيد
 عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال الله
 صلى الله عليه وآله وسلم طلب العلم على كل مسلم
 ومسلمة الا ان الله يحث بغاة العلم وعن
 محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 عيسى عن ابي محبوب عن هشام بن سالم عن
 ابي جعفر عن ابي اسحق السبيعي عن حماد بن عمار
 سمعت امير المؤمنين ع يقول ايها الناس علموا

هذا الحديث في فضل العلم
 وهو من كلام امير المؤمنين
 علي بن ابي طالب

قوله طلب العلم في فضل العلم
 لان العلم ينفع بالاجماع والمردم يخرج مع تقوية
 وكيفية بصول الله بن بعد الا ان الله
 كسب بغاة العلم الا من فتنه يصير بهيئة
 لبنة الخاطي واخواته من الغفلة اذا وقع
 الاهتمام بمشغولها ان كان له بيان وعلم
 في سبيل الله فله اجر موعود على اللواتي في
 العلم والبناء الطلبة من بناء الله في الجنة
 في اهل البيت في كل خلف في الجنة والله
 في العلم والبناء الطلبة من بناء الله في الجنة
 في اهل البيت في كل خلف في الجنة والله

ويزيد قوة الغضب بالكل وقوة الشهوة بالجزر والشهوة بالارواح القوة الغضبية والشهوية الغضبية روج الشهوة عنها روج الشهوة

شيعكم ولعل عليا من شيعكم ليست له هذه الرواية
 ايها الفضل كل الروايتين يتناشد به قلوب شيعتنا
 افضل من الف عابده **فصل** ومن اعم ما يجب على
 العلماء مراعاة تصحيح المقصد واخلص النية وتطهير
 القلب من دس الاغراض الدنيوية ويكمل النفس
 في قوتها العلية وتزكيتها بالمجتنبات الرذائل وانشا
 الفضائل الخلقية وهما القوتين الشهوية والغضبية
 وقدرتها فينا بالمعروف السابق وغيره عن محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم رفعه الى عبد الله عليه السلام وعن محمد بن
 يعقوب قال حدثني محمد بن محمود ابو عبد الله القزويني
 عن عدة من اصحابنا منهم جعفر بن احمد الصيقل يروي
 عن احمد بن عيسى العلوي عن عباد بن صهيب البصري
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال طلبت العلم ثلثة فاعزهم
 باعيانهم وصفاتهم صنف بطلبة العمل والمجاهدة
 لطلبه للاستطالة والخلل وصنف بطلبة الفقه

للجلد

منه كذا

والخلل

منه كذا

للجلد

والعقل فصاحب العمل والمجاهدة مؤثر مؤثر من الخصال
 في ائمة الرجال يذكروا العلم وصفه لهم قد ستريل
 بالخشوع وقلة من الورع فذكر الله من هذا

خشوعه وقطع منه حين ومه وصاحب الاستقامة
 والمخلد وحيت وملك يستطيل على مثله من
 استباهه ويتواضع للاغنياء من ذوي القربى
 لعلواهم هائم ولدينه حاتم فاعلم على هذا جوده

وقطع من آثار العلماء اثره وصاحب الفقه
 والعقل ذكاته وحزن وسهر قد يتلوه في نفسه
 وقيل في جندبيه يعل ويحشى ويجلاد

مشقفا مقبل على شانه عارفا اهل زمانه مستورا
 من القو الخوانه فشد الله من هذا الكانه واعطاء
 يوم القيمة امانه عنه عن محمد بن يحيى عن احمد بن

محمد بن عيسى وعن علي بن ابراهيم عن ابي جيعا عن
 حماد بن عيسى عن عمر بن اذينة عن ابيان بن الجعفي

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 الذين هم ائمة المرسلين والصلوة والسلام على ائمة الهدى
 الذين هم ائمة المرسلين والصلوة والسلام على ائمة الهدى
 الذين هم ائمة المرسلين والصلوة والسلام على ائمة الهدى

والله اعلم بالصواب
 والحمد لله رب العالمين
 والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
 الذين هم ائمة المرسلين والصلوة والسلام على ائمة الهدى
 الذين هم ائمة المرسلين والصلوة والسلام على ائمة الهدى
 الذين هم ائمة المرسلين والصلوة والسلام على ائمة الهدى

منه كذا

عن سليمان بن قيس قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله من يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يستعجل طالب دينا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب او يرجع ومن اخذ العلم من اهل وعمل بعلمه غاوى من اراد بر الدنيا فهو

عن سليمان بن قيس قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله من يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يستعجل طالب دينا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب او يرجع ومن اخذ العلم من اهل وعمل بعلمه غاوى من اراد بر الدنيا فهو

عن سليمان بن قيس قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله من يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يستعجل طالب دينا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب او يرجع ومن اخذ العلم من اهل وعمل بعلمه غاوى من اراد بر الدنيا فهو

عن سليمان بن قيس قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله من يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يستعجل طالب دينا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب او يرجع ومن اخذ العلم من اهل وعمل بعلمه غاوى من اراد بر الدنيا فهو

الى داود

عن سليمان بن قيس قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله من يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يستعجل طالب دينا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب او يرجع ومن اخذ العلم من اهل وعمل بعلمه غاوى من اراد بر الدنيا فهو

الى داود عليه السلام لا تجعل بيني وبينك عالما مفتونا
بالدنيا فيصدك عن طريق محبتى فان اولئك
قطاع طريق عبادى المريدين ان ادخلنا انا صا
بهم ان اتبع حلاوة مناجات من قلوبهم عنه
عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد
عيسى عن ربيع بن عبد الله عن حماد عن ابي
جعفر عليه السلام قال من طلب العلم ليبا هي العلم
او مجارى به الشغف او يصرف به وجهه النك
اليه فليتبوء مقعده من النار ان الرئاسة لا
تصلح الا لاهلها **ان شاء الله** ورؤينا بالاسناد الكنا
عن الشيخ المفيد محمد بن الغمان عن الشيخ الصدوق
محمد بن ابي بصير عن محمد بن موسى التتاق روى قال
حدثنا محمد بن جعفر الكوفي الاسدي قال حدثنا
محمد بن اسمعيل البرمكي حدثنا عبد الله بن احمد
قال حدثنا اسمعيل بن الفضل عن ثابت بن دينار

عن سليمان بن قيس قال سمعت ابي عبد الله عليه السلام يقول قال رسول الله صلى الله عليه واله من يؤمن بالله واليوم الآخر ولا يستعجل طالب دينا وطالب علم فمن اقتصر من الدنيا على ما احل الله له سلم ومن تناولها من غير حلالها هلك الا ان يتوب او يرجع ومن اخذ العلم من اهل وعمل بعلمه غاوى من اراد بر الدنيا فهو

من ربح العلم اثلث في الاسلام ثلثة لا يستدعا
 شئ الى يوم القيمة **فصل** وعجب على العلم العمل
 كما يحب على غيره لكنه في حق العالم الكد ومن ثم
 جعل الله تعالى ثواب المطيعات من سناء النبي
 صلى الله عليه وآله وعقاب العاصيات منهن
 صفقت العيز من ولجمل له حظا وافرا من العطاء
 والقرابات فانقيد النفس ملكة ملوحة و
 استقداد تاما بقول الكلمات وقدر رؤينا
 بالاسناد السالف وعينه عن محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن
 عيسى عن عمر بن اذينة عن ابان بن عتيار عن
 سليم بن قيس الهلالي قال سمعت امير المؤمنين
 عليه السلام يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله في كلام له العلماء
 رجال من رجل عالم اخذ بعلمه فذا ناج وعالم
 تارك لعلمه فذا هالك وان اهل النار ليتادون

قاله

من ربح

من ربح العالم التارك لعلمه وان اشتد اهل النار
 ندامة وحسرة رجل دعا عبدا الى الله سبحانه
 فاستجاب له وقبل منه فاطاع الله فادخله
 الجنة وادخل الداعي النار بترك علمه واتباعه
 المولى وطول الامل اما اتباع المولى فيحصل
 الحق وطول الامل مبنى الاخرة وعن محمد بن
 يعقوب عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن
 محمد بن سنان عن اسمعيل بن جابر عن الحسن بن
 علي بن مرقان قال العلم مقرون الى العمل فمن علم عمل
 ومن عمل علم والعلم يفتق العمل فان اجابته والا
 ارتحل عنه ومنه عن عدة من اصحابنا عن
 احمد بن محمد بن خالد عن علي بن محمد القاسمي
 عن ذكره عن عبد الله بن القاسم الجعفي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان العالم اذا لم
 يعمل بعلمه زلت موعظته من القلوب كما زل

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن
 عيسى عن عمر بن اذينة عن ابان بن عتيار عن
 سليم بن قيس الهلالي قال سمعت امير المؤمنين
 عليه السلام يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله في كلام له العلماء
 رجال من رجل عالم اخذ بعلمه فذا ناج وعالم
 تارك لعلمه فذا هالك وان اهل النار ليتادون
 من ربح العلم اثلث في الاسلام ثلثة لا يستدعا
 شئ الى يوم القيمة **فصل** وعجب على العلم العمل
 كما يحب على غيره لكنه في حق العالم الكد ومن ثم
 جعل الله تعالى ثواب المطيعات من سناء النبي
 صلى الله عليه وآله وعقاب العاصيات منهن
 صفقت العيز من ولجمل له حظا وافرا من العطاء
 والقرابات فانقيد النفس ملكة ملوحة و
 استقداد تاما بقول الكلمات وقدر رؤينا
 بالاسناد السالف وعينه عن محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عيسى عن حماد بن
 عيسى عن عمر بن اذينة عن ابان بن عتيار عن
 سليم بن قيس الهلالي قال سمعت امير المؤمنين
 عليه السلام يحدث عن النبي صلى الله عليه وآله في كلام له العلماء
 رجال من رجل عالم اخذ بعلمه فذا ناج وعالم
 تارك لعلمه فذا هالك وان اهل النار ليتادون

عن القاسم بن محمد عن المنقري عن علي بن هاشم بن
 البريد عن أبيه قال جاء رجل إلى علي بن الحسين
 فقال له عن مسائل فاجاب ثم عاد ليسال عن مثلها
 فقال علي بن الحسين عليهما السلام مكتوب في الا
 لا تطلبوا علم ما لا تعلمون وبل لا تعلموا بما علمتم
 فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا
 ولم يزد

المطر عن القضا وعنه عن علي بن ابراهيم عن ابيه
 عن القاسم بن محمد عن المنقري عن علي بن هاشم بن
 البريد عن أبيه قال جاء رجل إلى علي بن الحسين
 فقال له عن مسائل فاجاب ثم عاد ليسال عن مثلها
 فقال علي بن الحسين عليهما السلام مكتوب في الا
 لا تطلبوا علم ما لا تعلمون وبل لا تعلموا بما علمتم
 فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا
 ولم يزد

عن القاسم بن محمد عن المنقري عن علي بن هاشم بن
 البريد عن أبيه قال جاء رجل إلى علي بن الحسين
 فقال له عن مسائل فاجاب ثم عاد ليسال عن مثلها
 فقال علي بن الحسين عليهما السلام مكتوب في الا
 لا تطلبوا علم ما لا تعلمون وبل لا تعلموا بما علمتم
 فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا
 ولم يزد

المختار

عن القاسم بن محمد عن المنقري عن علي بن هاشم بن
 البريد عن أبيه قال جاء رجل إلى علي بن الحسين
 فقال له عن مسائل فاجاب ثم عاد ليسال عن مثلها
 فقال علي بن الحسين عليهما السلام مكتوب في الا
 لا تطلبوا علم ما لا تعلمون وبل لا تعلموا بما علمتم
 فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا
 ولم يزد

عن القاسم بن محمد عن المنقري عن علي بن هاشم بن
 البريد عن أبيه قال جاء رجل إلى علي بن الحسين
 فقال له عن مسائل فاجاب ثم عاد ليسال عن مثلها
 فقال علي بن الحسين عليهما السلام مكتوب في الا
 لا تطلبوا علم ما لا تعلمون وبل لا تعلموا بما علمتم
 فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا
 ولم يزد

التحيز في جملة وكلامها حار بار لا ينالها
 فتشكروا ولا تشكروا فتكفروا ولا تشكروا
 فتدمنوا ولا تدمنوا في الحق فتخسروا وان
 من الحق ان تفقهوا ومن الفقه ان لا تغتروا وان
 انصركم لنفسكم اطوعكم لربكم واعشكم لنفسكم
 لربه ومن يطع الله يامن وييسر ومن يعص الله
 يحبس وينذر وعنه عن علي بن محمد بن سهل
 بن زياد عن جعفر بن محمد الاشعري عن عبد الله
 بن ميمون القدام عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه واله فقال
 يا رسول الله ما العلم قال انصاف قال ثم مديا
 رسول الله قال الاستماع قال ثم مديا قال الخط
 قال ثم مديا قال العمل به قال ثم مديا قال
 قال ثم مديا قال وقد روي بالاسناد
 عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى العطار عن احمد بن

عن القاسم بن محمد عن المنقري عن علي بن هاشم بن
 البريد عن أبيه قال جاء رجل إلى علي بن الحسين
 فقال له عن مسائل فاجاب ثم عاد ليسال عن مثلها
 فقال علي بن الحسين عليهما السلام مكتوب في الا
 لا تطلبوا علم ما لا تعلمون وبل لا تعلموا بما علمتم
 فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا
 ولم يزد

المختار

عن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب
 عن سماعة بن عبد الله عليه السلام يقول اطلبوا العلم
 وتزنيوا معه بالحلم وتواضعوا لمن تعلمون العلم
 وتواضعوا لمن طلبتم منه ولا تكونوا علماء
 حيارين فيذهب باحكم بحكمكم عنه عن علي بن
 ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس بن ابي حماد بن
 عثمان عن الحرث بن المغيرة القنري عن ابي
 عبد الله عمه في قول الله عز وجل انما يحشي الله
 من عباده العلماء قال يعني بالعلماء من صدق
 قوله فله ومن لم يصدق قوله فله فليس بعالم
 عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد
 البرقي عن اسمعيل بن مهزيان عن ابي سعيد القمط
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عمه قال قال امير
 المؤمنين عليه السلام الا خيركم بالفتية حق
 الفقيه من لم يقط الناس من رحمة الله

القول في نويسر

ولم يوفهم

عن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عن معاوية بن وهب
 عن سماعة بن عبد الله عليه السلام يقول اطلبوا العلم
 وتزنيوا معه بالحلم وتواضعوا لمن تعلمون العلم
 وتواضعوا لمن طلبتم منه ولا تكونوا علماء
 حيارين فيذهب باحكم بحكمكم عنه عن علي بن
 ابراهيم عن محمد بن عيسى عن يونس بن ابي حماد بن
 عثمان عن الحرث بن المغيرة القنري عن ابي
 عبد الله عمه في قول الله عز وجل انما يحشي الله
 من عباده العلماء قال يعني بالعلماء من صدق
 قوله فله ومن لم يصدق قوله فله فليس بعالم
 عنه عن عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد
 البرقي عن اسمعيل بن مهزيان عن ابي سعيد القمط
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عمه قال قال امير
 المؤمنين عليه السلام الا خيركم بالفتية حق
 الفقيه من لم يقط الناس من رحمة الله

ولم يوفهم من عذاب الله ولم يرخص لهم في معا
 صي الله ولم يترك القرآن رغبة عنه الى غيره كما
 لا خير في علم ليس فيه فهم الا لا خير في قراءة
 ليس بها تدبر الا لا خير في عبادة لا فقه فيها
 الا لا خير في سنك لا وبع فيه عنه عن
 علي بن ابراهيم عن ابيه عن علي بن معبد عن
 ذكره عن معاوية بن وهب عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام يقول
 طالب العلم ان للعلم ثلاث علامات العلم
 والجلد والعمت ^{العلم} والتمكث ثلاث علامات
 بنان عن من فوقه بالمعصية ويظهر من رونه
 بالغلبة ويظهر الظلمة عنه عن عدة من
 اصحابنا عن احمد بن محمد عن نوح بن شعيب
 اليسابوري عن عبيد الله بن الدهقان
 عن رؤف بن ابي منصور عن عروة بن باح

عن الله

قال قال ابو عبد الله عليه السلام من تعلم العلم وعلم به
وعلمته دعي في ملكوت السموات عظيم خيبر
تعلم الله وعلم الله وعلم الله **ز** وما ثبت ان
كمال العلم انما هو بالعلم تبين ان ليس في العلوم بعد
المعرفة اشرف من علم الفقه لان مدخلية في
العمل اقربى مما سواه اذ به يعرف او امر الله تعالى
فتمثل ونواهيته فتجنب ولا ن معلومة اعنى
احكام الله تعالى اشرف المعلومات بعد ما ذكر
ومع ذلك فهو الناظم لامور المعاش والميت كمال
نوع الانسان وقدره وبنا بطرقنا عن محمد بن
يعقوب عن محمد بن الحسن وعلم محمد بن سهل بن
زيد عن محمد بن عيسى عن حميد الله بن عبد الله
المدهقان عن درست الراسط عن ابراهيم
بن عبد الله الحميد عن ابي الحسن موسى عليه السلام
قال دخل رسول الله صلى الله عليه واله المسجد

في يوم من الايام فوجدوا في المسجد
ابن ابي عمير فوجدوا في المسجد
ابن ابي عمير فوجدوا في المسجد

شعيب العفريقي عن شعيب عن ابي بصير قال سمعت
ابا عبد الله يقول كان امير المؤمنين عم يقول
يا طالب العلم ذوق ضايل كثرة **ز** رأسه التواضع
وعينه البراءة من الجسد واذنه النهم وكساك
الصدق وحفظه الفحص وقلبه حسن البينة
وعقله معرفة الاشياء ولا مور ويدا الرجوع
ورجله زيارة العلماء وحمته السلامة
وحكمته الودع ومستقره الجادة وقائده العافية
ومزكبة الوفا وسلاحه لمن الكلمة وسيفه
الرضا وقوسه المداراة وحجته معاودة
العلماء وماله الادب ورجله اجتناب
الذنوب وزاده المعروف وما وبه المواعدة
ورسله الهدى ورقيقة محبة الاحياء عنه
عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن القاسم بن محمد عن
ابن سليمان بن داود المنقري عن جعفر بن عبيد
عن

فقد استوفى الركن الذي اذا وصل اليه لم يكن
فقد استوفى الركن الذي اذا وصل اليه لم يكن
فقد استوفى الركن الذي اذا وصل اليه لم يكن

في يوم من الايام فوجدوا في المسجد
ابن ابي عمير فوجدوا في المسجد
ابن ابي عمير فوجدوا في المسجد

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي
 اليوب الخزاز عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
 ع قال ما من احد يموت من المؤمنين احب الى
 الجليس من موت فقيهه عنه عن ابن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات المؤمن الفقيه
 تلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي عنه
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن
 جعفر عليهم السلام يقول اذا مات المؤمن الفقيه
 عليه الملائكة ويقام الارض التي كان يعبد
 عليها وابواب السماء تفتح يصعد فيها بآله
 وتلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي لان
 المؤمنين الفقهاء حصون الاسلام كحصن
 سور المدينة لها وبلا اسناد السالف عن
 علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ما من احد يموت من المؤمنين احب الى
 الجليس من موت فقيهه عنه عن ابن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات المؤمن الفقيه
 تلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي عنه
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن
 جعفر عليهم السلام يقول اذا مات المؤمن الفقيه
 عليه الملائكة ويقام الارض التي كان يعبد
 عليها وابواب السماء تفتح يصعد فيها بآله
 وتلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي لان
 المؤمنين الفقهاء حصون الاسلام كحصن
 سور المدينة لها وبلا اسناد السالف عن

فاز لجماعة قد اطافوا برجل فقال ما هذا فقيل علامة
 فقلوا علامته فقالوا له اعلم الناس بالناس
 العربي وبقبائلها واما الجاهلية والاشعار
 العربية قال فقال النبي صلى الله عليه واله ذلك
 علامة لا يضر من جهله ولا ينفع من علمه ثم قال
 النبي صلى الله عليه واله انما العلم لشراعية
 حكمة او فريضة عارلة او سنة فائمة وما
 خلاه من مفضل عنه عن الحسين بن محمد
 عن معلى بن محمد عن الحسن بن علي الوشاء عن
 حماد بن عثمان عن ابي عبد الله ع قال اذا اراد
 يعبد خيرا فقهه في الدين عنه عن محمد
 اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن حماد بن
 عيسى عن ربيع بن عبد الله عن رجل عن ابي
 جعفر ع قال قال الكمال كل الكمال التفقه في الدين
 والتبصر على النائية وتقدير المعيشة عنه
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن
 جعفر عليهم السلام يقول اذا مات المؤمن الفقيه
 عليه الملائكة ويقام الارض التي كان يعبد
 عليها وابواب السماء تفتح يصعد فيها بآله
 وتلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي لان
 المؤمنين الفقهاء حصون الاسلام كحصن
 سور المدينة لها وبلا اسناد السالف عن

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي
 اليوب الخزاز عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
 ع قال ما من احد يموت من المؤمنين احب الى
 الجليس من موت فقيهه عنه عن ابن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات المؤمن الفقيه
 تلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي عنه
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن
 جعفر عليهم السلام يقول اذا مات المؤمن الفقيه
 عليه الملائكة ويقام الارض التي كان يعبد
 عليها وابواب السماء تفتح يصعد فيها بآله
 وتلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي لان
 المؤمنين الفقهاء حصون الاسلام كحصن
 سور المدينة لها وبلا اسناد السالف عن

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي
 اليوب الخزاز عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
 ع قال ما من احد يموت من المؤمنين احب الى
 الجليس من موت فقيهه عنه عن ابن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات المؤمن الفقيه
 تلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي عنه
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن
 جعفر عليهم السلام يقول اذا مات المؤمن الفقيه
 عليه الملائكة ويقام الارض التي كان يعبد
 عليها وابواب السماء تفتح يصعد فيها بآله
 وتلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي لان
 المؤمنين الفقهاء حصون الاسلام كحصن
 سور المدينة لها وبلا اسناد السالف عن

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي
 اليوب الخزاز عن سليمان بن خالد عن ابي عبد الله
 ع قال ما من احد يموت من المؤمنين احب الى
 الجليس من موت فقيهه عنه عن ابن ابراهيم
 عن ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن
 ابي عبد الله عليه السلام قال اذا مات المؤمن الفقيه
 تلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي عنه
 محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن
 علي بن ابي حمزة قال سمعت ابا الحسن موسى بن
 جعفر عليهم السلام يقول اذا مات المؤمن الفقيه
 عليه الملائكة ويقام الارض التي كان يعبد
 عليها وابواب السماء تفتح يصعد فيها بآله
 وتلم في الاسلام ثلثة لا يستهاشي لان
 المؤمنين الفقهاء حصون الاسلام كحصن
 سور المدينة لها وبلا اسناد السالف عن

الشيخ للعبد عن محمد بن العمان عن احمد بن محمد بن سليمان
 الزنادي عن علي بن الحسين السعدا بادي عن ^{الحسين}
 ابو عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد العقاد
 عن عمه عبد السلام بن سالم عن رجل عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال حديث في جلال الله وحرمته ما اخذ
 من صادق خير من الدنيا وما فيها من ذهب او
 فضة **وهو** وبالسناد عن احمد بن ابي عبد الله
 عن محمد بن عبد الحميد عن يونس بن يعقوب عن ابيه
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان لي اربعا
 قد احببت ان يسالك عن حلال وحرام ولا
 يسالك عما يقتنيه قال فقال لي وهل تبطل
 الناس عن شيء افضل من الحلال والحرام
فيسأل الحق عندنا ان الله تعالى عما فعل
 الاشياء الحكمة المتقنة لغرض وغاية ولا ريب
 ان نوع الانسان اشرف ما في العالم السفلي

قالوا يا ابا عبد الله اني سمعتك تقول ان الله تعالى
 لا يكون صلياً بالوضوء والموتيرة والامام
 يقولون ان في اربعة ثواب يكون صلياً
 بالوضوء لكن لا يتضاعف عامر المصطفى
 وكل من لم يصلي بغيره في كل يوم
 قالوا يا ابا عبد الله

من الاجسام

من الاجسام فيلزم تعلق الغرض بخلقه ولا يمكن
 ان يكون ذلك الغرض حصول ضرر له اذ هذا
 انما يقع من اجهل او احتاج تعالى الله عن
 ذلك علواً كبيراً فبقى ان يكون هو النفع ولا
 يجوز ان يعود اليه سبحانه لاستغنائه وكما
 فلا بد وان يكون عايذا الى العبد وحيث
 كانت المنافع الدينية في الحقيقة ليست
 بمنافع وانما هي دفع الالم فلا يكاد يطلق اسم
 النفع الا على ما ندر منها لم يقبل ان يكون
 هو الغرض من ايجاد هذا المخلوق الشريف
 ستماع كونه منقطعاً مشوباً بالآلام للتصا
 فلا بد وان يكون الغرض شيئاً اخر مما
 يتعلق بالمنافع الاخرى وما كان ذلك
 النفع من اعظم المطالب وانفس الواهب
 يكن مبتدوا لكل ما كلب بل انما يحصل بالاحتقا

قلت هذا فيكون ان العبد يستغفر بانه لا ينجبه
 الا خلق من الله تعالى فيكون النفع من الله تعالى
 لكل صفة له من الله تعالى فيكون النفع من الله تعالى
 هذه الامة خلق الله تعالى فيكون النفع من الله تعالى
 في الجنة من الله تعالى فيكون النفع من الله تعالى

وهو لا يكون الا بالعلم في هذه الدار المبوق
 بمعرفة كيفية العمل المشتمل عليها هذا العلم فكانت
 الحاجة ما ساء اليه جدا لتحقيق هذا
 النفع العظيم وقد روي بنا بالاسناد السابق
 وعنه عن محمد بن يعقوب عن محمد بن اسمعيل
 عن الفضل بن شاذان عن ابي عمير عن جميل بن ابراهيم
 راجع عن ابان بن تغلب عن ابي عبد الله عليه
 السلام لو ددت ان اصحابي ضربت رؤسهم
 بالسياط حتى يتفقوا **عنه** عن علي بن محمد بن عبد الله
 عبد الله عن احمد بن محمد بن خالد عن عثمان بن عيسى
 عن علي بن ابي حمزة قال سمعت قال سمعت ابا
 عبد الله عليه السلام يقول تفقهوا في الدين
 فانه لمن يتفقه منكم في الدين فهو اعرابي
 ان الله تعالى يقول في كتابه ليتفقوا في الدين
 ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون

عنه

عنه عن الحسين بن محمد بن جعفر بن محمد عن النعمان
 بن الربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول عليكم بالتفقه في دين الله
 ولا تكونوا اعرابا فانكم لم تتفقه في دين الله
 لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولم يزل له حلاله و
 بالاسناد المتالف عن المصنف عن الحسن
 بن حمزة العارضي الطبري قال حدثنا احمد بن
 عبد الله بن بنت البرقي قال حدثنا احمد بن
 احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابيه عن ابي عمير
 عن العلامة الفقيه عن محمد بن مسلم قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام لو ايت شاب وشباب
 الشيعة لا يتفقهوا لادبته قال وكان ابو
 جعفر عليه السلام يقول تفقهوا ولا فانتم اعراب
 وبالا سناد عن احمد بن محمد بن خالد عن بعض
 اصحابنا عن علي بن اسباط عن اسحق بن عمار

عنه عن الحسين بن محمد بن جعفر بن محمد عن النعمان
 بن الربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول عليكم بالتفقه في دين الله
 ولا تكونوا اعرابا فانكم لم تتفقه في دين الله
 لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولم يزل له حلاله و
 بالاسناد المتالف عن المصنف عن الحسن
 بن حمزة العارضي الطبري قال حدثنا احمد بن
 عبد الله بن بنت البرقي قال حدثنا احمد بن
 احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابيه عن ابي عمير
 عن العلامة الفقيه عن محمد بن مسلم قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام لو ايت شاب وشباب
 الشيعة لا يتفقهوا لادبته قال وكان ابو
 جعفر عليه السلام يقول تفقهوا ولا فانتم اعراب
 وبالا سناد عن احمد بن محمد بن خالد عن بعض
 اصحابنا عن علي بن اسباط عن اسحق بن عمار

عنه عن الحسين بن محمد بن جعفر بن محمد عن النعمان
 بن الربيع عن الفضل بن عمر قال سمعت ابا عبد الله
 عليه السلام يقول عليكم بالتفقه في دين الله
 ولا تكونوا اعرابا فانكم لم تتفقه في دين الله
 لم ينظر الله اليه يوم القيمة ولم يزل له حلاله و
 بالاسناد المتالف عن المصنف عن الحسن
 بن حمزة العارضي الطبري قال حدثنا احمد بن
 عبد الله بن بنت البرقي قال حدثنا احمد بن
 احمد بن محمد بن خالد البرقي عن ابيه عن ابي عمير
 عن العلامة الفقيه عن محمد بن مسلم قال قال
 ابو عبد الله عليه السلام لو ايت شاب وشباب
 الشيعة لا يتفقهوا لادبته قال وكان ابو
 جعفر عليه السلام يقول تفقهوا ولا فانتم اعراب
 وبالا سناد عن احمد بن محمد بن خالد عن بعض
 اصحابنا عن علي بن اسباط عن اسحق بن عمار

قوله الفقيه في الشرف وفي
 قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 لان الله اعلم بواطنه وادراكه
 بآياته العقلية كمنه في كل شيء
 ليعينه بها على كل شيء

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ليت
 الشياطين على رؤس اصحابي حتى يتفقهوا في الجادل
 والجرام **فيسب** الفقيه في اللغة الفهم وفي
 الاصطلاح هو العلم بالاحكام الشرعية عن
 ادلتها التفصيلية تخرج بالتفصيل بالاحكام
 العلمية الذوات كند مثله وبالصفات كركه
 وشجاعته وبالافعال ككتابه وحياطه
 وخبر بالشرعية غيرها كالعلمية المحضة
 واللغة وخبر بالشرعية الاصولية وخبر
 بقولنا عن ادلتها علم الله سبحانه وعلم الملا
 ولايتنا وخبر بالتفصيلية علم الفقيه في المسائل
 الفقهية فانه ماخوذ من دليل الحاشي
 مقرر في جميع المسائل وذلك لانه اذا علم
 ان هذا الحكم المعين قد اتى به المفتي وعلم
 ان كل ما افق به المفتي فهو حكم الله تعالى فحقه

والعلم بطريق تارة على الادراكات التصديقية
 وتارة على الاشارة وتارة على التمهيد وهذا
 الاطلاق اما ان يكون مشتركا او حقيقيا ومجازا
 او مجازا فقط

في قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

يعيد بالضرورة ان ذلك الحكم المعين هو
 حكم الله تعالى في حقه وهكذا يفعل في كل حكم
 عليه وقد اورد في هذا الجدل ان كان
 المراد بالاحكام البعض لم يطرد لدخول المفرد
 اذا عرف بعض الاحكام كذلك انما لا ينزول
 العام بل من لم يبلغ به الاجتهاد وقد يكون
 عالما متكاملا من يحصل ذلك لعلو مرتبة
 في العلم مع انه ليس بفقيه في الاصطلاح
 وان كان المراد بها الحكم لم ينكسر لخرج
 اكثر الفقهائين عنه ان لم يكن كلامه لا يتم
 يعلمون جميع الاحكام بل بعضهم او اكثرها
 ثم ان الفقيه اكثر من باب الاشارة لا يتناهى
 غالباً على ما هو ظني الدلالة والسند فكيف
 اطلق عليه العلم والجواب اما عن
 الاحكام فبما نأخذنا رواه ان المراد البعض

قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
 قوله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

٢١

ما في القول بعدم تجزئته من جهة
فقط من عدم انطوائه فقط
مع القول بعدم تجزئته
فقط من جهة ان مقتضى
وقدم الطرف على عاقل للتفويض
و باختصاص الفصل من جهة
فقد جيل منه الفوائد جواز على
مع ان العمل في كفاية راحة
محمد صالح

بعدم تجزئته لاجتهاد فقط اذا لا يقتضيه على
هذا التقدير انفكاك العلم ببعض الاجكام كذا
عن الاجتهاد فلا يحصل للمقلد وان بلغ من العلم

داخل في الفقه ولا يترتب عليه صدقه عليه حجة
وكون العلم بذلك يقربا بالنسبة الى ذلك المعلوم
اصطلاحا وان صدق عليه عنوان التقليد

بالإضافة الى ما عداه ثم تختارنا بان المراد بالاجتهاد
الكل كما هو الظاهر لكونه ناجيا باللام ولا يبيانه على
حقيقة في العموم قولك لا يفسر لخروج اكثر الفقهاء

عنه قلنا ثم اذ المراد بالعلم بالجميع المتيقن له وهو
ان يكون عنده ما يكفي في استغناء من المأخذ
والشرائط بان يرجع اليه فيحكم واطلاق العلم

على مثل هذا التفسير شائع في العرف فان
العلم بالاجتهاد بان يرجع اليه فيحكم واطلاق العلم

هذا القول بعدم تجزئته من جهة
فقط من عدم انطوائه فقط
مع القول بعدم تجزئته
فقط من جهة ان مقتضى
وقدم الطرف على عاقل للتفويض
و باختصاص الفصل من جهة
فقد جيل منه الفوائد جواز على
مع ان العمل في كفاية راحة
محمد صالح
هذا القول بعدم تجزئته من جهة
فقط من عدم انطوائه فقط
مع القول بعدم تجزئته
فقط من جهة ان مقتضى
وقدم الطرف على عاقل للتفويض
و باختصاص الفصل من جهة
فقد جيل منه الفوائد جواز على
مع ان العمل في كفاية راحة
محمد صالح

المعتمد به القائلين بان الحكم معينا من فروع ليس له دليل على علم كل منة فيما لا يحل من الجتهاد وبقوله علم
القائلين بان علم كل واحد من الحكماء معين فان الاختصاص بالجهاد مقتضى ما لا يحل من العلم من غير
المعتمد انما هو اذا قرر الدليل لمعينة علمية كمن يثبت الحكم فثبوت الثبوت بالطريق الشرعي وكل فثبوت
الثبوت بالطريق الشرعي كمن يثبت الحكم فثبوت الثبوت بالطريق الشرعي وكل فثبوت
كل فثبوت الثبوت كمن يثبت الحكم فثبوت الثبوت بالطريق الشرعي وكل فثبوت
الثبوت كمن يثبت الحكم فثبوت الثبوت بالطريق الشرعي وكل فثبوت

بما صرح عنه على التفصيل ومع عدم العلم
بالحكم في الحال الجاهل لا ينافيه واما عن
في الظن فيجعل العلم على معناه الام اعني من حيث احد

الظاهر الطرفين وان لم يمنع من التيقن ومع فثبوت
في الظن وهذا المعنى شائع في الاستعمال سيما
في الاجكام الشرعية وما يق في الجواب ايضا

من ان الظن في طريق الحكم لا ينافيه نفسه
في حقيقة الطريق لانه في حقيقة الحكم فثبوت
ظاهرا واما عند المصنوعة القائلين بان

كل مجتهد مسبب كما سياتي الكلام فيه ان
شاء الله تعالى في بحث الاجتهاد فله وجوه
كانت لهم وبقوله من لا يثبت العلم على هذا

الاصل غفلة عن حقيقة الحال فثبوت العلم
ان لمع من العلم فثبوت العلم على بعض ما تقدم
فثبوت العلم على بعض ما تقدم

هذا القول بعدم تجزئته من جهة
فقط من عدم انطوائه فقط
مع القول بعدم تجزئته
فقط من جهة ان مقتضى
وقدم الطرف على عاقل للتفويض
و باختصاص الفصل من جهة
فقد جيل منه الفوائد جواز على
مع ان العمل في كفاية راحة
محمد صالح
هذا القول بعدم تجزئته من جهة
فقط من عدم انطوائه فقط
مع القول بعدم تجزئته
فقط من جهة ان مقتضى
وقدم الطرف على عاقل للتفويض
و باختصاص الفصل من جهة
فقد جيل منه الفوائد جواز على
مع ان العمل في كفاية راحة
محمد صالح

موضوعه او لتقدم غايته او لاشتماله على مبادئ
العلوم المتأخرة او لغير ذلك من الامور التي
ليس هنا موضع ذكرها ومرتبة هذا العلم متأخرة
عن غيره بالاغتناء والثالث لا يقتضيه لاسباب
العلوم واستغنائه عنها اما تأخره عن علم
الكلام فلا يثبت في هذا العلم عن كيفية التكليف
وذلك مسبق بالبحث في معرفة نفس التكليف
والمكلف واما تأخره عن علم اصول الفقه فظا
لان هذا العلم ليس ضروريا بل هو محتاج
الى الاستدلال ومن هذا يظهر وجه تأخره عن
علم المنطق ايضا لكونه مكفلا ببيان صحة الطرق
ومصادرها واما تأخره عن علم اللغة والنحو
والصرف فلان من مبادئ هذا العلم الكتاب
والسنة واحتياج العلم بهما الى العلوم الثلاثة
فلهذا هي العلوم التي يجب تقدم معرفة تالعيه

والمكلف واما تأخره عن علم اصول الفقه فظا لان هذا العلم ليس ضروريا بل هو محتاج الى الاستدلال ومن هذا يظهر وجه تأخره عن علم المنطق ايضا لكونه مكفلا ببيان صحة الطرق ومصادرها واما تأخره عن علم اللغة والنحو والصرف فلان من مبادئ هذا العلم الكتاب والسنة واحتياج العلم بهما الى العلوم الثلاثة فلهذا هي العلوم التي يجب تقدم معرفة تالعيه

اعلم اصول الفقه متضمن لبيان كيفية الاستدلال

اراد بذكره لانه

في الجملة

فقد مر حيث لا يقتضيه من حيث يقتضيه المحبة والمحبة والكرامة وسببها والعلوم
فستفاد من هذا المصدر فاعلم انه قد وقور والتميزات رتبة الامور
وهو مطوف على متعلقات هذا المصدر فلقد برز ان التميز اذا كان قبل الموضوع
فقد يصح البحث عنها وجب من عوارض الموضوع فانه من جهة الموضوع بان الغرض
هو لا يقتضيه فذلك

في الجملة وبيان مقدار الحاجة منها لاجل اخر
فصل ولا بد لكل علم ان يكون باجتماع امور
لاحقة لغيرها في سمي تلك الامور مسائله وذلك
الغير موضوعه ولا بد له من مقدمات يتوقف
الاستدلال عليها ومن بصورات الموضوع
واجزائه وجزئياته وتسمى مجموع ذلك بالمبادئ
ولما كان البحث في علم الفقه عن الاحكام
الحقة اعني الوجوب والندب والاباحة
والكرامة والمحرمة وعن الصحة والبطالان
من حيث كونه احوال لا فعال المكلفين
فلا جرم كان موضوعه هو افعال المكلف
من حيث الاقتضاء والتحريم ومباينه ما
يتوقف عليه من المقدمات الكتاب والسنة
والاجماع ومن بصورات معرفة الموضوع
واجزائه وجزئياته ومسائله هي المطالب
شرايع شرعية

فصل ولا بد لكل علم ان يكون باجتماع امور لاحقة لغيرها في سمي تلك الامور مسائله وذلك الغير موضوعه ولا بد له من مقدمات يتوقف الاستدلال عليها ومن بصورات الموضوع واجزائه وجزئياته وتسمى مجموع ذلك بالمبادئ ولما كان البحث في علم الفقه عن الاحكام الحقة اعني الوجوب والندب والاباحة والكرامة والمحرمة وعن الصحة والبطالان من حيث كونه احوال لا فعال المكلفين فلا جرم كان موضوعه هو افعال المكلف من حيث الاقتضاء والتحريم ومباينه ما يتوقف عليه من المقدمات الكتاب والسنة والاجماع ومن بصورات معرفة الموضوع واجزائه وجزئياته ومسائله هي المطالب شرايع شرعية

فصل ولا بد لكل علم ان يكون باجتماع امور لاحقة لغيرها في سمي تلك الامور مسائله وذلك الغير موضوعه ولا بد له من مقدمات يتوقف الاستدلال عليها ومن بصورات الموضوع واجزائه وجزئياته وتسمى مجموع ذلك بالمبادئ ولما كان البحث في علم الفقه عن الاحكام الحقة اعني الوجوب والندب والاباحة والكرامة والمحرمة وعن الصحة والبطالان من حيث كونه احوال لا فعال المكلفين فلا جرم كان موضوعه هو افعال المكلف من حيث الاقتضاء والتحريم ومباينه ما يتوقف عليه من المقدمات الكتاب والسنة والاجماع ومن بصورات معرفة الموضوع واجزائه وجزئياته ومسائله هي المطالب شرايع شرعية

فصل ولا بد لكل علم ان يكون باجتماع امور لاحقة لغيرها في سمي تلك الامور مسائله وذلك الغير موضوعه ولا بد له من مقدمات يتوقف الاستدلال عليها ومن بصورات الموضوع واجزائه وجزئياته وتسمى مجموع ذلك بالمبادئ ولما كان البحث في علم الفقه عن الاحكام الحقة اعني الوجوب والندب والاباحة والكرامة والمحرمة وعن الصحة والبطالان من حيث كونه احوال لا فعال المكلفين فلا جرم كان موضوعه هو افعال المكلف من حيث الاقتضاء والتحريم ومباينه ما يتوقف عليه من المقدمات الكتاب والسنة والاجماع ومن بصورات معرفة الموضوع واجزائه وجزئياته ومسائله هي المطالب شرايع شرعية

فصل ولا بد لكل علم ان يكون باجتماع امور لاحقة لغيرها في سمي تلك الامور مسائله وذلك الغير موضوعه ولا بد له من مقدمات يتوقف الاستدلال عليها ومن بصورات الموضوع واجزائه وجزئياته وتسمى مجموع ذلك بالمبادئ ولما كان البحث في علم الفقه عن الاحكام الحقة اعني الوجوب والندب والاباحة والكرامة والمحرمة وعن الصحة والبطالان من حيث كونه احوال لا فعال المكلفين فلا جرم كان موضوعه هو افعال المكلف من حيث الاقتضاء والتحريم ومباينه ما يتوقف عليه من المقدمات الكتاب والسنة والاجماع ومن بصورات معرفة الموضوع واجزائه وجزئياته ومسائله هي المطالب شرايع شرعية

فصل ولا بد لكل علم ان يكون باجتماع امور لاحقة لغيرها في سمي تلك الامور مسائله وذلك الغير موضوعه ولا بد له من مقدمات يتوقف الاستدلال عليها ومن بصورات الموضوع واجزائه وجزئياته وتسمى مجموع ذلك بالمبادئ ولما كان البحث في علم الفقه عن الاحكام الحقة اعني الوجوب والندب والاباحة والكرامة والمحرمة وعن الصحة والبطالان من حيث كونه احوال لا فعال المكلفين فلا جرم كان موضوعه هو افعال المكلف من حيث الاقتضاء والتحريم ومباينه ما يتوقف عليه من المقدمات الكتاب والسنة والاجماع ومن بصورات معرفة الموضوع واجزائه وجزئياته ومسائله هي المطالب شرايع شرعية

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

قريبة ولو كانت مجازات لغوية لما تمت
بالقربة وفي كلا هذين الوجهين مع اصل
الحجة بحث اما في الحجة فلان دعوى كوفيا
اسماء لمعانيها الشرعية لسبقها منها الى الفهم
عند اطلاقها ان كانت بالنسبة الى اطلاق
الشارع فهي ممنوعة وان كانت بالنظر الى اطلاق
حقايق اهل الشرع فالذي يلزم هو كونها عرفية
فهي احقايق شرعية واما في الوجه الاول
فلان قوله فذلك معنى الحقيقة الشرعية ممنوعة
اذا اشتهار ولا فائدة بعين قريبة انما هو
في عرف اهل الشرع لا في اطلاق الشارع فهي
حقيقة عرفية انما هو في عرف اهل الشرع
لا في اطلاق الشارع لهم لا شرعية واما في الوجه
الثاني فلما اوردناه على الحجة من ان السبق
الى الفهم بعين قريبة انما هو بالنسبة الى الشريعة

هذا الوجه لا يثبت
انما هو في عرف اهل الشرع
لا في اطلاق الشارع

لا في اطلاق الشارع

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لا في اطلاق الشارع حجة الثاني وجمان الاول
انه لو ثبت قبل الشارع هذا اللفظ لا غير
معانيها اللغوية فمعناها الحاطية بها
انهم مكلفون بما تضمنه ولا يجب ان الفهم
شرط التكليف ولو فهم انما بالنقل ذلك
اليها لما كانت في التكليف ولو نقل فاما
بالمقارن او بالاجاد والاول لم يوجد قطعا
والمبايعة اختلف فيه والثاني لا يبعد
العلم على ان العادة تقتضي في مثله بالنسبة
حقايق الوجوه انما لو كانت شرعية لكانت غير
عربية واللازم باطل والملازم مثله
الملازمة ان اختصاص اللفاظ باللفات
انما هو موجب دلالتها بالوضع فيها والعرب
لم يصنعوها لانه المفروض فلا يكون عربية
واما بطلان الملازم فلانه يلزم ان يكون

انما هو في عرف اهل الشرع
لا في اطلاق الشارع

قد وضع بحسب الاشتراك للجموع الشخوص وصفات
 اخو فصح هذا الاعتبار ان يقال الشوق بعض
 القرآن اذا عرفت هذا فقد ظهر لك ضعف
 التحسين والتحقيق ان يقال لا ريب في وضع
 هذه اللفظ للمعاني المعقوبة وكونها
 حقايق وفيها لغة ولم يعلم من حال الشارع
 الا انه استعملها في المعاني المذكورة اما
 كون ذلك الاستعمال بطريق النقل او انه
 غلب في زمانه واشهر حتى قد يعبر عنه
 فليس معلوم لجوان الاستناد في فهم المراد
 منها الى القران الحالية او المقالية فلا فرق
 لنا وثوق بالافادة مطلقا وبند وذلك
 بايتم المطلوب فالمرجح لمذهب النافين
 وان كان المنقول من دليهم مشاركا في
 النصف لم دليل المتيقن من **سبل الحق**

هذا هو الوجه في الاستعمال في القرآن
 في المعاني المعقوبة وكونها حقايق
 وفيها لغة ولم يعلم من حال الشارع
 الا انه استعملها في المعاني المذكورة
 اما كون ذلك الاستعمال بطريق النقل
 او انه غلب في زمانه واشهر حتى قد
 يعبر عنه فليس معلوم لجوان الاستناد
 في فهم المراد منها الى القران الحالية
 او المقالية فلا فرق لنا وثوق بالافادة
 مطلقا وبند وذلك بايتم المطلوب

المترقي في شرحه في بعض النسخ
 والذين اقيموا في بعض النسخ
 والذين اقيموا في بعض النسخ

والاولى في بعض النسخ
 والاولى في بعض النسخ

ان الاشتراك واقع في لغة العرب وقد اجماله
 شذوذا وهو شاذ ضعيف لا يلتفت اليه
 ان القائلين بالوقوع اختلفوا في استعماله
 في اكثر من معنى اذا كان الجمع بين ما يستعمل
 فيه من المعاني متجانسا فحينئذ قوم مطلقا
 منه اخرون مطلقا فقتل ثالث فغنه
 في المفرد وجوز في التثنية واجمع وراجع
 في الاثبات واشتهر في النفي لاختلاف الجوز
 فقال قوم منهم انه بطريق الحقيقة وزاد
 بعضهم في انه في الجمع عند الجرد عن
 القران فجب حمله عليه مع قول الباقر
 انه بطريق المجاز والاقوى عند حوازه
 مطلقا لكنه في المفرد مجاز وفي غير حقيقته
 لنا على الجواز استغناء المانع بما سبقت به من
 بطلان ما عسك به المانعون وعلى

والاولى في بعض النسخ
 والاولى في بعض النسخ

هذا هو الوجه في الاستعمال في القرآن
 في المعاني المعقوبة وكونها حقايق
 وفيها لغة ولم يعلم من حال الشارع
 الا انه استعملها في المعاني المذكورة
 اما كون ذلك الاستعمال بطريق النقل
 او انه غلب في زمانه واشهر حتى قد
 يعبر عنه فليس معلوم لجوان الاستناد
 في فهم المراد منها الى القران الحالية
 او المقالية فلا فرق لنا وثوق بالافادة
 مطلقا وبند وذلك بايتم المطلوب

كونه عارضا في الوجود بتأثير الوحدة منه عند اطلاق
 اللفظ فتقتصر ارادة الجميع منه الى العاد اعتبارا
 بقيد الوحدة فيصير اللفظ مستقلا في خلاف مع
 لكن وجود العلاقة الصحيحة للجنوز اعني
 علاقة الكل والجزء يجوز فيكون مجازا فان
 قلت جعل النزاع في المفرد هو استعمال اللفظ في كل
 من المعنيين بان يراد به في اطلاق واحد
 هذا وذلك على ان يكون كل منهما مطلقا للحكم
 ومتعلقا للامتنان والتفخي لا في المجموع
 المركب الذي احده المعنيين جنس من سلكنا
 لكن ليس كل جنس يصح اطلاقه على الكل بل
 اذا كان للكل تركيب حقيقي وكان الجنس
 مما اذا انشأ انشأ الكل بحسب العرف ايضا
 كالرفقة للامتنان بخلاف الاصبع والظفر
 وتكون ذلك قلت لم اراد بوجود علاقة
 كونه عارضا في الوجود بتأثير الوحدة منه عند اطلاق
 اللفظ فتقتصر ارادة الجميع منه الى العاد اعتبارا
 بقيد الوحدة فيصير اللفظ مستقلا في خلاف مع
 لكن وجود العلاقة الصحيحة للجنوز اعني
 علاقة الكل والجزء يجوز فيكون مجازا فان
 قلت جعل النزاع في المفرد هو استعمال اللفظ في كل
 من المعنيين بان يراد به في اطلاق واحد
 هذا وذلك على ان يكون كل منهما مطلقا للحكم
 ومتعلقا للامتنان والتفخي لا في المجموع
 المركب الذي احده المعنيين جنس من سلكنا
 لكن ليس كل جنس يصح اطلاقه على الكل بل
 اذا كان للكل تركيب حقيقي وكان الجنس
 مما اذا انشأ انشأ الكل بحسب العرف ايضا
 كالرفقة للامتنان بخلاف الاصبع والظفر
 وتكون ذلك قلت لم اراد بوجود علاقة

واجتزأ ان اللفظ موصوف لاحد المعنيين
 ويستقل حينئذ في مجموع ما فيكون من
 باب اطلاق اللفظ الموصوف للجنس و ارادة
 الكل كما توقعه كلهم بمقتضى ما ذكرنا
 بل المراد ان اللفظ لما كان حقيقة في كل من
 المعنيين لكن مع قيد الوحدة كان استغاله
 في الجميع مقتضيا لا لغناء اعتبار قيد الوحدة
 كما ذكرنا واختصاص اللفظ ببعض الموصوف
 لا اعني ما سوى الوحدة فيكون من باب
 اطلاق اللفظ للموصوف للكل و ارادة الكل
 وهو عين مشترك بين ما اشترط عليه
 فلا اشكال ولنا على كون حقيقة في النسبة
 والجمع اتها في قوة تكرير المفرد بالعطف
 والظن اعتبار الاتفاق في اللفظ دون المعنى
 في المعانيات المتروكة في يد الناس

وارجو ان اللفظ موصوف لاحد المعنيين
 ويستقل حينئذ في مجموع ما فيكون من
 باب اطلاق اللفظ الموصوف للجنس و ارادة
 الكل كما توقعه كلهم بمقتضى ما ذكرنا
 بل المراد ان اللفظ لما كان حقيقة في كل من
 المعنيين لكن مع قيد الوحدة كان استغاله
 في الجميع مقتضيا لا لغناء اعتبار قيد الوحدة
 كما ذكرنا واختصاص اللفظ ببعض الموصوف
 لا اعني ما سوى الوحدة فيكون من باب
 اطلاق اللفظ للموصوف للكل و ارادة الكل
 وهو عين مشترك بين ما اشترط عليه
 فلا اشكال ولنا على كون حقيقة في النسبة
 والجمع اتها في قوة تكرير المفرد بالعطف
 والظن اعتبار الاتفاق في اللفظ دون المعنى
 في المعانيات المتروكة في يد الناس

فندوت وباشبه هذا مع كون المعنى في
 الاحاد مختلفا وتاويل بعضهم له بالمستى تستند
 بعيد واما ان يجوز ارادة المعاني المتقدمة
 من الفاظ المفردة المتحدة المتقاطعة على ان
 يكون كل واحد منها مستعملا في معنى بطريق الحقيقة
 فكذلك ما هو في قوة احتيج المانع مطلقا بانه
 لو جاز استعماله فيما معا كان ذلك بطريق
 الحقيقة اذ المفروض ان موضوع كل من المعنيين
 وان الاستعمال في كل منهما اذا كان بطريق
 الحقيقة يلزم كون مراد واحدها خاصا غير
 مراد له خاصة وهو محال بيان الملازمة ان
 حينئذ ثلثة معان هذا وحده وهذا وحده
 وهما معا وقد فرض استعماله في جميع معانيه
 فيكون مراد هذا وحده وهذا وحده وهما معا
 وكون مرادها معا معناه ان لا يريد هذا

فيكون مرادها معا معناه ان لا يريد هذا

فيكون مرادها معا معناه ان لا يريد هذا

وهذا وحده فليز من ارادته لمعنى سبيل البنية
 الاكتفاء بكل واحد منهما وكونهما مرادين على انفراد
 ومراراة الجميع معا علة الاكتفاء باحدهما وكون
 مرادين على الاجتماع وهو ما ذكرنا من اللزوم والجرار
 ان من مفاضة لفظية لزم المراد نفس المدلولين
 معا لا بقاء لكل واحد منفردا وبغاية ما يمكن
 مع ان يقال ان مفهوم المشترك هما مفردان
 فاذ استعمل في الجميع لو كان مستعملا في مفهوم
 فيرجع البحث الى تسمية ذلك استعمالا في
 مفهوميه لا الى ابطال اصل الاستعمال وذلك
 قليل لتعدد وى واحتج من خص المنع بالمفرد
 بان التثنية والجمع معتد ان في التقدير
 فجاز تقدير مدلولها بخلاف المفرد واجب
 عنه بان التثنية والجمع انما يفيدان تقدير
 المعنى المتعدد المفرد كان افاد المفرد التقدير

فيكون مرادها معا معناه ان لا يريد هذا

فيكون مرادها معا معناه ان لا يريد هذا

افاداه والافلا وفيه نظر يعلم ما قلناه في حجة
 ما اخترناه ان قوله هذا الدليل انما يقتضيه
 في كونه استعمال المذكور بالنسبة الى المفرد حقيقة
 ولما تقي حجة مجاز حيث توجد العداوة في
 المجوزة له فلا واجتبع من حق الجواز بالتقوى
 بان التقى بفيد العمود فيقعد بعدة في اثبات
 وجوابه ان التقى انما هو المعنى المستفاد
 عندا لاثبات فاذا لم يكن متقدداً من ان
 يحق التقدي في التقى حجة مجوزة حقيقة ان
 ما وضع له اللفظ واستعمل فيه هو كل من يفتقر
 لا بشرط ان يكون وحيد ولا بشرط كونه مع غيره
 على ما هو شأن الحقيقة لا بشرط شي وهو مجموع
 متحقق في حال الافراد عن الاخر والاجتماع
 فيكون حقيقة في كل منها والجواب ان الوحدة
 تنبأ من المفرد عندا لاثبات حقيقة الحقيقة

وحسبنا المعنى الموضوع له فيه ليس هو المبتدأ
 لا بشرط شي بل هو بشرط شي واما فيما عداه فانه
 فالدعوى حق كما اسلمناه وحجة من زعم انه ظاهر
 في الجميع عند التجرد عن الفرائين قوله تعالى
 ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض
 والشجر والقمر والجود والشجر والذواب
 وكثير من الناس فان السجود من الناس
 وضع الجبهة على الارض ومن غيرهم امرها
 لذلك قطعاً وقوله الله وما لم تكن
 يصلون على النبي فان الصلوة من الله
 المغفرة ومن الملائكة الاستغفار وهما
 مختلفان في الصلوة وهو لا اعتبارا بطا
 الشرف ولو مجازاً وآياتنا ان الآية الاولى
 تنبئ عن فعل كانه قبل ولا يسجد له كثير من
 الناس الثانية تنبئ عن جبر كانه قبل لك
 في قوله تعالى ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشجر والقمر والجود والشجر والذواب وكثير من الناس فان السجود من الناس وضع الجبهة على الارض ومن غيرهم امرها لذلك قطعاً وقوله الله وما لم تكن يصلون على النبي فان الصلوة من الله المغفرة ومن الملائكة الاستغفار وهما مختلفان في الصلوة وهو لا اعتبارا بطا

(1) في قوله تعالى ان الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشجر والقمر والجود والشجر والذواب وكثير من الناس فان السجود من الناس وضع الجبهة على الارض ومن غيرهم امرها لذلك قطعاً وقوله الله وما لم تكن يصلون على النبي فان الصلوة من الله المغفرة ومن الملائكة الاستغفار وهما مختلفان في الصلوة وهو لا اعتبارا بطا

يصلي وانما جاز هذا التقدير لان قوله فعلا
 يسجد من في السموات وقوله وملا مكة يصلي
 مقارن له وهو مثل المحذوف فكان دالا
 عليه مثل قوله نحن بما عندنا وانت بما
 عندك راض والراي مختلف اي نحن بما
 عندنا راضون وعلى هذا فيكون قد كثر
 اللفظ مراد به في كل مرة معنى لان اللفظ في
 حكم المذكور وذلك جائز بالاتفاق وثالثها
 انه وان ثبت الاستعمال فلا يتعين كونه
 حقيقة بل يقول هو مجاز لما قد مر من
 الدليل وان كان المجاز على خلاف اصل
 ولو سلم كونه حقيقة فالقرينة على ارادة
 الجميع فيه ظاهرة فابن وجه الدلالة على ظهور
 في ذلك مع نقد القرينة كما هو المتعاضد
 واختلاف في استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي

في قوله تعالى وانما جاز هذا التقدير لان قوله فعلا
 يسجد من في السموات وقوله وملا مكة يصلي
 مقارن له وهو مثل المحذوف فكان دالا
 عليه مثل قوله نحن بما عندنا وانت بما
 عندك راض والراي مختلف اي نحن بما
 عندنا راضون وعلى هذا فيكون قد كثر
 اللفظ مراد به في كل مرة معنى لان اللفظ في
 حكم المذكور وذلك جائز بالاتفاق وثالثها
 انه وان ثبت الاستعمال فلا يتعين كونه
 حقيقة بل يقول هو مجاز لما قد مر من

الدليل وان كان المجاز على خلاف اصل
 ولو سلم كونه حقيقة فالقرينة على ارادة
 الجميع فيه ظاهرة فابن وجه الدلالة على ظهور
 في ذلك مع نقد القرينة كما هو المتعاضد
 واختلاف في استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي

المجازي

والمجازي كما خلا في استعمال المشترك
 في معانيه فنعى قوم وجوزه اخرون ثم
 اختلفا المجوزون فاکثرهم على انه مجاز
 قيل بكونه حقيقة ومجازا بالاعتبار
 حجة المانعين انه لو جاز استعمال اللفظ
 في المعنيين للزم الجمع بين المتناقضين اما
 المدونة فلان من شرط المجاز نصب القرينة
 للمانة عن ارادة الحقيقة ولهذا قال اهل
 البيان ان المجاز ملزوم قرينة معانده
 لا ارادة الحقيقة وملزوم معانده الشيء معانده
 لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون
 اللان وهو محال وجعلوا هذا وجه الفرق
 بين المجاز والكناية وجع فاذا استعمل المتكلم
 اللفظ بينهما كان مراد الاستعمال فيما وضع
 له باعتبار ارادة المعنى الحقيقي غير مراد له

والمجازي كما خلا في استعمال المشترك
 في معانيه فنعى قوم وجوزه اخرون ثم
 اختلفا المجوزون فاکثرهم على انه مجاز
 قيل بكونه حقيقة ومجازا بالاعتبار
 حجة المانعين انه لو جاز استعمال اللفظ
 في المعنيين للزم الجمع بين المتناقضين اما
 المدونة فلان من شرط المجاز نصب القرينة
 للمانة عن ارادة الحقيقة ولهذا قال اهل
 البيان ان المجاز ملزوم قرينة معانده
 لا ارادة الحقيقة وملزوم معانده الشيء معانده
 لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون
 اللان وهو محال وجعلوا هذا وجه الفرق
 بين المجاز والكناية وجع فاذا استعمل المتكلم
 اللفظ بينهما كان مراد الاستعمال فيما وضع
 له باعتبار ارادة المعنى الحقيقي غير مراد له

له باعتبار ارادة المعنى الحقيقي غير مراد له

المجازي

على مجازية بان فيها خروجا عن محل النزاع
 اذ موضع البحث هو استعمال اللفظ في المعنيين
 على ان يكون كل منهما مناطا للحكم ومتعلقا
 للادبيات والتفكي كما مر انفا في المشترك وما
 ذكر في الحجة يدل على ان اللفظ مستعمل في معنى
 مجازي شامل للمعنى الحقيقي والمجازي الاول
 فهو معنى ثالث لها وهذا لا نزاع فيه فان
 الثاني للصحة يجوز ارادة المعنى المجازي
 الشامل ويسمى ذلك بعموم المجاز مثل ان
 يوضع القدم في قولك لا اصنع قدح في دار
 فلا يدخل في قولك فنتناول دخلها جافيا
 وهو الحقيقة لا عملا ولا كبا والتحقق
 عندى في هذا المقام اهم ان اراد بالمعنى الحقيقي
 الذي يستعمل فيه اللفظ تمام للوصف له
 حق مع الوحدة المحفوظة في اللفظ المفرد

انما اللفظ المفرد
 الذي هو اللفظ المفرد
 الذي هو اللفظ المفرد

٢٢

على مجازية بان فيها خروجا عن محل النزاع

انما اللفظ المفرد

باعتبار المعنى المجازي وهو ما ذكر من اللزوم
 واما بطلانه فواضح ونجته المحترزات
 ليس بين ارادة الحقيقة وارادة المجاز معا
 منافاة واذ لم يكن ثمة منافاة لم يمنع اجتماع
 الارادتين عند المتكلم واجتماع اللفظين مجازا
 بان استعمالهما استعمال في غير ما وضع
 او لا اذ لم يكن المعنى المجازي داخل في
 للوصف له وهو الان داخل فكان مجازا
 واحتج القائل بكون حقيقة ومجازا بان اللفظ
 مستعمل في كل واحد من المعنيين والمفرد عن
 انه حقيقة في احدها مجاز في الاخر فلكل
 واحد من الاستعمالين حكم وجواب للمالعين
 عن حجة الجواز بعد ما قرروا في وجهه
 المتنافي ولما اختلفت الاجناس انهما
 ساقطتان بعد ابطال الاولى وتبين حجة ابراهيم

كما علم في المشترك كان القول بالمانع متوجها
 لان ارادة المجاز تعاند من جسيمن متافاتها
 للوحدة الملوطة ولزوال القرينة للمانعة وان
 ارادوا به المدلول الحقيقي من اعتبار كون متفرا
 كما قرر في جواب حجة المانع في المشترك ابعده
 القول بالمجواز لان المعنى الحقيقي يتغير بعد تفرقة
 عن الوحدة مجازيا تلفظا فالقرينة اللازمة
 للمجاز لا تعاند حيث كان المعنى في استعمال
 المشترك هو هذا المعنى فالظن اعتبار هذا المعنى
 ولعل المانع في الموضوعين بناء على الاعتبار
 الاخر وكلامه صحيح معناه لكن قد عرفت ان النزاع
 يعود معناه لفظيا ومن هنا يظهر ضعف القول
 بكونه حقيقة ومجازا فان المعنى الحقيقي لم
 يرد بكلامه وانما اريد منه البعض فيكون اللفظ
 فيه مجازا ايضا **المحصل** ان في الاول امر
 والاشارة

والنوامي وفيه بحثان **المطلب** ان في الاول امر
 صفة فعل وما في معناه حقيقة في الجواب
 فقط بحسب اللغة على الاقوى وقا الجمهور
 الاصوليين وقال قوم انها حقيقة في النذر
 فقط وقبل في الطلب وهو القدر المشترك
 بين الوجوب والندب وقال علماء الهدى
 رضي الله عنه انها مشتركة بين الوجوب
 والندب اشتراكا لفظيا في اللغة واما
 في المعنى الشرعي فهي حقيقة في الوجوب
 فقط ونقط وتوقف في ذلك قوم فلم يردوا
 للوجوب هي امر للندب وقبل هو مشتركة
 بين ثلثة اشياء الوجوب والندب والامانة
 وقبل للندب المشترك بين هذه الثلثة
 وهو لا ريب وزعم قوم انها مشتركة بين
 اربعة امور وهي الثلثة السابقة والتمتع
 والاشارة

في قوله مشترك في اللغة
 في قوله مشترك في المعنى
 في قوله مشترك في النذر
 في قوله مشترك في الطلب
 في قوله مشترك في الوجوب
 في قوله مشترك في الندب
 في قوله مشترك في الامانة
 في قوله مشترك في التمتع
 في قوله مشترك في التمتع
 في قوله مشترك في التمتع

وقيل فيها اشياء اخر لكما شديدا الشدود
 بنية الوهن فلا جدوى للنفس لتفاتها
 لما روي الاول انما قطع بان الشد اذا قال
 بعد اقل كذا فلفعل عدما صيا و ذمة العقاب
 انما يعلل حين دية يحذر ترك الامثال وهو
 معنى الوجوب لا يقال القران على اداء الوجوب
 في مثله موجوده غالبا فلعله انما يفهم منها
 ان محذور الامر لا ينفك المفروض فما ذكرناه
 انشاء القران في تقدير كذلك لو كانت
 في الواقع موجوده فالوجدان يثبت بها
 التامع عرفا وبصحة اصالة عدم النقل الى
 ذلك ثم المطلوب الشاف قوله تعالى عاصيا
 لا ليس مفك ان لا تجد اذ امرتك والمراد
 بالامر ايجاد وفي قوله تعالى واذ قلنا لادم
 اسجد لادم فجدوا اما ليس فان هذا الامه
 وظهر من قوله انما ليس فان هذا الامه
 وظهر من قوله انما ليس فان هذا الامه

ليس على حقيقة لعله تعالى بالماض وانما هو في
 معرض الامكان والاعتراض ولو ان صفة
 اسجد للوجوب لما كان متوجها للثالث
 قوله تعالى فليجد الذين يخالفون عن امر
 ان نصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم حيث
 هذا سبحانه مخالف الامر والتقدير
 الوجوب فان قيل الآية انما دللت على ان
 مخالف الامر بما هو واجب ولا دلالة في ذلك
 على وجوبه الا بتقدير كون الامر للوجوب
 وهو من المتنازع قلنا هذا الامر للوجوب
 في الان امر قطعا اذ لا معنى لتدبر الجند
 كعز العذاب او باجته ومع التنازل فلا
 اقل مرد لا لية على حسن الجند ولا ريب
 انما يحسن عند قيام التقضي للعذاب
 لم يوجد مقتضى لكان الجند رغبة سفله
 وظهر من قوله انما ليس فان هذا الامه
 وظهر من قوله انما ليس فان هذا الامه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

وعتاف ذلك حال على الله سبحانه وذا ثبت
وجود مقتضى ثبت ان الامر للوجوب لان
المقتضى للعذاب هو مخالفة الواجب المندرج
فان قيل هذا الاستدلال مبنى على ان المراد
مخالفة الامر ترك المأمور به وليس كذلك بل
المراد بها حمله على ما يخالفه بان يكون للوجوب
او التنبه على غيره قلنا المتبادر الى الفهم من
المخالفة هو ترك الامتثال والامتنان بالما
واما المعنى الذي ذكرتموه فبمعنى عن الفهم
غير متبادر عند اطلاق اللفظ فلا يضار
اليه الا بدليل وكما انها في الآية اعتبرت
مقتضى معنى الاعراض فغيرت بعن فان
قيل قوله تعالى في الآية عن امره مطلق فلا
يعم والمدعى ان مقتضى الوجوب في جميع الامور
قلنا اضافة المصدر عنه عدم العهد للعموم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

مثل ضرب زيد واكرمهم ووايه ذلك جونا لا يجوز للفقهاء ان يستدلوا
منه فانه يتبع ان يق في لاية فيلجذ الذين يروى من قولهم
يخالفون عن امره الا الامر الفلاني على ان
الاطلاق كاف في المطلوب اذ لو كان حقيقا
في غير الوجوب اي في الذم والوعيد
لما كان مقتضى مخالفة مطلق الامر الرابع قوله
واذا قيل لم ار كوا لا ير كعون فانه سبحانه
دفعهم على مخالفتهم للامر ولو كان للوجوب
لم يتوجه الذم وقد اعترضوا ولا يمنع كون الذم
على ترك المأمور به بل على تكذيب الوصل
في التبليغ بدليل قوله تعالى ويل يومئذ
للكذابين وانما بان الضيعة تفيد الوجوب
عند اضافة امر القرينة اليها اجاعا فاعل الامر
بالركوع كان مقتضاها بما يقتضى كونه للوجوب
واجيب عن الاول بان المكذابين اما ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

في هذا الباب قلنا وانما احيانا معشر الناس
 فلا يختلفون في هذا الحكم الذي ذكرناه ان
 اختلافوا في احكام هذه اللفاظ في موضع اللغة
 ولم يخلوا قط ظواهر هذه اللفاظ الاعلى ما
 يتناهى ولم يتوقفوا على الادلة وقد بينا
 في مواضع من كتبنا ان اجماع اهلنا حجة
 والجواب عن احتجاجه الاول اننا قد بينا
 ان الوجوب هو المتبادر من لفظه ولا مرجع
 الى غيره ثم ان مجرد استعماله في التنبه لا يقتضي
 كنه حقيقة اية بل يكون مجازا لوجوده اتما
 وكفر خيرا من الاشتراك وقوله استعمال
 اللفظة الواحدة في الشبيين والاشياء
 كما استعمالها في الشئ الواحد في الدلالة
 على الحقيقة انما يصح اذا تساوت نسبة اللفظ
 الى الشبيين والاشياء في الاستعمال

في هذا الباب قلنا وانما احيانا معشر الناس
 فلا يختلفون في هذا الحكم الذي ذكرناه ان
 اختلافوا في احكام هذه اللفاظ في موضع اللغة
 ولم يخلوا قط ظواهر هذه اللفاظ الاعلى ما
 يتناهى ولم يتوقفوا على الادلة وقد بينا
 في مواضع من كتبنا ان اجماع اهلنا حجة
 والجواب عن احتجاجه الاول اننا قد بينا
 ان الوجوب هو المتبادر من لفظه ولا مرجع
 الى غيره ثم ان مجرد استعماله في التنبه لا يقتضي
 كنه حقيقة اية بل يكون مجازا لوجوده اتما
 وكفر خيرا من الاشتراك وقوله استعمال
 اللفظة الواحدة في الشبيين والاشياء
 كما استعمالها في الشئ الواحد في الدلالة
 على الحقيقة انما يصح اذا تساوت نسبة اللفظ
 الى الشبيين والاشياء في الاستعمال

في هذا الباب قلنا وانما احيانا معشر الناس
 فلا يختلفون في هذا الحكم الذي ذكرناه ان
 اختلافوا في احكام هذه اللفاظ في موضع اللغة
 ولم يخلوا قط ظواهر هذه اللفاظ الاعلى ما
 يتناهى ولم يتوقفوا على الادلة وقد بينا
 في مواضع من كتبنا ان اجماع اهلنا حجة
 والجواب عن احتجاجه الاول اننا قد بينا
 ان الوجوب هو المتبادر من لفظه ولا مرجع
 الى غيره ثم ان مجرد استعماله في التنبه لا يقتضي
 كنه حقيقة اية بل يكون مجازا لوجوده اتما
 وكفر خيرا من الاشتراك وقوله استعمال
 اللفظة الواحدة في الشبيين والاشياء
 كما استعمالها في الشئ الواحد في الدلالة
 على الحقيقة انما يصح اذا تساوت نسبة اللفظ
 الى الشبيين والاشياء في الاستعمال

في هذا الباب قلنا وانما احيانا معشر الناس
 فلا يختلفون في هذا الحكم الذي ذكرناه ان
 اختلافوا في احكام هذه اللفاظ في موضع اللغة
 ولم يخلوا قط ظواهر هذه اللفاظ الاعلى ما
 يتناهى ولم يتوقفوا على الادلة وقد بينا
 في مواضع من كتبنا ان اجماع اهلنا حجة
 والجواب عن احتجاجه الاول اننا قد بينا
 ان الوجوب هو المتبادر من لفظه ولا مرجع
 الى غيره ثم ان مجرد استعماله في التنبه لا يقتضي
 كنه حقيقة اية بل يكون مجازا لوجوده اتما
 وكفر خيرا من الاشتراك وقوله استعمال
 اللفظة الواحدة في الشبيين والاشياء
 كما استعمالها في الشئ الواحد في الدلالة
 على الحقيقة انما يصح اذا تساوت نسبة اللفظ
 الى الشبيين والاشياء في الاستعمال

في هذا الباب قلنا وانما احيانا معشر الناس
 فلا يختلفون في هذا الحكم الذي ذكرناه ان
 اختلافوا في احكام هذه اللفاظ في موضع اللغة
 ولم يخلوا قط ظواهر هذه اللفاظ الاعلى ما
 يتناهى ولم يتوقفوا على الادلة وقد بينا
 في مواضع من كتبنا ان اجماع اهلنا حجة
 والجواب عن احتجاجه الاول اننا قد بينا
 ان الوجوب هو المتبادر من لفظه ولا مرجع
 الى غيره ثم ان مجرد استعماله في التنبه لا يقتضي
 كنه حقيقة اية بل يكون مجازا لوجوده اتما
 وكفر خيرا من الاشتراك وقوله استعمال
 اللفظة الواحدة في الشبيين والاشياء
 كما استعمالها في الشئ الواحد في الدلالة
 على الحقيقة انما يصح اذا تساوت نسبة اللفظ
 الى الشبيين والاشياء في الاستعمال

اتماع التفاوت بالتبادر وعدمية او بالاشبه
هذان من علامات الحقيقة والمجاز فلا وقد

يتناشوت التفاوت واما احتجاجة علمانية
في العرف الشرعي للوجوب فيتحقق ما ذهبنا
اذا لفظ ان جازم له على الوجوب انما هو كونه
له لغة ولا تخفى تلك يعرفهم يستدعي
تفسير اللفظ من موضوعه اللغوي وهو مخا

للاصل هنا ولا يذهب عليك ان اذ عاد في
اول الحجة استعمال القيمة للوجوب والندب
في القرآن والسنة مناف لما ذكر من جملة النحوا
كل امر ورد في القرآن او السنة على الوجوب فتأمل

الناهيون الى الموقف بانه لو ثبت
كونه موضوعا لشي من المعاني لثبت بدليل
والا لم يستف لان الدليل اما العقل ولا
مدخل له واما النقل وهو ما اتفقوا ولا يفيد العلم

الذي هو مقتضى ما ذهبنا اليه من ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن
والسنة والجملة من اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة

فان على من ادعى ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة ان يثبت ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة
فان على من ادعى ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة ان يثبت ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة
فان على من ادعى ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة ان يثبت ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة

فان على من ادعى ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة ان يثبت ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة
فان على من ادعى ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة ان يثبت ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة
فان على من ادعى ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة ان يثبت ان اللفظ لا يثبت الا بالقرآن والسنة والجملة

او التواتر والعادة يقتضي استماع عدد من اصحاب
على التواتر من حيث وجهه في الطلب كان
الواجب ان لا يختلف فيه والجواب مع الجهر
فان هنا قسما اخر وهو يتبع بالادلة التي
قد منها ما يرجعها الى تتبع مظان استعمال
اللفظ والامارات الدالة على المقابلة عند
الاطلاق حجة من قال بالاشتراك بين
ثلاثة اشياء استعماله فيها على حد واحد وما سبق
في اجتماع السيد على الاشتراك بين شئين
والجواب للجواب وحجة القائل بانه للقد مشترك
بين الثلاثة وهو الاذن كحجة من قال ان
لمطلق الطلب وهو القدر المشترك بين
الوجوب والندب وجوابها كجوابها
من انهما مشترك بينهما في الوجود لاربعه
نحو ما تقدم في اجتماع من قال بالاشتراك

في ان كل واحد من هذه فروج الطبيعة لا يلزم له كونه مطلقا بل يكون مقولاً في قاعه وجبت نام
 وخصه صيات الامر بلغة خارجية عاكن فيه ويظهر في قوله ثم انه قد خفاه ان مراد من قوله
 ليعول ان كل واحد من هذه فروج الطبيعة لا يلزم له كونه مطلقا بل يكون مقولاً في قاعه وجبت نام
 غير متناول لمكان ولا زمان ولا الله بها القدر يقع
 كذلك غير متناول للعدد في كثره ولا قلته
 نعم لما كان اقل ما يقتل به الامر هو المنة لو يكن
 بل من كونها مرادة ويحصل بها الامتثال للصدق
 الحقيقة التي هي المطلوبة بالامر بها وتقرر في
 وهو اننا نقطع بان المرة والتكرار من صفات
 الفعل اعني المصدر كالقليل والكثير لان
 تقول اضرب ضربا قليلا او كثيرا او مكررا
 او غير مكرر فتقتد بصفاته المختلفة ومن
 المعلومات الموصوف بالصفات المتقابلة
 لا دلالة على خصوصية شئ منها ثم انه لا خلاف
 في انه ليس المقصود من الامر اطلب ايجاد للفعل
 المعنى اعني المصدر فيكون معنى اضرب مثلاً
 فليضرب مثلاً فلا يدل على صفة المضرب
 بل من تكرار او مرة او نحو ذلك وما يقرب من ان
 في قوله ثم انه قد خفاه ان مراد من قوله
 ليعول ان كل واحد من هذه فروج الطبيعة لا يلزم له كونه مطلقا بل يكون مقولاً في قاعه وجبت نام

وجوب مثل جوابه **ان** يستفاد من تضاعف
 احاديثنا المروية عن الائمة عليهم السلام ان استعمال
 صيغة الامر في الذب كان شائعا في عرفهم بحيث
 صار من المجازات الراجحة المساوي احتمالا من اللفظ
 لاحتمال الحقيقة عند انشاء المرح الخارج فيشكل
 في التعليل في اثبات وجوب مخرج دور والامر
 منهم عليهم السلام **ان** الحق ان صيغة الامر مجردة
 لا اشعار فيها بوحدة ولا تكرار وانما تدل على
 طلب الحقيقة وخالف في ذلك قوم فقالوا بافادتها
 التكرار ومن كلفها منزلة ان يقال اقبل ابدا
 واخر ومن جعلوها المرة من غير زيادة عليها
 وتوقف جماعة فلم يدروا لانيها هي كنانة
 المتبادر من الامر طلب ايجاد حقيقة الفعل
 والمرة والتكرار خارجان عن حقيقة كالتماثل
 والمكان ونحوهما فكأن قول القائل اضرب
 غير متناول

(٢١)

المصنف

الشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا

مرة عند مثله عما لو كان للتكرار الماعد والحق
 انه صار متشاك لان الما موربه وهو الحقيقة
 حصل بالمرق ٧٢ لان المرطه في المرة بخصوصها
 اذ لو كان كذلك لم يصدق الامتثال فيها
 بعد ما ولا ييب في شهادة العرف بانته لوان
 بالفعل مرة ثانية وثالثة بعد متشاك وانما
 بالما موربه وما زال لا يكون موصوفا للقد
 المشترك بين الوحدة والفكر وهو طلب
 اتحاد الحقيقة وذلك يحصل باثبات وقوع
 واجتماع المتوقنون بمثل ما من انته لوان
 لثبت بدليل والعقل لا يدخله ولا احاد تفيد
 والتواتر يمنع لتلاف وتجاب على سنيين
 ما سبق منع حصر الدليل فيما ذكر فان شق
 الى الفهم من اللفظ اماره وصيغه له وعدمه
 دليل على عدمه وقد بينا انه لا يتبادر من الامر
 مخرج

الشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا
 والشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا
 والشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا

ان الموقر هو الذي لا يشك في كونه حقيقيا

الشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا

الشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا
 والشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا
 والشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا

لا طلب اتحاد الفعل وذلك كاف في ثبات مثله
اصل ذهب الشيخ وجماعة الى ان الامر المطلق
 يقتضي الغور والتجمل فلو اخبر المكلف بمورد
 السيد رضي الله عنه هو مشترك بين الغور
 والتراخي فيوقوف في تعيين المراد منه على
 دلالة تدل على ذلك وذهب جماعة منهم للحق
 ابو القاسم بن سعيد والعلامة رحمه الله الى انه
 لا يدل على الغور ولا على التراخي بل على مطلق
 الفعل وانما حصل كان مجزيا وهذا هو الاقوى
 لنا نظرا لما تقدم في التكرار من ان مدلول
 الامر طلب حقيقة الفعل فلا دلالة له
 عليهما حجة القول بالغور معه **الاول** وان الغور والتراخي خارجان
 ان السيد اذا قال لعبك اسقني فاخر العبد
 الشقي من غير عندي عتد عاميا وذلك
 معلوم من العرف ولو لا افادته الغور لم

الشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا
 والشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا
 والشيء الذي لا يشك في كونه حقيقيا

الفعل

في العصاة واجب عنه بان ذلك انما يفهم بالفتنة
لان العادة قاضيه بان طلب السعي انما يكون
عند الحاجة اليه عاجلا ويحل النزاع ما يكون
الضعف فيه محذور **لما** ان الله تعالى ذكره الميسر
على تركه التجرد لادامه عليه لم يهوله سبحانه ما منعك
الا تسجد اذ امرتك ولو لم يكن الامر للفور لو
يتوجه عليه الذم وكان له ان يقول انك
لو تأمرني بالبدار وسوف تسجد والجواب
ان الذم باعتبار كون الامر مقتدا بوقت
معين ولم يات بالفعل فيه والدليل على ذلك
التفصيل قوله تعالى فاذا سويته ونفخت فيه
من روحي فقع له ساجدين **لما** ان الله تعالى
التأخير لوجوب ان يكون الى وقت معين
والامر منيف اما الملاءمة فلا توافقه
لكن الى اخره منته الامكان اتفاقا فلا
يوجب

ان محذور من جواز تأخير من وجوبه
ان وقت السجود

في العصاة واجب عنه بان ذلك انما يفهم بالفتنة لان العادة قاضيه بان طلب السعي انما يكون عند الحاجة اليه عاجلا ويحل النزاع ما يكون الضعف فيه محذور لما ان الله تعالى ذكره الميسر على تركه التجرد لادامه عليه لم يهوله سبحانه ما منعك الا تسجد اذ امرتك ولو لم يكن الامر للفور لو يتوجه عليه الذم وكان له ان يقول انك لو تأمرني بالبدار وسوف تسجد والجواب ان الذم باعتبار كون الامر مقتدا بوقت معين ولم يات بالفعل فيه والدليل على ذلك التفصيل قوله تعالى فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقع له ساجدين لما ان الله تعالى التأخير لوجوب ان يكون الى وقت معين والامر منيف اما الملاءمة فلا توافقه لكن الى اخره منته الامكان اتفاقا فلا يوجب

لان عدم معلوم وجعل به يستلزم تكليف الحال
اذ يجب على المكلف ان لا يؤخر الفعل عن وقته
مع انه لا يعلم ذلك الوقت الذي كلف بالمنع من
التأخير عنه واما انتفاء اللزوم فلا تيسر
في الامر اشعار بتعين الوقت ولا عليه دليل
من خارج والجواب من وجهين احدهما التقيد
بما لو صح يجوز التأخير اذ لا نزاع في امكان
وتأنيها انما يلزم تكليف الحال لو كان

التأخير متعينا اذ يجب تعريف الوقت
الذي يؤخر اليه واما اذا كان جائزا فلا يمكن
من الامتناع بالمبادر فلا يلزم التكليف للحال
بقوله تعالى وسارعوا الى مغفرة من ربكم
فان السراعة بالمغفرة سببا وهو فعل تام
لا يقتضيها الا فعل الله سبحانه فحصل
مسارعة العبد الى ما وجب عليه السراعة

في العصاة واجب عنه بان ذلك انما يفهم بالفتنة لان العادة قاضيه بان طلب السعي انما يكون عند الحاجة اليه عاجلا ويحل النزاع ما يكون الضعف فيه محذور لما ان الله تعالى ذكره الميسر على تركه التجرد لادامه عليه لم يهوله سبحانه ما منعك الا تسجد اذ امرتك ولو لم يكن الامر للفور لو يتوجه عليه الذم وكان له ان يقول انك لو تأمرني بالبدار وسوف تسجد والجواب ان الذم باعتبار كون الامر مقتدا بوقت معين ولم يات بالفعل فيه والدليل على ذلك التفصيل قوله تعالى فاذا سويته ونفخت فيه من روحي فقع له ساجدين لما ان الله تعالى التأخير لوجوب ان يكون الى وقت معين والامر منيف اما الملاءمة فلا توافقه لكن الى اخره منته الامكان اتفاقا فلا يوجب

اللفظ ولو كان موضوعا لكل واحد منهما

الخط

وفاة الملك الناصر
وفاته في سنة ١٢١١

هذا هو المطلوب في الاستدلال على ان
الامر لا يكون له وقت في نفسه بل هو
مقتضى لوقت غيره

او مضافا افضل في الزمن الثاني من غير بيان
حال الزمن الثالث وما بعده فان قلنا
بالاول ان مقتضى الامر الفعل في جميع الازمان
وان قلنا بالثاني بالثاني لم يقتضه المسئلة
لغيره وقد سبقه الى هذا الكلام بعض القائلين
وهو ان كان صحيحا الا انه قليل المبدوء
اذا الاشكال اما هو في مترك الوجوهين
الذين نبى عليهما الحكم لا فيهما فكان المرجح
ان يحث عنه والتحقيق في ذلك ان الادلة
التي استدلو بها على ان الامر للفرد ليس
مفادها على تقدير تسليمها متجدا بل منها
ما يدل على ان الصيغة بنفسها تقتضيه
وهو اكثرها ومنها ما يدل على ذلك
واما ما يدل على وجوب المباداة الى امتثال
الامر وهو ان يات المأمور فيها بالمسارعة

هذا هو المطلوب في الاستدلال على ان
الامر لا يكون له وقت في نفسه بل هو
مقتضى لوقت غيره

فان قيل قد يقال
ان مقتضى الامر
هو الفعل في جميع
الازمان

والاستدلال

هذا هو المطلوب في الاستدلال على ان
الامر لا يكون له وقت في نفسه بل هو
مقتضى لوقت غيره

والاستدلال في اعتدال في استدلاله على الاول
ليس له من القول بسقوط الوجوب حيث ينبغي
اول اوقات الامكان مقرر لان ارادة
الوقت الاول على ذلك التقدير بعض مدلول
صنفه الامر فكان بمنزلة ان تقول
ان حيث عليك الامر الفلاني في اول
اوقات الامكان ويصير من قبيل الوقت
ولا يرب في فواته بفوات وقته ومن الزمان
اعتد على الحيرة فله ان يقول بوجوب
الاتيان بالفعل في الثاني لان الامر لا يتغير
باطلاقه وجوب الاتيان بالماوريه
في اتي وقت كان واجاب المسارعة
والاستدلال لم يصير موقفا وانما اقتصر
وجوب المباداة بحيث يقتضي للكلف مجازا
يقضي مفاد الامر الاول بحاله هذا والذي
انكره لان الوقت اعم من ان يكون الامر
موقفا

هذا هو المطلوب في الاستدلال على ان
الامر لا يكون له وقت في نفسه بل هو
مقتضى لوقت غيره

هذا هو المطلوب في الاستدلال على ان
الامر لا يكون له وقت في نفسه بل هو
مقتضى لوقت غيره

يظهر من سياق كلامهم ارادة المعنى الاول

فنبغي القول بسقوط الوجوب **في** الاكثرون

على أن الأمر الذي مطلقاً يقتضى إيجاب مالا

بتم الا یہ شرطاً کان اوسیباً او غیرہما

مع کونه مقدوراً و فصل بعینهم فوافقت

والسبب وخالف في غيره فقال بعد وجوب

واشتهرت حكاية هذا القول عن المرتضى

رضي الله عنه وكلاهما في الذريعة والشافعي

ينرمطابق للحكاية ولكن يوم ذلك

فأبدي الرأي حيث حكى ونبأ عن بعض

لعامة اطلاق القول بان الامر الشوام

سأليكم الشيء الآله وقال إن القصص في زلال

المتفصل بأنه ان كان الذي لا يتم الا به

سپا فالامز المستبحان يكون امره

ان کان غریب و انما هو مقدم

بسم الله الرحمن الرحيم

باب الحلق في المنقصة بانه كبري

المورجيب المطلق

للفعل و شرط فيه لمعجب ان يعقل من مجرد الامس

أنته أمره ثم اخذ في الاحتجاج لما صار اليه

وَقَالَ فِي حُجَّتِهِ إِنَّ الْأَمْرَ وَرَدَّ فِي الشَّرِيعَةِ عَلَى

ضمین احدیما یقتضی احیاء الفعل و

مقدماته كالزكاة والجمع فإنه لا يجب علينا

ان نكتب المال ونحصل الثواب او نتمكن

من الزاد والراحلة والضرب الآخر يهني

مقدمات الفعل كالحج هو في نفسه

وهو الصلوة وما جرى مجراها بالنسبة

إلى الوضوء فاذا انقسم الامر في الشرع الى

قَسَمِينَ فَيَكْفِجُهُمَا قَتْمًا وَاحِدًا وَفَرَقَ

في ذلك بين السبب وغيره بان يمحال ان يوق^ح:

علينا المسبب بشرط اتفاق وجود السبب

از مع وجود السبب لا بد من وجود المستتب

إلا ان يمنع مانعٌ ومحال ان يكلفنا الفعل

میں نے مفقودہ المعقودہ لا پوزمان بكون من قبل الاسباب لان الامر بخلقكم

و اما مقصد الحقیقی ما بها الغرضان کون سید او غرضه لا ولا العربیه

فیجی - کو - مقدمہ فرم پہل الامداد

بشرط وجود الفعل بخلاف مقدمات الافعال
 فان يجوز ان يكلفنا الصلوة بشرط ان يكون
 قد تكلفنا الطهارة كما في الزكوة والحج ونحو هذا
 في الشافعي نقض استدلال المعتزلة لوجوبه
 الامام علي الرضا عليه السلام بان اقامة الحدود واجبة
 لا يتم الا به وهذا كما تراه ينادي بالمعايير
 للمنفق المعروف في كتب اصول المشهورين
 الاصل وبما اختاره الشهيد عملنا وليس
 الترخيص لضيق حاله هنا ثم قلنا في البحث
 في المعنى المعروف بالحجة بحكم السبب انه ليس
 محل خلاف يعرف بل ادعى بعضهم فيه اجماع
 وان القدر غير حاصلة مع المسببات فيعبدون
 التكليف بها وحدها بل قد قيل ان الوجوب
 في الحقيقة لا يتعلق بالمسببات لعدم تعلق
 القدر بها اما بلدون الا سببا فلا مستلزام

هذا المطلق مستلزم لوجوب السبب
 في كل مطلق
 فان كان المطلق مستلزما لوجوب السبب
 في كل مطلق
 فان كان المطلق مستلزما لوجوب السبب
 في كل مطلق

وانما معناه ان يكون هناك لان لا يمكن تركها
 تخشياً من امر يتعلق بما هو مسبب عنه
 الحقيقة متعلق بالسبب فالوجوب حقيقة
 هو وان كان في الظاهر وسيلة له وهذا
 الكلام عندي متطوفاً لان المسببات
 من حيث كانت القدر لا يتعلق بها ابتداءً لكنها
 يتعلق بها بتوسط الاسباب وهذا القدر
 كما في جواز التكليف بما ثم ان انضمام
 اليها في التكليف من غير الاستبعاد المدعى
 في حال الافتقار ومن ثم حكم بعض الاصحاب
 القول بعدم الوجوب كونه ايضاً عن بعض
 ولكنة غير معروف وعلى كل حال فالذي
 اراه ان البحث في السبب قليل الجدوى
 لان تعلق الامر بالسبب نادر وان الشك
 وجوبه حين رتبنا غير السبب فالامر

هذا المطلق مستلزم لوجوب السبب
 في كل مطلق
 فان كان المطلق مستلزما لوجوب السبب
 في كل مطلق
 فان كان المطلق مستلزما لوجوب السبب
 في كل مطلق

والتوجه في هذه المسألة هو...
القول الفصل لنا انه لصيغة الامر
دلالة على ايجابه بواحدة من الثلث وهو
لا يتبع عند العقل تخرج الامر بانه غير واجب
والاعتبار الصحيح بذلك شاهد ولو كان
الامر مقتضيا لوجوبه لا منع المخرج بغيره
اجتجوابا بانه لو لم يقتض الجواب في غير
السبب ايم للزم اما تكليف ما لا يطاق
او خروج الواجب عن كونه واجبا والتالي
بقسميه باطل بيان لللازمه انه مع
الوجوب كما هو المفروض يجوز تركه وج
فان بقي ذلك الواجب واجبا لزم تكليف
ما لا يطاق اذ حصوله جال عدم ما يتوقف
عليه متنع وان لم يتق واجبا خرج الواجب
من كونه واجبا مطلقا عن كونه واجبا مطلقا وبيان
بطلان كل من قسمي اللازم فانه وايضا فان

والتوجه في هذه المسألة هو...
القول الفصل لنا انه لصيغة الامر
مطلقا وهو كليل الوجوب والجواب
عن الاول بعد القطع ببقاء الوجوب ان
المقدور كيف يكون ممتنعاً والبعث انما
هو في المقدور وتأثير الاجاب في القدرة
غير معقول والحكم بجواز الترك هنا على
الاشع لان الخطاب به عبث فلا يقع
الحكم والملاقاة القول فيه يوم ارادة المعنى
الشرع فيترك وجوز تحقق ايمكم العقلي
هنا دون الشرع يظهر بالتأمل وعملنا
منع كونه ترك المقدمة وانما هو على
ترك الفعل لما هو به حيث لا ينفك
عن تركها **فصل** الحق ان الامر بالشئ على
وجه الاجاب لا يقتضي النهي عن صفة
الخاص لفظا ولا معنى وأما العام فقد

يُطلق ويراد به أحد الاضداد الوجودية

لا بعينه وهو راجع الى الخاص بل هو عينه

في الحقيقة فلا يقتضي البتة عنه ايضاً وقد

يطلق ويراد به التبرك وهذا الامر يدل

على الهوى عنه بالسمن وقد كثر المذوف

في هذا الاصل واضرب كلامهم في بخلة من

المعاني المذكورة للصدقة من جعل النزع

ففي الضد العام بمعناه المشهور اعني الترك

وَسَكَّيْتُ عَنِ الْخَاصِّ وَمِنْهُمْ مَنْ أَطْلَقَ لَفْظَ

الضِدَّةُ وَالْمُؤَيَّيِّنُ الْمُرَادُ مِنْهُ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ

انّ النزاع انما هو في الضد الخاص واما

العام بمعنى التبرك فلا خلاف فيه اذ لو لم

يدل الامر بالشئ على النهي عنه المحذور الواجب

عن كونز واجباً وعندي في هذا نظر لان

النزاع لم يخصص في اثبات الاقتصار فيه

...

وادی که در آن است

...میں نے اس کو دیکھا تھا۔

ليس يقع في المضد العام باعتبار استلزامه في
 الاقتضاء فيه خروج الواجب عن كونه واجبا
 بل الخلاف واقع على القول بالاقتضاء في أنه
 حل هو عينه أو يستلزمه كما يستتبعه و
 هذا النزاع ليس بعيد عن المضد العام
 بل هو إليه اقرب ثم أن يحصل الخلاف هنا

ثم ذهب قوم الى ان الامر بالشئ عين البصر

عن صدق في المعنى واخرون الى ان يستلزمه

وهم بين مطلق الاستلزام ومصحح

لفظاً وفصل بعضهم فتفى الدلالة لفظاً

ثبت الزور معنى مع تخصيصه لكل

النزوم بالاضد الخاص لتاعلى الاقتصاف

لخامس لقطاً انه لو دال لكنت واحدة من

الثالث وكلها منتفية اما المطابقة فلا

مفاد الامر لغة وعرف هو الوجوب على ما

ادامه از صفحه ۱۰۰

هذا هو الكتاب الذي كتبه في سنة ١٠٠٠

تمت بحمد الله تعالى في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

سبق تحقيقه وحقيقة الوجوب ليست لا رجحان
الفعل مع المنع من الترك وليس هذا معنى المنع
عن الصدا الخاص ضرورة وأما المتعذر فلا
جزء هو المنع من الترك ولا ريب في مغايرة
للاضداد الوجودية المعبر عنها بالعام وأما
الالتزام فلا من شرطها التزود العقلي
أو العرفي ونحن نقطع بأن تصور معنى
الامر لا يحصل منه الاثقال الى تصور الفعل
الخاص فضلا عن النهي عنه ولنا على انفا
معنى ما سبقته من ضعف متمسك بمبنيته
وعدم قيام دليل صالح سواء عليه ولنا
على الاقتضا في العام بمعنى الترك ما علم
ان مقتضى الوجوب مركبة من امرين أحدهما
المنع من الترك بالاشتمال وذلك واضح
فصيفة الامر الدالة على الوجوب دالة على النهي

مجلس اول

برای این که در این کتاب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

عن الترك بالتقنين وذلك وأضح اجتمع
الذاهب الى انزع عين الذم عن الضد بانه
لو لم يكن نفسه لكان اما مثله او ضده
او خلافه واللازم بما قسامه باطل ببيان
الملازمه ان كل متغايرين اما ان يكونا
متساويين في الصفات النفسية أو لا
والمراد بالصفة النفسية ما لا يفترق تضاد
الذات بها الى تعقل امر زائد كالانسان
للا انسان وتقابلها المعنوية المفتقر
الى تعقل امر زائد كالحدوث والخير
فان متساويان فيها مثل لون كسودين
وبياضين والافا اما ان يتناوبا بنفسها
بان يمتنع اجتماعهما في محل واحد بالنظر
الى زايتهما أو لا فان تناوبا كذلك فضل
كالسواد والبياض والاختلافان كالسواد

[illegible]

مجلسی
تاریخ
۱۲۸۰

فإنه من اعتبار ضافته هذه
وبأنه من اعتبار ضافته تلك

...

والقديين المالكين
سكون اصدقاؤهم

والاول مان -
في كالمتمضا بيان اول

ان کیوں اصرار ہو رہا ہے

میتن و قویم

هذا هو الوجه الثاني في جواب السؤال الثاني
وهو ان يقال ان مقتضى الجملة ان يكون
الامر بغيره

وللملادق ووجه اشتغال الامر بما يقتضيه
لو كانا صديين او مثليين مجتمعين في محل واحد
وهما مجتمعان ضرورية انه يحقق في الحركة
الامر بها والنهي عن التكون الذي هو ضد ما
ولو كانا خلافا بين لجاز اجتماع كل منهما مع ضد
الاخر لان حكم الملادقين كاجتماع السواد وهو
خلاف الملادق مع المحوصة وكان يجوز ان
يجتمع الامر بالشيء مع ضد النهي عن ضد وهو
الامر بضد لكن ذلك محال اما لانها متناقضتان
اذ بعد الفعل هذا وقصد الفعل ضد امر متناقضتان
كما بعد فعله وفعل ضد جاز متناقضتان
واما لانه تكليف بغير الممكن وانه محال
والجواب ان كان المراد بقولهم الامر بالشيء
طلب ترك ضد على ما هو حاصل المعنى
طلب لفعل ضد ضد الذي هو نفس الفعل

هذا هو الوجه الثالث في جواب السؤال الثاني
وهو ان يقال ان مقتضى الجملة ان يكون
الامر بغيره

هذا هو الوجه الرابع في جواب السؤال الثاني
وهو ان يقال ان مقتضى الجملة ان يكون
الامر بغيره

هذا هو الوجه الخامس في جواب السؤال الثاني
وهو ان يقال ان مقتضى الجملة ان يكون
الامر بغيره

هذا هو الوجه السادس في جواب السؤال الثاني
وهو ان يقال ان مقتضى الجملة ان يكون
الامر بغيره

للمامور به فالتراع لفظي لرجوعه الى تسمية
فعل المامور به تركا لصيد وتسمية طلبه
هنا وطريق بثبوت النقل لغة ولم نثبت ولو
ثبت لمحصله ان الامر بالشيء له عبارة اخرى
كالاجبة نحو انت وابن اخيك خالك
لا يليق ان يدور في الكتب العلمية فان
كان المراد انه طلب للكف عن ضد متنا
في مانعها لانه لا يرد للملادقين وهو اجتماع
كل مع ضد الاخر لان الملادقين قد يكونان
متناوين بين فيضيل بينهما ذلك اذا اجتمع
احد المتناوين مع الشيء بوجوب اجتماع
مع فكل من اجتماع كل مع ضد وهو
محال وقد يكونان ضد بين الامر واحد كالنور
للعلم والقدرة فاجتماع كل مع ضد الاخر
اجتماع الصديقين حجة القابلين

هذا هو الوجه السابع في جواب السؤال الثاني
وهو ان يقال ان مقتضى الجملة ان يكون
الامر بغيره

هذا هو الوجه الثامن في جواب السؤال الثاني
وهو ان يقال ان مقتضى الجملة ان يكون
الامر بغيره

(Faint handwritten text in Arabic script)

الشيخ الفاضل في علمه ودينه
في هذا الموضع المذكور

بالا وقتی .
و انچه بر خلاف واقعیت است
و انچه با واقعیت
و انچه با واقعیت

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

لا نقضاً والعلة منقضة الأولى
 وإن اردتم به مجرد الاشكال في الوجود
 الخارج على سبيل العقول منقضة الأخيرة وتفتح
 البحث أن الملزوم إذا كان علة للآخر لم
 يبعد كون المحترم اللازم مقتضياً للحريم
 الملزوم لخواصه ما ذكر في توجيه اقضاء ايجاب
 السبب فان العقل يستبعد تحريم المعلول
 من دون تحريم العلة فيحقق المعلول الآخر
 الذي هو المحرم بالتحريم من دون علة وإنما
 إذا انتفت العلة بينهما ولا يثبت في العلة
 فلا وجب لا نقضاً وتحريم اللازم تحريم
 الملزوم إذا لا ينكر العقل تحريم أحد أمرين
 متلازمين اتفاقاً مع عدم تحريم الآخر
 وقبلي ما يتخيل أن تضاد الاحكام
 بأسرها يمنع من اجتماع حكيم منها في أمرين
 لا يمتنع من اجتماع حكيم منها في أمرين

٥٩
 متلازمين وبدفعه ان السجيل انما هو
 اجتماع الصنفين في موضوع واحد على ان
 ذلك لو اثر لثبت قبل الكعبى باشفاء اللباج
 لما هو مقدر من ان ترك الحرام لا بد ان
 يحقق في ضمن فعل من الافعال ولا ريب في
 ذلك المترك فلا يجوز ان يكون الفعل المختص
 في ضمنه مباحا لانه لازم للمترك ويمنع
 للتلازمين في الحكم وبساعة هذا القول
 في محين خفيته ولم في رده وجوه في بعضها
 تكلف حيث ضايقهم القول بوجوب ما لا
 الواجب لانه مطلقا بطلهم ان التارك
 لا يتم الا بفعل من الافعال فيكون واجبا
 تحييرا والتحقيق في رده انه مع وجود الصا
 عن الجواز لا يحتاج التارك الى شيء من الافعا
 وانما هي من لزوم الوجود حيث نقول بعد

بما لا يكون واجبا على المولى في الموقوف وان قلنا
بالبقاء والاستغناء جاز خلق المكلف من كل فعل
فلا يكون هناك الا الترتيب والامتناع ابتداء
المتعارف وتوقف الامتناع على فعل منها
للعلم بانه لا يحقق الترتيب ولا يحصل الامتناع فله
من يقول بوجوب ما لا يتم الواجب الالهي مطلقا
يلتزم بالوجوب في هذا الغرض ولا يفتقر
كما اشار اليه بعضهم ومن لا يقول به فهو في سعة
من هذا وغيره اذ تم هذا فاعلم انه كان
باستلزام الصند الخاص لترك المامور به انه
لا ينفك عنه وليس بينهما علة ولا مشاركة
في علة فقد عرفت ان القول بتحريم الملزوم
لحريم اللازم لا وجه له وان كان المراد انه
علة فينبغي مقتضيه فهو ممنوع لما هو بين من
ان العلة في الترتيب المذكور اما هي وجوب
المتعارف

عن فعل المامور به وعدم الداعي اليه وذلك
مستمر مع فعل الاصدار الخاص فلا يتصور
صدورها من جهة شرط التكليف مع امتناع
المتعارف لا على سبيل الامتناع والتكليف
ساقط وهكذا القول بتقدير الامتناع
التي ان يراد بالاستلزام اشتراط
لعلة فانه ممنوع ايضا لظهور ان المتعارف
الذي هو العلة في الترتيب ليس عليه فعل
الضد نعم هو مع ارادة الاصدار حجة ما سبق
عليه فعل الضد فاذا كان واجبا كانا معا
لا يتم الواجب الالهي اذ قد اثبتنا سابقا
عدم وجوب غير السبب من مقتضى الواجب
فالحكم بينهما بان مقتضى الواجب
المتعارف باعتبار اقتضائه ترك المامور
يكون متسببا عنه قد عرفت فاذا قلنا للكلف
الامتناع في المامور به

اذا كان مقتضى الواجب
الامتناع في المامور به

والتعريف في امر واحد شخصي ولا ريب في بطلان
لدينا بيان صحة البناء على وجوب ما لا يتم
الواجب لانه يقتضي تمامية الوجه الاول
من الحق ولا يحتاج الى هذا الوجه الطويل
على ان الذي يقتضيه التدبر في وجوب
ما لا يتم الواجب لانه مطلقا على القول
انه ليس على حد غير الواجبات ولا كما
اللازم في نحو ما اذا وجب الحج على الثاني
فقط المسافة او بعضها على وجه مني
ان لا يحصل الاستئصال فوجب عليه
الشيء الذي يوجه سائر لعدم صلاحية الفعل
المبني عنه للاشتغال كما سيأتي بيانه
وهم لا يقولون بوجوب الاعادة وظهر ان
فعل ان الوجوب فيما لا يملك من القوة
يجب الى الواجب ولا ريب انه بعد اتيان
الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة
ولا في الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة

والتعريف في امر واحد شخصي ولا ريب في بطلان
لدينا بيان صحة البناء على وجوب ما لا يتم
الواجب لانه يقتضي تمامية الوجه الاول
من الحق ولا يحتاج الى هذا الوجه الطويل
على ان الذي يقتضيه التدبر في وجوب
ما لا يتم الواجب لانه مطلقا على القول
انه ليس على حد غير الواجبات ولا كما
اللازم في نحو ما اذا وجب الحج على الثاني
فقط المسافة او بعضها على وجه مني
ان لا يحصل الاستئصال فوجب عليه
الشيء الذي يوجه سائر لعدم صلاحية الفعل
المبني عنه للاشتغال كما سيأتي بيانه
وهم لا يقولون بوجوب الاعادة وظهر ان
فعل ان الوجوب فيما لا يملك من القوة
يجب الى الواجب ولا ريب انه بعد اتيان
الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة
ولا في الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة

والتعريف في امر واحد شخصي ولا ريب في بطلان
لدينا بيان صحة البناء على وجوب ما لا يتم
الواجب لانه يقتضي تمامية الوجه الاول
من الحق ولا يحتاج الى هذا الوجه الطويل
على ان الذي يقتضيه التدبر في وجوب
ما لا يتم الواجب لانه مطلقا على القول
انه ليس على حد غير الواجبات ولا كما
اللازم في نحو ما اذا وجب الحج على الثاني
فقط المسافة او بعضها على وجه مني
ان لا يحصل الاستئصال فوجب عليه
الشيء الذي يوجه سائر لعدم صلاحية الفعل
المبني عنه للاشتغال كما سيأتي بيانه
وهم لا يقولون بوجوب الاعادة وظهر ان
فعل ان الوجوب فيما لا يملك من القوة
يجب الى الواجب ولا ريب انه بعد اتيان
الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة
ولا في الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة

والتعريف في امر واحد شخصي ولا ريب في بطلان
لدينا بيان صحة البناء على وجوب ما لا يتم
الواجب لانه يقتضي تمامية الوجه الاول
من الحق ولا يحتاج الى هذا الوجه الطويل
على ان الذي يقتضيه التدبر في وجوب
ما لا يتم الواجب لانه مطلقا على القول
انه ليس على حد غير الواجبات ولا كما
اللازم في نحو ما اذا وجب الحج على الثاني
فقط المسافة او بعضها على وجه مني
ان لا يحصل الاستئصال فوجب عليه
الشيء الذي يوجه سائر لعدم صلاحية الفعل
المبني عنه للاشتغال كما سيأتي بيانه
وهم لا يقولون بوجوب الاعادة وظهر ان
فعل ان الوجوب فيما لا يملك من القوة
يجب الى الواجب ولا ريب انه بعد اتيان
الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة
ولا في الامر ان الامر في وجوبه لا يملك من القوة

بالفعل المنعني عنه يحصل التوصل فيسقط الوجوب
لا سقاء غايته اذا عرفت ذلك فنقول الواجب
الموسع كالصلوة مثلا لا يتوقف حصوله بحيث
تحقق الامتناع على رادته وكراهية ضده
فانا قلنا بوجوب ما يتوقف عليه الواجب
تلك الارادة وهما يتك الكراهية واجتناب
فلا يجوز تعلق الكراهية بالضد الواجب
كراهية محرمة فيجتمع مع الوجوب والتعزم في
شيء واحد يخفى وهو باطل كما سبق بان
قد عرفت ان الوجوب في مثله انما هو للتوصل
الى المآل لا لغيره فانا فرضنا المكلف عصى
وكره ضدا واجبا حصل له التوصل الى المآل
فيسقط ذلك الوجوب لفوات الغرض منه
كما علم من مثال الخ ومن هنا يتبعه ان يقال
بعد دلالة الامر على التام وان قلنا بوجوب

من القدر بنوعه
اذ كان القدر بنوعه
من القدر بنوعه
من القدر بنوعه

بغداد
في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠
بمصر

6.
1.

بأن لا يتم الواجب إلا به اذ كونه وجوباً للتوقل
 يقتضي اختصاصه بحالته أمكانه ولا ريباً
 مع وجود الصارف عن الفعل الواجب وعدم
 الداعي لا يمكن التوقل فلا معنى لوجوب المقتدة
 مع وقد علمت ان وجود الصارف وعدم الداعي
 مستمران مع الاضداد الخاصة والافتحجة
 القول بوجوب المقتدة على تقدير تسليمها
 انما ينهض دليلاً على الوجوب في حال كون
 المكلف مريداً للفعل المتوقف عليها كما لا
 يخفى على من يطأها حق النظر في اللازم
 عدم وجوب ترك الفعل الخاص في حال
 عدم ارادة الفعل المتوقف عليه مرجح
 كونه مقدّمه فلا يتم الاستناد في الحكم بالآ
 اليه وعليك بامعان النظر في هذه
 لمباحث فاني لا أعلم احداً حارحها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو أن الواجب لا ينافي مع
 المحذور بل هو من جنس المحذور
 بل هو من جنس المحذور بل هو من جنس المحذور

المشهور بين اصحابنا ان الامر بالشئين
 او الامتناع على وجه التحديد يقتضي ايجاب الجميع
 لكن يتخير بمعنى انه لا يجب الجميع ولا يجوز
 الاخلال بالجميع وانما فعل كان واجبا بالاحتياط
 وهو اختيار جمهور المعتزلة وكانت الاشاعة
 الواجب واحدا بعينه ويعين بفعل المكلف
 قال العلامة ر ونعم ما قال الظم انه لا خلاف
 بين القولين في المعنى لان المراد بوجوب الكل
 على البدل انه لا يجوز للمكلف الاخلال بها
 اجمع ولا يلزم به الجمع بينها ولم يخيار في تعيين
 ايها شاء والقائلون بوجوب واحد بعينه
 عتقوا هذا فلا خلاف معناه بينهم نعم هنا
 مذهب تبرأ كل واحد من المعتزلة والاشاعة
 منه ونسب كل منهم الى صاحبه واتفقا على
 فساده وهوان الواجب واحد معين عند الله

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو أن الواجب لا ينافي مع
 المحذور بل هو من جنس المحذور
 بل هو من جنس المحذور بل هو من جنس المحذور

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو أن الواجب لا ينافي مع
 المحذور بل هو من جنس المحذور
 بل هو من جنس المحذور بل هو من جنس المحذور

عني

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو أن الواجب لا ينافي مع
 المحذور بل هو من جنس المحذور
 بل هو من جنس المحذور بل هو من جنس المحذور

غير معين عندنا الا ان الله تعالى يعلم انما
 يختاره المكلف هو ذلك المعين عنده تعالى
 ثم انه اطال الكلام في البحث عن هذا القول
 وحيث كان هذه المثابة فلا فائدة انما
 في اطال القول في توجيهه ولقد احسن المحقق
 حيث قال بعد نقل الخلاف في هذه المسألة
 وليست المسألة كثيرة الفائدة اصل الامر
 بالفعل في وقت يفضل عنه ما يرفع على
 الاصح ويعبر عنه بالواجب المعوسع كصلوة
 الصلوة الظاهر مشاذا وبر قال اكثر اصحاب
 كالمرتضى والشيخ والمحقق والعلامة وجمهور
 المحققين من العامة وانكر ذلك قوم لظنهم
 انه يرفع الى حوز ترك الواجب ثم انهم
 افترقوا على ثلاثة مذاهب احد ما ان الواجب
 بما ورد من الاوامر التي تلزمها ذلك

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو أن الواجب لا ينافي مع
 المحذور بل هو من جنس المحذور
 بل هو من جنس المحذور بل هو من جنس المحذور

هذا هو المطلوب في هذه المسألة
 وهو أن الواجب لا ينافي مع
 المحذور بل هو من جنس المحذور
 بل هو من جنس المحذور بل هو من جنس المحذور

مختص بآول الوقت وهو الظن من كلام المفيد
 على ما ذكره العلامة وثابتها انه مختص بالوقت
 ولكن لو فعل في وقت كان جاري بآخره تقدم
 الزكاة فيكون نقلاً بسقطية الفرض وثابتها
 انه مختص بالآخر واذا فعل في الاول وقع مراراً
 فان بقي للمكلف على صفات التكليفين
 ان ما اتي به كان واجباً وان خرج عن صفات
 المكلفين كان نفلاً وهذا ان الفرقان
 لم يذهب اليهما احد من طائفتنا وانما البعض
 والحق متساوي جميع اجزاء الوقت في الوجوب
 بمعنى ان المكلف الامتنان به في اول الوقت وسقطه
 واخره وفي أي جزء اتفق بقاؤه كان واجباً
 بالاصالة من غير فرق بين بقائه على صفة
 التكليف وعدمه ففي الجملة المعينة يكون واجباً
 الى الواجب المميز وهل يجب البديل وهو الغرم
 لا يذهب اليهما احد من طائفتنا وانما البعض
 والحق متساوي جميع اجزاء الوقت في الوجوب
 بمعنى ان المكلف الامتنان به في اول الوقت وسقطه
 واخره وفي أي جزء اتفق بقاؤه كان واجباً
 بالاصالة من غير فرق بين بقائه على صفة
 التكليف وعدمه ففي الجملة المعينة يكون واجباً
 الى الواجب المميز وهل يجب البديل وهو الغرم

على اداء الفعل في ثانی الحال اذا اخره عن اول الوقت
 ووسطه كالشبه المرتقى نعم واختار الشيخ
 رحمه الله على ما حكاه المحقق عنه وبعبارة السيد
 ابو المكارم ما بين زهرة والقاضي سعد الدين
 ابن البراج وجماعة من المعتزلة والاكثرون
 على عدم الوجوب منهم المحقق والعلامة
 وهو الاقرب فحصل ما اختلفنا في المقام دعوى
 لنا على الاولى منها ان الوجوب مستفاد من
 الامر وهو مقيد بجميع الوقت لان الكلام فيما
 هو كذلك وليس المراد تطبيق اجزاء الفعل على
 اجزاء الوقت بان يكون الجزء الاول من الفعل
 منطبقاً على جزء الاول من الوقت والآخر
 على الآخر فان ذلك باطل اجماعاً ولا تكراراً
 في اجزائه بان يات بالفعل في كل جزء يسعه من
 اجزاء الوقت او اخره ولا يجوز من اجزاء المعينة

قطعاً بل ظاهره ينفي التخصيص ضرورة دلالة
 على تساوي نسبة الفعل الى اجزاء الوقت فيكون
 القول بالتخصيص بالاول والاخر حكماً باطلاً
 ونفي القول بوجوبه على التخيير في اجزاء الوقت
 فهو ايجز اذاه فقد اذاه في وقته ولينك لو كان
 الوجوب مختصاً بجزء معين فان كان اخر الوقت
 كان المصلي للتطير مثلاً في غيره مقدماً للصلاة
 على الوقت فلا يصح كالصلاة ما قبل الزوال
 وان كان اوله كان للصلي في غيره قاصياً فلو
 بتأخيره له عن وقته عاصياً كما لو اخر الوقت
 العصر وهما خلاف الاجماع ولنا على الثانية
 ان الامر ورد بالفعل وليس فيه تقرر للتخيير
 بينه وبين الغرم بل ظاهره ينفي التخيير ضرورة
 كونه راداً على وجوب الفعل بعينه ولم يتم على وجوب
 الغرم دليل غيره فيكون القول به حكماً بالتخصيص

٢١٢
 باب في وجوب الجزاء على من ترك الفعل في وقت أو غيره
 الوجوب بحزم معين اجتنبوا الوجوب الغرم من زمانه
 بانه لو جاز ترك الفعل في اول الوقت أو غيره
 ممن غير بدل لم ينفصل عن المندوب فلا بد
 من اجاب البدل ليحصل التميز بينهما وحيث
 عدم يجب فليس هو غير الغرم للاجماع على تبدلية
 الكفارة وهو انه لو اتي باحدهما آخرا ولو
 بهما عصى وذلك معنى وجوب احدهما
 فيثبت والحجاب عن الاول ان الانفصال
 عن المندوب ظاهر مما مر فان اجزاء الوقت
 في الواجب الموسع باعتبار تعلق الامر بكل واحد
 منها على سبيل التحجير يحرم مجرى الواجب
 المختار ففي اي حين اتفق ايقاع الفعل ضوقام
 مقام ايقاعه في الاجزاء البوافي فكما ان حصول
 الامتناع في المختار بفعل واحد من انفصال لا

يخرج ما عداها عن وصف الوجوب التحقيري لكونه
ابقاع الفعل في الجزأ الاوسط او الاخير من الالفة
في الموضع لا يخرج ايقاعه في الاقل منه مثلاً عن
وصف الوجوب بالموسع وذلك فله بخلاف
المنذوب فانه لا يؤول مقامه حيث يترك شيئ
وهذا كاف في الانفصال وعمل الثاني انما يقع
بان الفاعل للصلوة مثلاً متمثل باعتبار كونها
صلوة بخصوصها لا كونها احداً من الواجبات
تخييراً اعني الفعل والعزم فلو كان ثم تخيير
منها كان الاستالها من حيث انها احدهما
على ما هو مقرر في الواجب التحقيري وايضاً فالأمر
الحاصل على الاختلال بالعزم على تقدير تسليمه
ليس لكون المكلف مختاراً بينه وبين الصلوة
حتى يكون كحصول الكفارة بل لان العزم على
فعل كل واجب اجمالاً حيث يكون الالتفات اليه

بطلان

بطريق

في وقت العزم والزم
في وقت العزم والزم

بطلان ما عداها عن وصف الوجوب التحقيري لكونه
ابقاع الفعل في الجزأ الاوسط او الاخير من الالفة
في الموضع لا يخرج ايقاعه في الاقل منه مثلاً عن
وصف الوجوب بالموسع وذلك فله بخلاف
المنذوب فانه لا يؤول مقامه حيث يترك شيئ
وهذا كاف في الانفصال وعمل الثاني انما يقع
بان الفاعل للصلوة مثلاً متمثل باعتبار كونها
صلوة بخصوصها لا كونها احداً من الواجبات
تخييراً اعني الفعل والعزم فلو كان ثم تخيير
منها كان الاستالها من حيث انها احدهما
على ما هو مقرر في الواجب التحقيري وايضاً فالأمر
الحاصل على الاختلال بالعزم على تقدير تسليمه
ليس لكون المكلف مختاراً بينه وبين الصلوة
حتى يكون كحصول الكفارة بل لان العزم على
فعل كل واجب اجمالاً حيث يكون الالتفات اليه

بطريق الاجال وتفضيلاً عند كونه متذكراً اليه
بخصوصه حكم من احكام الايمان يثبت مع ثبوت
الايمان سواء دخل وقت الواجب ولم يدخل
فهو واجب مستمر عند الالتفات الى الواجبات
اجمالاً او تفضيلاً وليس وجوبه على سبيل التخيير
بينه وبين الصلوة واعلم ان معنى الاجمال
توقف في وجوب العزم على الوجه الذي ذكر
وله وجه وان كان الحكم به فكلما كان
وربما استدلاله بتجزم العزم على ترك الواجب
لكونه جزمياً على الجواز فيجب العزم على الفعل
لعدم انتفاك المكلف من هذين العزمين
حيث لا يكون غافلاً ومع الغفلة لا يكون متذكراً
مكلفاً وهو كما ترى بحجة من حصل الوجوب
بان الوقت ان التفضيل في الوقت متمنع
لادانها الى جواز ترك الواجب فيخرج عن
بطلان ما عداها عن وصف الوجوب التحقيري لكونه
ابقاع الفعل في الجزأ الاوسط او الاخير من الالفة
في الموضع لا يخرج ايقاعه في الاقل منه مثلاً عن
وصف الوجوب بالموسع وذلك فله بخلاف
المنذوب فانه لا يؤول مقامه حيث يترك شيئ
وهذا كاف في الانفصال وعمل الثاني انما يقع
بان الفاعل للصلوة مثلاً متمثل باعتبار كونها
صلوة بخصوصها لا كونها احداً من الواجبات
تخييراً اعني الفعل والعزم فلو كان ثم تخيير
منها كان الاستالها من حيث انها احدهما
على ما هو مقرر في الواجب التحقيري وايضاً فالأمر
الحاصل على الاختلال بالعزم على تقدير تسليمه
ليس لكون المكلف مختاراً بينه وبين الصلوة
حتى يكون كحصول الكفارة بل لان العزم على
فعل كل واجب اجمالاً حيث يكون الالتفات اليه

في الموضوعين فرقا من حيث ان متعلقه
 في الحال الجزئيات المتخالفة للحقايق وبما
 عن فيه الجزئيات المتفقة للحقيقة وان
 الصلوة المؤداة مثلا في جز من اجزاء الوقت
 مثل المؤداة في كل جز من الاجزاء الباقية والكلف
 غير بين هذه الاشخاص المتخالفة بتخصائنا
 التماثلة بالحقيقة وقيل بل الفرق ان التخيير
 هناك بين جزئيات الفعل وهما في
 اجزاء الوقت والامر سهل **المراد** بالحق ان
 تعليق الامر بل مطلق الحكم على شرط يدل على
 اشفائه عند اشفاء الشرط وهو مختار اكثر
 المحققين ومنهم الفاضلان ومنهم السيد
 المرتضى الى انه لا يدل الا بدليل منفصل عنه
 وتبعه ابن زهرة وهو قول جماعة من العامة
 لنا ان قول القائل اعط زيدا درهما ان

لا ينفذ الا في حال كونه حيا
 لان الموتى لا يعطون
 الا في حال كونه حيا

ان الحكم عدم جواز الاعطاء ولا ينفذ الا في حال كونه حيا
 وانما اعطى في حال كونه حيا

الامر ملك مجرى في العرف مجرى قولنا الزيد
 في اعطائه الامر ملك والمبدأ من هنا اشفاء
 الاعطاء عند اشفاء الامر مطلقا بحيث
 لا يكاد ينكر عند مراجعة الوجوه ان يكون
 الاول ايضا هكذا واذا ثبت الدلالة على
 هذا المعنى عرفنا ضمنا الى ذلك مقدمة
 اخرى سبق التنبيه عليها وهي صالة التخيير
 النقل فيكون كذلك لغة اجمع السيد
 بان تاثير الشرط هو تعليق الحكم وليس
 بمنع ان يخلفه وينوب منابه شرط اخر
 مجرى مجراه ولا يخرج عن ان يكون
 شرطا الا ترى ان قوله تعالى واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم يمنع من قبول الشاهد
 الواحد حتى ينضم اليه اخر فانضمام الثاني
 الى الاول شرطي القبول فنعلم ان ضم امرين

انما هو في العرف مجرى قولنا الزيد
 في اعطائه الامر ملك والمبدأ من هنا اشفاء
 الاعطاء عند اشفاء الامر مطلقا بحيث
 لا يكاد ينكر عند مراجعة الوجوه ان يكون
 الاول ايضا هكذا واذا ثبت الدلالة على
 هذا المعنى عرفنا ضمنا الى ذلك مقدمة

اخرى سبق التنبيه عليها وهي صالة التخيير
 النقل فيكون كذلك لغة اجمع السيد
 بان تاثير الشرط هو تعليق الحكم وليس
 بمنع ان يخلفه وينوب منابه شرط اخر
 مجرى مجراه ولا يخرج عن ان يكون
 شرطا الا ترى ان قوله تعالى واستشهدوا
 شهيدين من رجالكم يمنع من قبول الشاهد
 الواحد حتى ينضم اليه اخر فانضمام الثاني
 الى الاول شرطي القبول فنعلم ان ضم امرين

انما هو في العرف مجرى قولنا الزيد
 في اعطائه الامر ملك والمبدأ من هنا اشفاء
 الاعطاء عند اشفاء الامر مطلقا بحيث
 لا يكاد ينكر عند مراجعة الوجوه ان يكون
 الاول ايضا هكذا واذا ثبت الدلالة على
 هذا المعنى عرفنا ضمنا الى ذلك مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

املاق فانه لا القبح بالخشية لا يمكن ان
يتوعد جواز القتل معها فدل بذكرها على ثبوت
التحريم عندها ايضا ومنها ان يكون المصلحة
مقتضية لاعلامه حكم الصفه بالضرر وما
عدها بالبحث والفحص ومنها وقوع السؤال
عن محل الوصف دون عينه فجاب على طبع
او تقدم بيان حكم الغير كخوضها من قبل
واعترضا ان النعم انما يقول باقتضاء التحريم
كما لو وصف في الحكم عن غير محله اذ لم يظهر
للتخصيص فائدة فحينما يحقق ما ذكره من
المنابذ لا يبقى محل النزاع في شئ وجوبه
ان لم يرد عليه وجوب صورة لا يحمى
فائدة من تلك الموايد وذلك كاف
في الاستغناء عن اقتضاء النفي الذي
يحتاج اليه صور الكلام البلاء عن التحسين لا فائدة
في الاستغناء عن اقتضاء النفي الذي
يحتاج اليه صور الكلام البلاء عن التحسين لا فائدة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

ازمع فائدة احتمال انها تحصيل القبول ويأخذ
ما لا بد في الكفاية فحتاج اثبات ما سواه الى دليل
ولما عيّنهم في الحجة بالابيض والاسود فلا بد
ان المقصود لا يستلزم مواعيد اشفا الحكم
فيه عند عدم الوصف وانما هو كونه بيان
للمواضعات **صل** ولا يصح ان التقيد بالغا
يدل على مخالفة ما بعدها لما قبلها فانما ذكر
المحققين وخالف في ذلك السيد بن
عنه فقال تعليق الحكم بغاية انما يدل على
شبهة الى تلك الغاية وما بعدها يقتضي
ان ثبوت دليل ووافقه على هذا بعض العامة
لنا ان قول القائل صوموا الى الليل معناه
خروجكم الصوم على الليل فلو فرض الوجود ثبوت
بعد مجيبه لم يكن الدليل خرا وهو خلاف
المنطوق احتج السيد بخبر سابق في الام
الوجه ان يكون من
الوجه ان يكون من
الوجه ان يكون من

سنة ١٢٨٥
 شهر ربيع الثاني
 يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

على نفي دلالة التخصيص بوصف حتى انه في ان
 فرق بين تعليق الحكم بالصفة وتعليقه بغاية
 ليس معه لا الدعوى وهو كما لنا قضاة فرفقه
 بين امرين لا فرق بينهما فان في لفاي معنى
 لقوله ثم اعتق النسيام الى الليل اذا كان بعد
 الليل يجوز ان يكون فيه صورة قلنا واي معنى
 معنى لقوله عليه السلام في سائمة الغنم الزكوة
 ومعلومه والمعلوفه مثلها فان قيل لا يمنع
 ان يكون المصلحة في ان يعلم بثبوت الزكوة
 في السائمة بهذا النص ويعلم بثبوتها في المعلوفه
 بدليل اخر قلنا لا يمنع فيما علق بغاية
 خبر في الجوف والجواب المنع من سائر احواله
 للتعليق بالصفة فان اللزوم هنا
 اذ لا ينفك تصور الصور المقيد يكون
 اخره الليل مثله غنم في الليل بخلافه

هناك

سنة ١٢٨٥
 شهر ربيع الثاني
 يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

هناك كما علمت ومبالغة السيد ردة في الشبهة
 بينهما لا وجه لها بل التحقيق ما ذكره بعض
 من انه اقوى دلالة من التعليق بالشرط وهذا
 قايده لانه كل من قال بدلالة الشرط وبعض
 من لم يقل لها **مرد** قال اكثرها بيننا
 ان الامر بالفضل المشروط جائز بان علم الامر
 انشاء شرطه وربما تعدى بعض متأخريهم فاجازوا
 وان علم الامر بانه مع ثقل كثير منهم الاتفاق
 على منعه وشرط اصحابنا في جوازه مع انشاء
 الشرط كون الامر جاهلا بالانشاء كان ياب
 السيد عبد الله في غرضه مثله وتيق

موتة قبله فان الامر منا جائز باعتبار عدم
 العلم بالانشاء الشرط ويكون مشروطا ببقاء
 العبد الى الوقت المعين واما مع علم الامر
 كما مر في كلامه في بعض مراد وهو يعلم متى
 انشأ الشرط فانه لا ينافي في جوازه

هو

سنة ١٢٨٥
 شهر ربيع الثاني
 يوم الاثنين
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥

في وقت مخصوص فتح منا ان نأمره بذلك
 لا محالة وانما احسن دخول الشرط فيمن تأمره بفعله
 يعلم فيه العلم ولنا اليقين في تحققه من الفعل
 لا نحتاج الى ما يقع ان نعلمه وكون المأمور متمكنا
 لا يقع ان نعلم عقلا فاذا فقد العتق فلا
 من الشرط ولا بد ان يكون احدا في امره
 يحصل في حكم الظان لمكن من يامر بالفعل
 مستقبلا ويكون الفاعل في ذلك قائما في
 مقام العلم وقد ثبت ان التلويح يقع
 مقام العلم اذا تعدد العلم فاما مع حصول
 فلا يقع مقامه واذا كان القديم تعالى
 عالما لمكن من يمكن وجب ان يوجه الامر
 في خوف دون من يعلم انه لا يمكن فالتلويح
 صلى الله عليه واله حاله كحالنا اذا علمنا
 اننا لا يمكن من يمكن وجب ان يوجه الامر
 في خوف دون من يعلم انه لا يمكن فالتلويح
 صلى الله عليه واله حاله كحالنا اذا علمنا

عليه واله لو علمنا ان زيدا لا يمكن من الفعل
 في وقت مخصوص فتح منا ان نأمره بذلك
 لا محالة وانما احسن دخول الشرط فيمن تأمره بفعله
 يعلم فيه العلم ولنا اليقين في تحققه من الفعل
 لا نحتاج الى ما يقع ان نعلمه وكون المأمور متمكنا
 لا يقع ان نعلم عقلا فاذا فقد العتق فلا
 من الشرط ولا بد ان يكون احدا في امره
 يحصل في حكم الظان لمكن من يامر بالفعل
 مستقبلا ويكون الفاعل في ذلك قائما في
 مقام العلم وقد ثبت ان التلويح يقع
 مقام العلم اذا تعدد العلم فاما مع حصول
 فلا يقع مقامه واذا كان القديم تعالى
 عالما لمكن من يمكن وجب ان يوجه الامر
 في خوف دون من يعلم انه لا يمكن فالتلويح
 صلى الله عليه واله حاله كحالنا اذا علمنا
 اننا لا يمكن من يمكن وجب ان يوجه الامر
 في خوف دون من يعلم انه لا يمكن فالتلويح
 صلى الله عليه واله حاله كحالنا اذا علمنا

فان قيل قد يقال ان شرطه ان يكون العلم بالتحقيق في وقت وقوعه او في وقت وقوعه

الله تعالى حال من نام من عند ذلك فاما من لا
 شرط قلت هذه الجملة التي افادها السيد
 نفسه كافية في تحرير المقام وافيه بآيات
 المذهب المختار فلا مفر وان نقلنا هنا
 بطولها واكتفينا بها عن اعادة الاحتجاج
 على ما صرحنا اليه احتجاج المجوزون بوجوب
 الاول لو لم يقع التكليف بما علم عند شرطه
 لم يصح احد واللازم باطلا لضرورة من
 الدين وبيان الملازمة ان كل ما لم يقع فقد
 لا يفي شرط من شرطه واقفا ارادة المكلف
 له فلو تكليف فلا معصية الثاني لو لم يقع
 لم يعلم احدا انه مكلف واللازم باطل ايضا
 الملازمة فلا تارة مع الفعل وبعده ينقطع
 التكليف وقبله لا يعلم الجواز ان لا يوجد
 شرط من شرطه فلا يكون مكلفا لا يفي
 في وقت وقوعه او في وقت وقوعه

فان قيل قد يقال ان شرطه ان يكون العلم بالتحقيق في وقت وقوعه او في وقت وقوعه

قد يحصل العلم قبل الفعل اذا كان الوقت
 مشعا فاجتمعت الشرايط عند دخول الوقت
 وذلك كاف في تحقق التكليف لا فاقول
 نحن نقول الوقت المشع زمانا وشرطا وفي
 كل جزء فانه مع الفعل فيه وبعده ينقطع
 وقبل الفعل يجوز ان لا يبقى بصفة التكليف
 في الجزء الاخر فلا يعلم حصول الشرط الذي
 هو بقاؤه بالصفة فيه فلا يعلم التكليف
 واما بطلان اللازم فبالضرورة ان الشا
 لو لم يعلم علم ابراهيم عليه السلام وجوب ذبح
 وكذا لا يشاء شرطه عند وقته وهو
 عدم النسخ وقد بطل علمه واللازم بقدر علم
 ذبح وكذا ولو احتج الى فداء الرامح كما كان
 الامر بحس لمصالح تمت في المأمور به كذلك
 بحس لمصالح تمت من نفس الامر وموضع

فان قيل قد يقال ان شرطه ان يكون العلم بالتحقيق في وقت وقوعه او في وقت وقوعه

النزاع من هذا القبيل فان المكلف من حيث
 عدم علمه بامتناع فعل المأمور به ربما يؤمن
 نفسه على الامتناع فيحصل له بذلك لطف
 في الآخرة وفي الدنيا لا يخرجاه عن القبح
 الا ترى ان السيد قد يستعمل بغير عبء
 باوامر بخبرها عليه مع عزيمته على شها
 امتحان له الانسان قد يقول لغيره وكله
 في بيع عبدي مثله مع علمه بانه سيغربه اذا
 كان غرضه استمالة الوكيل وامتحانه
 في امر العبد والجواب عن الاول ظمنا
 لحققة السيد اذ ليس نزاعنا في مطلق
 شرط الوقوع وانما هو في الشرط الذي يتوقف
 عليه يمكن المكلف شرعا وقد تميز على امتثال
 الامر وليست الارادة قطعا والملازمة انما
 يتم بتقدير كونها وجب فتوجب المنع عليها جلي

النزاع من هذا القبيل فان المكلف من حيث عدم علمه بامتناع فعل المأمور به ربما يؤمن نفسه على الامتناع فيحصل له بذلك لطف في الآخرة وفي الدنيا لا يخرجاه عن القبح الا ترى ان السيد قد يستعمل بغير عبء باوامر بخبرها عليه مع عزيمته على شها امتحان له الانسان قد يقول لغيره وكله في بيع عبدي مثله مع علمه بانه سيغربه اذا كان غرضه استمالة الوكيل وامتحانه في امر العبد والجواب عن الاول ظمنا لحققة السيد اذ ليس نزاعنا في مطلق شرط الوقوع وانما هو في الشرط الذي يتوقف عليه يمكن المكلف شرعا وقد تميز على امتثال الامر وليست الارادة قطعا والملازمة انما يتم بتقدير كونها وجب فتوجب المنع عليها جلي

ومن الشافى المنع من بطلان اللازم وادعا
 الضرر فيه مكابرة وجهتان وقد ذكر السيد
 عنه في تحفة شفيح المقام ما يتضح به سند هذا
 الكنع فقال ولهذا ذهب الى انه لا يعلم بانه
 مأمور بالفعل الا بعد تقضى الوقت وخروجه
 فيعلم انه كان مأمورا به وليس يجب اذ لم
 يعلم قطعا انه مأمور ان يسقط عنه وجوب
 التحرز لانه اذا جاء وقت الفعل وهو صحيح
 وهذه امانة يغلب بها الظن ببقائه فيه
 ان يحترز من ترك الفعل والتقصير فيه ولا
 يحترز من ذلك الا بالشرع في الفعل ولا ابتد
 به ولذلك مثال في العقل وهو ان المشا
 للبع من بعد مع جوارحه ان يحترم البيع
 قبل ان يصل اليه يلزمه التحرز منه لما ذكرناه
 ولا يجب اذ الزم التحرز ان يكون عالما ببقا

النزاع من هذا القبيل فان المكلف من حيث عدم علمه بامتناع فعل المأمور به ربما يؤمن نفسه على الامتناع فيحصل له بذلك لطف في الآخرة وفي الدنيا لا يخرجاه عن القبح الا ترى ان السيد قد يستعمل بغير عبء باوامر بخبرها عليه مع عزيمته على شها امتحان له الانسان قد يقول لغيره وكله في بيع عبدي مثله مع علمه بانه سيغربه اذا كان غرضه استمالة الوكيل وامتحانه في امر العبد والجواب عن الاول ظمنا لحققة السيد اذ ليس نزاعنا في مطلق شرط الوقوع وانما هو في الشرط الذي يتوقف عليه يمكن المكلف شرعا وقد تميز على امتثال الامر وليست الارادة قطعا والملازمة انما يتم بتقدير كونها وجب فتوجب المنع عليها جلي

النزاع من هذا القبيل فان المكلف من حيث عدم علمه بامتناع فعل المأمور به ربما يؤمن نفسه على الامتناع فيحصل له بذلك لطف في الآخرة وفي الدنيا لا يخرجاه عن القبح الا ترى ان السيد قد يستعمل بغير عبء باوامر بخبرها عليه مع عزيمته على شها امتحان له الانسان قد يقول لغيره وكله في بيع عبدي مثله مع علمه بانه سيغربه اذا كان غرضه استمالة الوكيل وامتحانه في امر العبد والجواب عن الاول ظمنا لحققة السيد اذ ليس نزاعنا في مطلق شرط الوقوع وانما هو في الشرط الذي يتوقف عليه يمكن المكلف شرعا وقد تميز على امتثال الامر وليست الارادة قطعا والملازمة انما يتم بتقدير كونها وجب فتوجب المنع عليها جلي

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٥
 الحمد لله رب العالمين
 الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 أن هدانا الله

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ام الامام مع هذا المصداق
لا يبرأ من قبله ولا يبرأ منه

۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

انما سبب مزية من الذبح او من مقدمات الذبح زيادة
على ما فعله لم يكن قد امر بها اذ لا يجب في الفدية
ان يكون من جنس المفدى وعن الرابع انه
لو سلم لم يكن الطلب هناك للفعل لما قد
علم من امتناعه بل للعرف على الفعل والاشياء
اليه والامتناع وليس النزاع فيه بل في نفس
الفعل واتما ما ذكر من المثال فاما تحسين

لمكان التوصل الى تحصيل العلم بحال العبد
 والوكيل وذلك مشع في حقيقة **الامر**
 الاقرب عندي ان نسخ الامر وهو **الامر**
 لا يبقى معه الدلالة على الجواز بل يحجج **الحكم**
 الذي كان قبل الامر وبه قال العاقل
 في النهاية وبعض المحققين من العامة
 اكثرهم بالبقاء وهو مختاره في التهذيب
 لئلا يات الامر ما يدل على الجواز بالمعنى

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

عن الفضل

ع

✓

التي معه من الجنس كانه عليه جمع للجنس
 فالجواز الذي هو جنس للواجب وغيره لابد
 لوجوده في الواجب من علة هي الفصل له و
 ذلك هو المنع من الترك فزواله مقتض
 لزوال الجواز لان العلولين من ولد من الماء علة
 فنبت ما نعتي الشخ لبقا للجواز قلنا هذا
 من دود من وجهين احدهما ان الخلاف
 واقع في كون الفصل علة للجنس فقد انكر بعضهم
 وقال انها معلولان لعلته واحدة وتحقيق ذلك
 يطلب من مواضعه وثانيهما انا وان سلمنا كونه
 علة له فلازم ان ارتفاعه مطلقا يقتضي
 ارتفاع الجنس بل انما يرتفع بارتفاعه اذ هو
 بخلافه فصل اخر وذلك لان الجنس انما يقتصر
 الى فضلنا ومن البين ان ارتفاع المنع من الترك
 مقتض لثبوت الاذن فيه وهو فصل اخر للجنس

هو الجواز

في قوله من الجنس كانه عليه جمع للجنس
 في قوله الفصل له
 في قوله من ولد من الماء
 في قوله نبت ما نعتي الشخ
 في قوله من دود من وجهين
 في قوله ان ارتفاعه مطلقا
 في قوله بارتفاعه اذ هو
 في قوله من البين ان ارتفاع
 في قوله مقتض لثبوت الاذن

هو الجواز والمحصل ان الجواز قيد بحدها
 المنع من الترك والاخر الاذن فيه فاذا زال
 الاول خلفه الثاني ومن هنا ظهر انه ليس
 المدعى بثبوت الجواز بخير الامر بل به وبالناسخ
 تخنيسه بالاول وفضله بالثاني ولا يشا
 هذا اطلاق القول باننا اذا نسخ الوجوب
 بقي الجواز حيث انما هو استقلال الامر
 فان ذلك توسع في العبارة واكثرهم مقتض
 بما قلناه فان قيل لما كان رفع المركب يحيل
 تارة من رفع جميع اجزائه واخرى من رفع بعضها
 لان بقاء الجواز بعد رفع الوجوب كسائر
 احتمالات رفع البعض الذي يتحقق معه
 البقاء رفع الجميع الذي معه ينزل قلنا
 الظاهر يقتضي البقاء التحقق مقتضيه او لا
 ولا يدل استمراره فلا بد من الاحتمال وتوضيح

في قوله من الجنس كانه عليه جمع للجنس
 في قوله الفصل له
 في قوله من ولد من الماء
 في قوله نبت ما نعتي الشخ
 في قوله من دود من وجهين
 في قوله ان ارتفاعه مطلقا
 في قوله بارتفاعه اذ هو
 في قوله من البين ان ارتفاع
 في قوله مقتض لثبوت الاذن

في قوله من الجنس كانه عليه جمع للجنس
 في قوله الفصل له
 في قوله من ولد من الماء
 في قوله نبت ما نعتي الشخ
 في قوله من دود من وجهين
 في قوله ان ارتفاعه مطلقا
 في قوله بارتفاعه اذ هو
 في قوله من البين ان ارتفاع
 في قوله مقتض لثبوت الاذن

هذا هو الحق
الذي لا يفتنى

انه لا يفتنى
بل هو الحق
الذي لا يفتنى

ذلك ان النسخ انما توجه الى الوجوب والمقتضى
الجواز هو الامر فيستحب الى ان يثبت ما ينافيه
وجبت ان رفع الوجوب يحقق من رفع احد جزئيه
لم يبق لنا سبيل الى القطع بثبوت المناقض
الجواز ظاهر وهذا معنى ظهور بقائه والجواب
المنع من وجود المقتضى فان الجواز الذي هو جزئ
من مقتضى الوجوب وقد مشترك بينهما وبين
الاجكام الثلاثة الاخر لا يتحقق به وبنيان
اجد قيود ما اليه قطعاً وان لم يثبت عليه
الفصل للجنس لان احضار الاجكام في خمسة
بعد في الضروريات وح فالشك في وجود
القيود موجب لشك في وجود المقتضى وقد
علمت ان نسخ الوجوب كما يحتمل التعلق بالقيود
فقط اعني المنع من الترتيب فيقتضي ثبوت
نفيضه الذي هو قيد اخر كذلك يحتمل تعلق

هذا هو الحق
الذي لا يفتنى

هذا هو الحق
الذي لا يفتنى

بالجمل

بالجمل فلا يبقى قيد ولا مقتيد فانضم القيد
مشكوك فيه ولا يتحقق معه وجود المقتضى
ولو ثبتت الحفم في ترجيح الاحتمال الاول
عدم تعلق النسخ بالجميع لكان معارضاً لما
عدم وجود القيد فيساقطان وبهذا يظهر
فناد قولهم في اخر الحجته ان اللفظ يقتضي البقاء
لحققت مقتضيه والاصل استمراره فان انضمام
القيود مما يتوقف عليه وجود المقتضى ولم يثبت
اذا انقرض ذلك فاعلم ان دليل الحفم لو لم يكن
دالاً على بقاء الاستحباب لا الجواز فقط كما
هو المشهور على المنته من يدون ولا باجته
ولا اتم منه ومن الاستحباب كما يوجد في كلام
جماعة ولا منهما ومن المكرون كما ذهب اليه بعض
حتى انهم لو نقلوا القول ببقاء الاستحباب
بخصوصه لا عن شاذ بل بجملة ذلك بعضهم من
الذين لا يفتنى

هذا هو الحق
الذي لا يفتنى

هذا هو الحق
الذي لا يفتنى

ان كل من لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفار احد
 من الزكوة وبعد دفع الحج لا يبق الا ذل في الفعل فقط بل لا بد من الرجمان لان الرجمان
 اليه معتبر ولا ذل في الفعل من الرجمان وعدم المنع من الزكوة وهو من استجاب مع الزكوة
 اما بقية الامامة فقط او بقية الامامة منها ومن استجاب او بقية الامامة من استجاب
 واكثر اتمه واما القول ببقية استجاب فقط فذلك من بعض القائلين ان القول في العلم
 لا يثبت بن مدعيهم بحكمنا فيقال للقاتل مع ان ذلك لا يثبت على اليقين كما رايته
 ينادي بان الباقي هو الاستجاب وتوضيحه
 ان الوجوب لما كان من كمال من الاذن في الفعل
 وكونه راجعا ممنوعا من تركه وكان منع المنع
 من الترتيب كافي في رفع حقيقة الوجوب لا حجة
 كان الباقي مفهوما هو الاذن في الفعل مع
 رجحانه فاذا انضم اليه الاذن في الترتيب علو
 ما اقتضاه الناسخ تملك فتوى التدب وكان
 هو الباقي **في كتاب في النواهي**
 اختلف الناس في مدلول صيغة النهي على نحو
 اختلافهم في الامر والحق ان حقيقة النهي
 مجاز في غيره لا ينافي التبادر منها في العرف العام
 عند الاطلاق ولهذا ينفرد العبد على فعل ما نهاه
 المولى عنه بقوله لا تفعل ولا اصل عدم
 النفل ولقوله تعالى ما نهاكم عنه فانتهوا

والاصل في النهي انما هو النهي
 بالقرينة فانتهوا عن فعله
 بالقرينة لا ينفرد العبد على فعل ما نهاه
 المولى عنه بقوله لا تفعل ولا اصل عدم
 النفل ولقوله تعالى ما نهاكم عنه فانتهوا

في النهي انما هو النهي
 بالقرينة فانتهوا عن فعله
 بالقرينة لا ينفرد العبد على فعل ما نهاه
 المولى عنه بقوله لا تفعل ولا اصل عدم
 النفل ولقوله تعالى ما نهاكم عنه فانتهوا

في النهي انما هو النهي
 بالقرينة فانتهوا عن فعله
 بالقرينة لا ينفرد العبد على فعل ما نهاه
 المولى عنه بقوله لا تفعل ولا اصل عدم
 النفل ولقوله تعالى ما نهاكم عنه فانتهوا

سبحنا الا انها عما نهي الرسول صلى الله عليه واله
 عنه لما ثبت من ان الامر حقيقة في الوجوب
 وما وجب لانها عنه حرم فعله وما يؤمن ان
 هذا مختص بما نهي الرسول صلى الله عليه واله
 موضع النزاع هو الامر فيمكن الجواب عنه بان
 يحترم ما نهي عنه الرسول صلى الله عليه واله
 يدل بالقرينة على تحريم ما نهي الله عنه مع ما في
 احتمال الفصل من البعد هذا واستعمال النهي
 في الكراهة شائع في اخبارنا المرفوعة عن الائمة
 على نحو ما قلناه في الامر **اصل** واختلفوا

في المطلوب بالنهي ما هو قد ذهب لاكثر
 الى انه هو الكف عن الفعل المنهي عنه ومنهم العلة
 في التحذير وفي النهاية للمطلوب بالنهي نفس
 ان لا يفعله وحكي انه قول جماعة كثيرة وهذا
 هو الاقوى لئلا يتأثر بالنهي عنه كالزنا
 في النهي انما هو النهي
 بالقرينة فانتهوا عن فعله
 بالقرينة لا ينفرد العبد على فعل ما نهاه
 المولى عنه بقوله لا تفعل ولا اصل عدم
 النفل ولقوله تعالى ما نهاكم عنه فانتهوا

في النهي انما هو النهي
 بالقرينة فانتهوا عن فعله
 بالقرينة لا ينفرد العبد على فعل ما نهاه
 المولى عنه بقوله لا تفعل ولا اصل عدم
 النفل ولقوله تعالى ما نهاكم عنه فانتهوا

مثلا بعد في العرف مثلا ومجدية العقلا على اثر
 لم يفعل من دون نظر الى تحقق الكف عنه لا
 يكاد يخطر الكف ببال اكثرهم وذلك لبليل
 على ان متعلق التكليف ليس هو الكف والامر
 بصدق لا مثال ولا يحسن المديح على محض ذلك
 استحجوا بان النهى تكليف ولا تكليف لا
 بقدر المكلف وفي الفعل يمنع ان يكون
 مقدور له لكونه عدما اصليا والعدم الاصل
 سابق على القدرة وحاصل قبلها وتحصيل
 المحاصل محال والجواب المنع من انه غير
 مقدور لان نسبة القدرة الى طرفي الوجود
 والعدم متساوية فلو لم يكن في الفعل مقدور
 لو يكن ايجاد مقدور اذا تميزت صفة القدرة
 في الوجود فقط وجوب لا قدرة فان قيل
 لابد للقدرة من اثر عقلا والعدم لا يصلح

اثر

اثر لا نفى محض وايضا لا اثر لبدان يستند
 الى المؤثر ويتجدد به والعدم سابق مستمر فلا
 يصلح اثر للقدرة المتأخرة قلنا العدم انما
 يجعل اثر للقدرة باعتبار استمراره وعدم
 بهذا الاعتبار في حين المنع وذلك لان القدر
 يمكن ان لا يفعل فيستمر وان يفعل فلا يستمر
 فاشترى القدرة انما هو الاستمرار للقارظ لها
 وهو مستند اليها ومجدها **اسل** قال
 السيد المرتضى رضي الله عنه وجماعة منهم
 العلامة في الجرد قوله ان النهى كما امر في
 عدم الدلالة على التكرار بل هو محتمل للزم
 ونيل قوله فان ادته الدوام والتكرار وهو
 الثاني للعلامة اختاره في نافي لا
 عن الاكثر والميل اذهب لنا ان النهى يقتضي
 منع المكلف من ادخال موقية الفعل وحقيقته

العدم هو ان لا يكون
 له اثر في المستقبل
 والعدم هو ان لا يكون
 له اثر في المستقبل
 والعدم هو ان لا يكون
 له اثر في المستقبل

سبب كونه مشتركاً

في الوجود وهو ما يتحقق بالامتناع من ادخال كل فرد من افرادها فيه اذ ادخال فرد منها يصدق ادخال تلك الحقيقة في الوجود لصدقه بانه ولهذا اذا انعم السيد عبده عن فعل فانه متى كان يمكنه اتياع الفعل فيها ثم فعله في العرف علمياً مخالفاً للسيد وحسن منه عقابه وكان عند العقلاء مذموماً بحيث لو اعتذر بذهاب المدة التي يمكنه الفعل فيها وهو نارك وليس في السيد بمتناول غيرهما لم يقبل ذلك منه وبقر الذم بحاله وهذا مما يشهد به الوجهان احتجوا بانه لو كان للدوام انك عنه وقد قلنا فان الجائز غيبت عن الصلوة والصوم ولا دوام بانه ورد للشكر كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا ولخلافه كقول الطبيب لا تشرب اللبن ولا تأكل اللحم ولا مشترك والمجانح لا يحمل فيكون

حقيقة

لو كان مشتركاً لكان مشتركاً في الوجود وهو ما يتحقق بالامتناع من ادخال كل فرد من افرادها فيه اذ ادخال فرد منها يصدق ادخال تلك الحقيقة في الوجود لصدقه بانه ولهذا اذا انعم السيد عبده عن فعل فانه متى كان يمكنه اتياع الفعل فيها ثم فعله في العرف علمياً مخالفاً للسيد وحسن منه عقابه وكان عند العقلاء مذموماً بحيث لو اعتذر بذهاب المدة التي يمكنه الفعل فيها وهو نارك وليس في السيد بمتناول غيرهما لم يقبل ذلك منه وبقر الذم بحاله وهذا مما يشهد به الوجهان احتجوا بانه لو كان للدوام انك عنه وقد قلنا فان الجائز غيبت عن الصلوة والصوم ولا دوام بانه ورد للشكر كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا ولخلافه كقول الطبيب لا تشرب اللبن ولا تأكل اللحم ولا مشترك والمجانح لا يحمل فيكون

سبب كونه مشتركاً

حقيقة في القدر المشترك وبانه يقع تقيدك بالدوام ونقيضه من غير تكرار ولا تفريق فيكون المشترك والجواب عن الاول ان كلاماً في الذم المطلق وذلك مختص بوقت الحين لانه مقيد فلا يتناول غيره الا ترى ان عاجل جميع اوقات الحين وعن الشاغل ان قدم الدوام في مثل قول الطبيب انما للتقريب كالمريض في المثال ولو كان ذلك لكان المتبادر هو الدوام على انك قد عرفت في نظير بقا ان ما قرأ منه يجعل الوضع للقدر المشترك اعني لزوم المجازاة والاشتراك لانهم من حيث ان الاستعمال في خصوص المعين يصير مجازاة فلا يتم له الاستدلال وتتم الثالث ان الجواز جائز والتأكيد واقع في الكلام مستعمل في غير ذلك

ما كان مشتركاً في الوجود وهو ما يتحقق بالامتناع من ادخال كل فرد من افرادها فيه اذ ادخال فرد منها يصدق ادخال تلك الحقيقة في الوجود لصدقه بانه ولهذا اذا انعم السيد عبده عن فعل فانه متى كان يمكنه اتياع الفعل فيها ثم فعله في العرف علمياً مخالفاً للسيد وحسن منه عقابه وكان عند العقلاء مذموماً بحيث لو اعتذر بذهاب المدة التي يمكنه الفعل فيها وهو نارك وليس في السيد بمتناول غيرهما لم يقبل ذلك منه وبقر الذم بحاله وهذا مما يشهد به الوجهان احتجوا بانه لو كان للدوام انك عنه وقد قلنا فان الجائز غيبت عن الصلوة والصوم ولا دوام بانه ورد للشكر كقوله تعالى ولا تقربوا الزنا ولخلافه كقول الطبيب لا تشرب اللبن ولا تأكل اللحم ولا مشترك والمجانح لا يحمل فيكون

يكون ذلك قرينة الجواز حيث يوافقها
 يكون تأكيداً **فائدة** لما ثبتنا كون النفي للدوام
 والتكرار وجب القول بأنه للفرد لأن الدوام
 يستلزمه ومن ثمة كونه للتكرار نفى الفردية
 والوجه في ذلك واضح **اصل** الاحتجاج
 بوجوب الأمر والنهي إلى سني واحد ولا نفى في ذلك
 مخالفات من أصحابنا وانفصا عليه كثير من الفنا
 وإجازة قوم وينبغي تحريم عمل التزاع أو لا نقول
 الوجه يكون بالتحصن بالجنس لا قول
 يجوز ذلك فيه بأن يوم يفرد ويمنع عن فرد
 كالسجود لله وللشمس والقمر وربما منع
 مانع لكنه شديد الضعف ساذ والثاني
 أما أن يتحد فيه العجوة أو يتعدد فإن
 اتحد بان يكون الشيء الواحد من الجهة
 الواحدة مأموراً ومنهياً عنه فذلك مستحيل

فقطعا وقد يحيزه بعض من جوز تكليف المحال فيتم
الله ومنعه بعض المحيزين لذلك نظراً الى ان
هذا ليس تكليف بالمحال بل هو محال في نفسه لان
معناه الحكيم بان الفعل يجوز تركه ولا يجوز
وان تعدد الجهة بان كان للفعل جتان في
يتوجه اليه الامر واحد بهما والله عن الآخر
فهو محال البحث وذلك كالصلوة في المدار
المقصود في مرجعها من جهة كونهما صلوة
ويشعر عنها من حيث كونهما غصبا فمن اجل
اجتماعها ابطاما ومن اجاز صححها لنا
ان الامر طلب لايجاد الفعل والله يطلب
لعدة فاجمع بينهما في امر واحد مشع وتعد
الجهة غير مجد مع اجتماعه للتلوق اذا امتنع
انما يتسامن لزوم اجتماع المتنافيين
في شئ واحد وذلك لا يندفع الا بتعدد

[illegible]

ان الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم
في كل صلاة من الصلوات الخمس

باعتبار

卷之五

三

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

وهو مختار جماعة منهم المحقق والعلامة
واختلف القائلون بالدلالة فقال جمع منهم
الذي يقتضي أن ذلك بالشرع لا باللغة وقال الآخرون
بدلالة اللغة عليه ايضاً ولا يرى عندنا أنه
يبدل في العبادات بحسب اللغة والشرع دون
غيرها مطلقاً فهذا دعوى ان لنا على أولها ان
الشيء يقتضي كون ما يتعلق به من جهة غير مراد
للكلف والامر يقتضي كونه مصلحة مراداً لها
متضادان فالأولى بالشيء عنه لا يكون شيئاً
بالمأمور به ولا زعم ذلك عدم حصول الأشا
والخروج عن العهدة لا يقتضي بالفساد إلا
هذا ولنا على الثانية أنه لو دل كانت
أحد الشك وكلها منتفية أما الأولى
والثانية فظراً أما الالتزام فلا يتسا
مشروطة بالضرورة العقلية والعرفية كما هو

هذا هو المختار
والذي يقتضي كون ما يتعلق به من جهة غير مراد
للكلف والامر يقتضي كونه مصلحة مراداً لها
متضادان فالأولى بالشيء عنه لا يكون شيئاً
بالمأمور به ولا زعم ذلك عدم حصول الأشا
والخروج عن العهدة لا يقتضي بالفساد إلا
هذا ولنا على الثانية أنه لو دل كانت
أحد الشك وكلها منتفية أما الأولى
والثانية فظراً أما الالتزام فلا يتسا
مشروطة بالضرورة العقلية والعرفية كما هو

وكلاهما

وهو مختار جماعة منهم المحقق والعلامة
واختلف القائلون بالدلالة فقال جمع منهم
الذي يقتضي أن ذلك بالشرع لا باللغة وقال الآخرون
بدلالة اللغة عليه ايضاً ولا يرى عندنا أنه
يبدل في العبادات بحسب اللغة والشرع دون
غيرها مطلقاً فهذا دعوى ان لنا على أولها ان
الشيء يقتضي كون ما يتعلق به من جهة غير مراد
للكلف والامر يقتضي كونه مصلحة مراداً لها
متضادان فالأولى بالشيء عنه لا يكون شيئاً
بالمأمور به ولا زعم ذلك عدم حصول الأشا
والخروج عن العهدة لا يقتضي بالفساد إلا
هذا ولنا على الثانية أنه لو دل كانت
أحد الشك وكلها منتفية أما الأولى
والثانية فظراً أما الالتزام فلا يتسا
مشروطة بالضرورة العقلية والعرفية كما هو

وكلاهما مقتود ببدل على ذلك أنه يجوز عند
العقل وفي العرف ان يصرح بالشيء عنها وإنما
لا نقصد بالمخالفة من دون حصول تناف
بين الكلامين وذلك دليل على عدم اللزوم
بين حجج القائلين بالدلالة مطلقاً بحسب
الشرع لا اللغة ان علماء الأمصار في جميع الأمصار
لزم الواجب لدون على الفضا بالشيء في بوا
كالأليخة والبيع من غيرها وايضاً لو لم يفتد
لزم من فنية حكمة تدل عليها الشيء ومن شئ
حكمة تدل عليها الصحة واللازم باطل لان
الحكمة ان كانت متساوية بين تعاضتا
وتساقتا وكان الفعل وعدم متساويين
فيمتنع الشيء عن الخلق عن الحكمة وان كانت متساوية
حكمة الشيء من جوعة فهو بالامتناع لانه ثم وزر وبيع
مفتت للزائد من مصلحة الصحة وهو مصلحة

هذا هو المختار
والذي يقتضي كون ما يتعلق به من جهة غير مراد
للكلف والامر يقتضي كونه مصلحة مراداً لها
متضادان فالأولى بالشيء عنه لا يكون شيئاً
بالمأمور به ولا زعم ذلك عدم حصول الأشا
والخروج عن العهدة لا يقتضي بالفساد إلا
هذا ولنا على الثانية أنه لو دل كانت
أحد الشك وكلها منتفية أما الأولى
والثانية فظراً أما الالتزام فلا يتسا
مشروطة بالضرورة العقلية والعرفية كما هو

وهو المختار
والذي يقتضي كون ما يتعلق به من جهة غير مراد
للكلف والامر يقتضي كونه مصلحة مراداً لها
متضادان فالأولى بالشيء عنه لا يكون شيئاً
بالمأمور به ولا زعم ذلك عدم حصول الأشا
والخروج عن العهدة لا يقتضي بالفساد إلا
هذا ولنا على الثانية أنه لو دل كانت
أحد الشك وكلها منتفية أما الأولى
والثانية فظراً أما الالتزام فلا يتسا
مشروطة بالضرورة العقلية والعرفية كما هو

خالصة اذا معارضها من جانب الفلاس كما هو المألوف
وان كانت راحة فالتيحة مشقة لخلوها على المصلحة
بل الفوات قد يرشحان من مصلحة النعم وهو معلوم
خالصة لا يعارضها شيء من مصلحة النعمة واما
انقضاء الدلالة لغيره فلا ريب فساد الشيء عبارة
عن سلب احكامه وليس في لفظ النعم ما يدل عليه
لغة قطعاً والجواب عن الاول انه لا حاجة
في قول العلم بالحجج ما لم يبلغ هذا اجماع ومعلوم
اشفاق في محيل النزاع اذا اختلفوا في الشاخر
فيه فاحل عن الثاني بالمنع من الدلالة لغيره
انما لا يثبت على وجود الحكمة في الثبوت اذ من
البحر عقلا استفاء الحكمة في ايقاع عقد البيع
وف كذا مثله مع ترتيب اثره اعني اشغال الملك
عليه نعم هذا في اعيان معتقولات فان النعمة
باعتبار كونها عبارة عن حصول الامتثال

على وجه

الشيء المقتضى ان يكون متنازلاً في وقت وجوده
قد ثبت في الشك في صحة البيع
منع من صحة البيع
انقضاء الحكم في البيع
انما لا يثبت على وجود الحكمة في الثبوت اذ من
البحر عقلا استفاء الحكمة في ايقاع عقد البيع
وف كذا مثله مع ترتيب اثره اعني اشغال الملك
عليه نعم هذا في اعيان معتقولات فان النعمة
باعتبار كونها عبارة عن حصول الامتثال

على وجه

على وجود الحكمة مطلوبة ولا لغيرها وبما تقدم
في الاحتجاج على دلالة النعم على الفساد في العبادات
يظهر جواب الاستدلال على اشغال الدلالة لغيره فانه
على عمومه ممنوع نعم هو في غير العبادات من غير وجه
مشهورها كذا لغيره ايضا جدير بجد ما تقدم
على دلالة شرعاً من انزل العلم يستدلون
بالنعم على الفساد واجاب عنه اولئك بان
انما يقتضي على الفساد واما ان تلك الدلالة
بحسب اللغة فلا بل الظاهر ان استدلالهم به على
انما هو لغتهم دلالة عليهم شرعاً اذ كذا الدليل
على عدم دلالة لغيره والحق ما قدمناه من عدم
الحجة في ذلك وهم وان اصابوا في القول
في العبادات انكم مخطئون في هذا الدليل والحق
استدلالنا به سابقا الوجه الثاني لم الامر
يقتضي صحة ما هو الحق من دلالة على الاجراء
العبادات

الشيء المقتضى ان يكون متنازلاً في وقت وجوده
قد ثبت في الشك في صحة البيع
منع من صحة البيع
انقضاء الحكم في البيع
انما لا يثبت على وجود الحكمة في الثبوت اذ من
البحر عقلا استفاء الحكمة في ايقاع عقد البيع
وف كذا مثله مع ترتيب اثره اعني اشغال الملك
عليه نعم هذا في اعيان معتقولات فان النعمة
باعتبار كونها عبارة عن حصول الامتثال

الشيء المقتضى ان يكون متنازلاً في وقت وجوده
قد ثبت في الشك في صحة البيع
منع من صحة البيع
انقضاء الحكم في البيع
انما لا يثبت على وجود الحكمة في الثبوت اذ من
البحر عقلا استفاء الحكمة في ايقاع عقد البيع
وف كذا مثله مع ترتيب اثره اعني اشغال الملك
عليه نعم هذا في اعيان معتقولات فان النعمة
باعتبار كونها عبارة عن حصول الامتثال

الشيء المقتضى ان يكون متنازلاً في وقت وجوده
قد ثبت في الشك في صحة البيع
منع من صحة البيع
انقضاء الحكم في البيع
انما لا يثبت على وجود الحكمة في الثبوت اذ من
البحر عقلا استفاء الحكمة في ايقاع عقد البيع
وف كذا مثله مع ترتيب اثره اعني اشغال الملك
عليه نعم هذا في اعيان معتقولات فان النعمة
باعتبار كونها عبارة عن حصول الامتثال

بلا تفسير والنهي تقيضه والتقيضان مقتضا
 مقتضيان فيكون النهي مقتضيا لتقيض العجبة
 وهو الضاد اجاب لا قول بان الامر يقتضي العجبة
 شرعا لاقته ونقول بمثل في النهي وانما تدعون
 دلالة لغة ومثله ممنوع في الامر والحق ان يقال
 لا سلم وجوب اختلاف احكام المتقابلات
 لجواز اشتراكها في لازم واحد فضا محتملا
 احكامها سلمنا لكن يقتض قولنا يقتضي العجبة
 انه لا يقتضي العجبة ولا يلزم منه ان يقتض
 الضاد فن اين يلزم في النهي ان يقتضي الضاد
 نعم يلزم ان لا يقتضي العجبة ونحن نقول به
 حجة السافين للدلالة مطلقة شرعا
 انه لو دل كان منافيا للتصريح بجملة النهي
 واللازم منتهى لانه يبيح ان يقول حينئذ
 عن البيع القوي بعينه مثلاً ولو فعلت لكان

لكنه

لكنه يحصل الملك واجيب عن الملازمة
 الملازمة فان قيام التزلزل الظاهر على معنى
 يمنع التصريح بخلافه وان الظاهر مراد يكون
 التصريح قرينة صادرة عما يحل عليه عند
 التجرع عنها وفيه نظرات التصريح بالتقيض
 يدفع ذلك الظاهر وينافيه قطعا وليس بين قوله
 في المثال ولو فعلت كعاقبتك ام وبين قوله
 نصبتك عنه مناقضة ولا منافاة يشهد بذلك
 الذوق السليم والحق ان الكلام مبيح في غير
 العبادات وهو الذي يستلزم ولما فيها
 فاحكم باشقا اللازم غلط بين اذ المناقضة
 بين قوله لا تفضل في المكان المعصوب ولو
 فعلت لكانت صحيحة مقبولة في غاية الظهور
 لا ينكرها الا ما كان في العموم من قوله لا تفضل
 والعصوب وفيه فصل الفصل الاول في الكلام

لكنه يحصل الملك واجيب عن الملازمة
 الملازمة فان قيام التزلزل الظاهر على معنى
 يمنع التصريح بخلافه وان الظاهر مراد يكون
 التصريح قرينة صادرة عما يحل عليه عند
 التجرع عنها وفيه نظرات التصريح بالتقيض
 يدفع ذلك الظاهر وينافيه قطعا وليس بين قوله
 في المثال ولو فعلت كعاقبتك ام وبين قوله
 نصبتك عنه مناقضة ولا منافاة يشهد بذلك
 الذوق السليم والحق ان الكلام مبيح في غير
 العبادات وهو الذي يستلزم ولما فيها
 فاحكم باشقا اللازم غلط بين اذ المناقضة
 بين قوله لا تفضل في المكان المعصوب ولو
 فعلت لكانت صحيحة مقبولة في غاية الظهور
 لا ينكرها الا ما كان في العموم من قوله لا تفضل
 والعصوب وفيه فصل الفصل الاول في الكلام

لكنه

في سياق الحق للعموم لا غير حقيقة وهو المطلق
 وايم لو كان محمول وجميع من اللفاظ المدعى
 مشتركة بين العموم والخصوص لكان القائل
 راي الناس كلام اجمعين مؤكدا لا مشتباه
 وذلك باطل لسان الملازمة ان كل واحد
 مشتركة عند القائل باشتراك الصيغ واللفظ
 الدال على شي متأكد بتكرره فيلزم ان يكون
 الالباس من اكد عند التكرير ولما اطلوا
 اللازم فلا نعلم ضرورة ان مقاصد اهل
 اللغة في ذلك كثير لا يصحح واذا كان
 اخرج القائلون بالاشتراك بوجهين
 الاول ان اللفاظ التي يدعى وضعها
 للعموم تستعمل فيه تارة وفي المخصوص اخرى
 بل استعمالها في المخصوص اكثر وظ استعمال
 اللفظ في شيئين انه حقيقة منها وقد

على الفاظ العموم اصل الحق ان للعموم في لغة
 العرب صيغة تخصبه وهو اختيار البيع والجمع
 والملازمة وجمهور المحققين وقال السيد
 وجماعة انه ليس له لفظ موضوع اذا استعمل
 في غيره كان مجازا بل كل يدعى من ذلك
 مشترك بين العموم والخصوص ونص السيد
 على ان تلك الصيغ نقلت في عرف الشرع الى
 العموم كقولهم بنقل صيغة الامر في عرف الشرع
 الى الوجوب وذهب قوم الى ان جميع التسع
 التي يدعى وضعها للعموم حقيقة في المخصوص
 وانما تستعمل في العموم مجازا لئلا ان السند
 اذا قال لعمري لا تضرب احدا عدو الخاوي
 العموم عرفي حتى لو ضرب واحدا عدو الخاوي
 التبادر دليل الحقيقة فيكون كذلك لغة
 لاصالة عدم النقل كما مر واذا التكرار في

في سياق الحق للعموم لا غير حقيقة وهو المطلق
 وايم لو كان محمول وجميع من اللفاظ المدعى
 مشتركة بين العموم والخصوص لكان القائل
 راي الناس كلام اجمعين مؤكدا لا مشتباه
 وذلك باطل لسان الملازمة ان كل واحد
 مشتركة عند القائل باشتراك الصيغ واللفظ
 الدال على شي متأكد بتكرره فيلزم ان يكون
 الالباس من اكد عند التكرير ولما اطلوا
 اللازم فلا نعلم ضرورة ان مقاصد اهل
 اللغة في ذلك كثير لا يصحح واذا كان
 اخرج القائلون بالاشتراك بوجهين
 الاول ان اللفاظ التي يدعى وضعها
 للعموم تستعمل فيه تارة وفي المخصوص اخرى
 بل استعمالها في المخصوص اكثر وظ استعمال
 اللفظ في شيئين انه حقيقة منها وقد

سياق الحق

في سياق الحق للعموم لا غير حقيقة وهو المطلق
 وايم لو كان محمول وجميع من اللفاظ المدعى
 مشتركة بين العموم والخصوص لكان القائل
 راي الناس كلام اجمعين مؤكدا لا مشتباه
 وذلك باطل لسان الملازمة ان كل واحد
 مشتركة عند القائل باشتراك الصيغ واللفظ
 الدال على شي متأكد بتكرره فيلزم ان يكون
 الالباس من اكد عند التكرير ولما اطلوا
 اللازم فلا نعلم ضرورة ان مقاصد اهل
 اللغة في ذلك كثير لا يصحح واذا كان
 اخرج القائلون بالاشتراك بوجهين
 الاول ان اللفاظ التي يدعى وضعها
 للعموم تستعمل فيه تارة وفي المخصوص اخرى
 بل استعمالها في المخصوص اكثر وظ استعمال
 اللفظ في شيئين انه حقيقة منها وقد

في سياق الحق للعموم لا غير حقيقة وهو المطلق
 وايم لو كان محمول وجميع من اللفاظ المدعى
 مشتركة بين العموم والخصوص لكان القائل
 راي الناس كلام اجمعين مؤكدا لا مشتباه
 وذلك باطل لسان الملازمة ان كل واحد
 مشتركة عند القائل باشتراك الصيغ واللفظ
 الدال على شي متأكد بتكرره فيلزم ان يكون
 الالباس من اكد عند التكرير ولما اطلوا
 اللازم فلا نعلم ضرورة ان مقاصد اهل
 اللغة في ذلك كثير لا يصحح واذا كان
 اخرج القائلون بالاشتراك بوجهين
 الاول ان اللفاظ التي يدعى وضعها
 للعموم تستعمل فيه تارة وفي المخصوص اخرى
 بل استعمالها في المخصوص اكثر وظ استعمال
 اللفظ في شيئين انه حقيقة منها وقد

التقديري

22

تذکره اهل اصفهان
بموضع وادعای اهل اصفهان

على ان ظهور كوننا حقيقة في الاعلى ان يكون
عند عدم الدليل على انها حقيقة في الاقل وقد
بيننا قيام الدليل عليه هذا مع ما في القصد
مثل هذه الشهرة من الوهن **اصد** الجمع المفرد
بلا داة يعيد العموم حيث لا عهد ولا عرف
في ذلك مخالفا من الاحجاب وتحقيقنا لبيان
على هذا ايضا ورتبا خالف في ذلك بعض من
لا يعتد به منهم وهو يشاذ ضعيف لا نقا
اليه واما المفرد المعرف فذهب جمع من الناس
الى انه يفيد العموم وغرا الحق الى الشيخ
وقال قوم بعد افاذته واختاره المحقق
والعلامة وهو لا قرب لنا عدم تبادر
العموم منه الى الفهم وان لم يجاز الاستثناء
منه مطردا وهو مشتق قطعا **احسن**
احدهما جواز وصفه بالجمع فيما يحاك البعد

هذا هو الوجه في قوله على ان ظهور كوننا حقيقة في الاعلى ان يكون
عند عدم الدليل على انها حقيقة في الاقل وقد بيننا قيام الدليل عليه هذا مع ما في القصد
مثل هذه الشهرة من الوهن اصد الجمع المفرد بلا داة يعيد العموم حيث لا عهد ولا عرف
في ذلك مخالفا من الاحجاب وتحقيقنا لبيان على هذا ايضا ورتبا خالف في ذلك بعض من
لا يعتد به منهم وهو يشاذ ضعيف لا نقا اليه واما المفرد المعرف فذهب جمع من الناس
الى انه يفيد العموم وغرا الحق الى الشيخ وقال قوم بعد افاذته واختاره المحقق
والعلامة وهو لا قرب لنا عدم تبادر العموم منه الى الفهم وان لم يجاز الاستثناء
منه مطردا وهو مشتق قطعا احسن احدهما جواز وصفه بالجمع فيما يحاك البعد

من قوام

هذا هو الوجه في قوله على ان ظهور كوننا حقيقة في الاعلى ان يكون
عند عدم الدليل على انها حقيقة في الاقل وقد بيننا قيام الدليل عليه هذا مع ما في القصد
مثل هذه الشهرة من الوهن اصد الجمع المفرد بلا داة يعيد العموم حيث لا عهد ولا عرف
في ذلك مخالفا من الاحجاب وتحقيقنا لبيان على هذا ايضا ورتبا خالف في ذلك بعض من
لا يعتد به منهم وهو يشاذ ضعيف لا نقا اليه واما المفرد المعرف فذهب جمع من الناس
الى انه يفيد العموم وغرا الحق الى الشيخ وقال قوم بعد افاذته واختاره المحقق
والعلامة وهو لا قرب لنا عدم تبادر العموم منه الى الفهم وان لم يجاز الاستثناء
منه مطردا وهو مشتق قطعا احسن احدهما جواز وصفه بالجمع فيما يحاك البعد

من قوام احلك الناس الدم البين والذ
الصغر الثاني صحة الاستثناء منه كافي قوله
تة ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
واجيب عن الاول بالمنع من دلالة على
العموم وذلك لان مدلول العام كل فرد
ومدلول الجمع مجموع الافراد وبيها يكون يعيد
وعر الثاني بانه مجاز لعدم الاطراد وفي
الجواب عن كلام الوجهين نظر اما الاول فله
سبني على ان عموم الجمع ليس كعموم المفرد وهو
خلاف في التحقيق كما قرر في موضعه واما الثاني
فله من الطماننة لا مجال لانكار افاذة المفرد
المعروف العموم في بعض المواضع حقيقة كيف
ودلالة اداة التعريف على الاستغراق
حقيقة وكونه احد معاينها بما لا يظفر فيه
خلاف بينهم فالكلام محتمل في دلالة
فردا

هذا هو الوجه في قوله على ان ظهور كوننا حقيقة في الاعلى ان يكون
عند عدم الدليل على انها حقيقة في الاقل وقد بيننا قيام الدليل عليه هذا مع ما في القصد
مثل هذه الشهرة من الوهن اصد الجمع المفرد بلا داة يعيد العموم حيث لا عهد ولا عرف
في ذلك مخالفا من الاحجاب وتحقيقنا لبيان على هذا ايضا ورتبا خالف في ذلك بعض من
لا يعتد به منهم وهو يشاذ ضعيف لا نقا اليه واما المفرد المعرف فذهب جمع من الناس
الى انه يفيد العموم وغرا الحق الى الشيخ وقال قوم بعد افاذته واختاره المحقق
والعلامة وهو لا قرب لنا عدم تبادر العموم منه الى الفهم وان لم يجاز الاستثناء
منه مطردا وهو مشتق قطعا احسن احدهما جواز وصفه بالجمع فيما يحاك البعد

من قوام

على العموم مطلقا بحيث لو استعمل في غيره كان مجازا
 على حد صيغ العموم التي هذا شأنها ومن البين
 ان هذه الحجة لا تنهض باثبات ذلك بل
 انما يثبت المعنى الاول الذي لا نزاع فيه
 حيث علمت ان الغرض من نفي ذلك الفرد
 المقرف على العموم كونه ليس على حد صيغ الموصوف
 لذلك لا عذر في اتيانه مطلقا فاعلم ان
 القرينة للعالية فائقة في الاجكام الشرعية غالباً
 على ارادة العموم منه حيث لا عهد خارجي كلنا
 في قوله تعالى واحل الله البيع وحل الذوا وقوله
 عليه السلام اذا كان المأثم كره لوجبه شيء
 نظائير ووجه قيام القرينة على ذلك البناء
 ارادة الهية والحقيقة اذا الاحكام الشرعية
 انما تجزى على الكلمات باعتبار وجودها
 كما علم انفاوج فاما ان يراد الوجوه بالعمام

العموم مطلقا بحيث لو استعمل في غيره كان مجازا
 على حد صيغ العموم التي هذا شأنها ومن البين
 ان هذه الحجة لا تنهض باثبات ذلك بل
 انما يثبت المعنى الاول الذي لا نزاع فيه
 حيث علمت ان الغرض من نفي ذلك الفرد
 المقرف على العموم كونه ليس على حد صيغ الموصوف
 لذلك لا عذر في اتيانه مطلقا فاعلم ان
 القرينة للعالية فائقة في الاجكام الشرعية غالباً
 على ارادة العموم منه حيث لا عهد خارجي كلنا
 في قوله تعالى واحل الله البيع وحل الذوا وقوله
 عليه السلام اذا كان المأثم كره لوجبه شيء
 نظائير ووجه قيام القرينة على ذلك البناء
 ارادة الهية والحقيقة اذا الاحكام الشرعية
 انما تجزى على الكلمات باعتبار وجودها
 كما علم انفاوج فاما ان يراد الوجوه بالعمام

جميع الازاد

العموم مطلقا بحيث لو استعمل في غيره كان مجازا

جميع الافراد او بعض غير معين لكن ارادة البعض
 ينافي الحكمة اذ لا معنى لتجليل بيع من البيوع
 ويحق عم فرد من الرقاب وعدم تخيس مقدار الكر
 من بعض الماء الى غير ذلك من موارد
 استعماله في الكتاب والسنة فتعبر في هذا
 كلما ارادة الجميع وهو معنى العموم ولم ار احدا
 تنبه لذلك من متقدمي الاصحاب سوى
 الحق قدس سره نفسه فانه قال في آخر هذا
 البحث ولو قيل اذ يمكن تمهيد وصدور
 من حكيم فان قرينة جارية تدل على الاستغراق
 لم ينكر ذلك اصل اكثر العلماء على ان الجمع
 المنكر لا يفيد العموم بل يحمل على اقل مراتبه
 وذهب بعضهم الى فادته ذلك وجها
 المحقق الشيخ نظر الى الحكمة والاصح الاول
 لنا القطع بان رجالا متساوين في الجمع في صلو

العموم مطلقا بحيث لو استعمل في غيره كان مجازا
 على حد صيغ العموم التي هذا شأنها ومن البين
 ان هذه الحجة لا تنهض باثبات ذلك بل
 انما يثبت المعنى الاول الذي لا نزاع فيه
 حيث علمت ان الغرض من نفي ذلك الفرد
 المقرف على العموم كونه ليس على حد صيغ الموصوف
 لذلك لا عذر في اتيانه مطلقا فاعلم ان
 القرينة للعالية فائقة في الاجكام الشرعية غالباً
 على ارادة العموم منه حيث لا عهد خارجي كلنا
 في قوله تعالى واحل الله البيع وحل الذوا وقوله
 عليه السلام اذا كان المأثم كره لوجبه شيء
 نظائير ووجه قيام القرينة على ذلك البناء
 ارادة الهية والحقيقة اذا الاحكام الشرعية
 انما تجزى على الكلمات باعتبار وجودها
 كما علم انفاوج فاما ان يراد الوجوه بالعمام

وحو در اینج مسئله بنویس مثل مسئله با و بعد از آن بفرست

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة

لكل عدد بدلا كرجل في الاحاد في صلوحه
لكل واحد فكما ان رجلا ليس للعموم فيما
يقينا وله من الاحاد كذلك رجال ليس للعموم
يقايتنا وله مراتب العدد نعم اقل مراتب
واجب الدخول قطعا فعمل كونه مراده وبغير
ما سويها من الحكم الشك حجة الشيخ ان
هذه اللفظية اذا دللت على القلة والكثرة
وصدعت من حكم فلو اراد القلة لبيتها
وحيث لا قرينة وجب حملها على الكل وراى
من وافقة من العامة انه ثبت اطلاق اللفظ
على كل مرتبة من مراتب الجمع فاذا حملناه على
الجميع فقد حملناه على جميع حقايقه فكان اول
والجواب عن احتجاج الشيخ اما اذا كان
لمعارضته بان لو اراد الكل لبيتها ايضا واما
ثانيا فلا نالنا سلم عدم القرينة اذ يكفي

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة

فيها كون اقل مراتب مراد اقطعا وفيه نظرو
والحقيق ان اللفظ لما كان موضوعا للجمع المشترك
بين العموم والخصوص كان عند الاطلاق
محملا للامرين كسائر الالفاظ للوضوطة
للمعاني المشتركة الا ان اقل مراتب الخصوص
باعتبار القطع بآرائه يصير متيقنا وبقي
باعتباره مشكوكا فيه لان يدل على وادته
ولا يخفى في هذا منافاة للحكمة بوجوب هذا
يظهر الجواب عن الكلام الاخبر فانا منع كون
اللفظ حقيقة في كل مرتبة وانما هو للقدرة
المشتركة بينهما فلا دلالة على خصوص احد
ولمن سلمنا كون حقيقة في كل منها كان
الواجب التوقف على ما هو التحقيق من
ان المشترك لا يحمل على شئ من معانيه
الا بالقرينة وان استعماله في جميعها
جزء من مجموعها وان استعماله في جميعها
جزء من مجموعها وان استعماله في جميعها

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة
فان اللفظ لا يثبت الا بالقرينة

بما لا يخفى من قوة البرهان
في هذه المسئلة

لا يكون الامجازا فحتاج الى حمل عليه الى التليل
فان قل مراتب صيغة الجمع الثلاثة على الجمع
وقيل قلنا اثنتان لنا انه يسبق الى الفهم عند
اطلاء الصيغة بلا قرينة الزايد على الاثر
وذلك دليل على انه حقيقة في التايد وبنه
لما هو معلوم من ان علامة الجواز بتبادره
اجتزأ المخالف بوجه الاول قوله تعالى فان
كان له اخوة والمرا به ما يتناول الاخوين
اتفاقا واهل في الاطراء والجيفة الثاني
قوله تعالى انا معكم مستمعون خطا بالموسى
وهرون عليهما السلام فاطلق ضمير جمع المخاطبين
على الاثنين الثالث قوله عليهما السلام الاثنان
فما فوقها جماعة والجواب عن الاول ان الاتفاق
انما وقع على ثبوت الخب مع الاخير لا على
استفادته من الاية فلا دلالة فيه وعن

فان قيل قوله تعالى انا معكم مستمعون خطا بالموسى
وهرون عليهما السلام فاطلق ضمير جمع المخاطبين
على الاثنين الثالث قوله عليهما السلام الاثنان
فما فوقها جماعة والجواب عن الاول ان الاتفاق
انما وقع على ثبوت الخب مع الاخير لا على
استفادته من الاية فلا دلالة فيه وعن

بالمنع

كما لا يخفى من قوة البرهان
في هذه المسئلة

بالمنع من ارادتهما فقط بل فرعون مراد معها
سكننا لكن الاستعمال انما يدل على الحقيقة
حيث لا يعارضه دليل الجواز وقد دللنا على
كونه مجازا فينا دون الثلاثة وعن الثالث
انه ليس من عمل الشارع في شواذ الخلاف في صيغة
الجمع لا في جمع جمع **صل ما وضع الخطاب**
مخويا لآل الناس ايتا الذين اسوا لا يتم بصيغة
من تأخر عن زمن الخطاب وإنما حكم لهم
بدليل اخر وهو قولنا اصحابنا واكثر اهل العدا
ورهب قوم منهم الى تناول بصيغته لمن
نقدم لنا انه لا يبق للمعدومين يا ايها الناس
ويخو وانكاره مكابر وايضا فان الصبي
والجنون اقرب الى الخطاب من المعدوم
لوجودهما وانضافا بالانسانية مع ان
خطابهما بخلاف ذلك ممسح قطعانا للمعدوم

فان قيل قوله تعالى انا معكم مستمعون خطا بالموسى
وهرون عليهما السلام فاطلق ضمير جمع المخاطبين
على الاثنين الثالث قوله عليهما السلام الاثنان
فما فوقها جماعة والجواب عن الاول ان الاتفاق
انما وقع على ثبوت الخب مع الاخير لا على
استفادته من الاية فلا دلالة فيه وعن

فان قيل قوله تعالى انا معكم مستمعون خطا بالموسى
وهرون عليهما السلام فاطلق ضمير جمع المخاطبين
على الاثنين الثالث قوله عليهما السلام الاثنان
فما فوقها جماعة والجواب عن الاول ان الاتفاق
انما وقع على ثبوت الخب مع الاخير لا على
استفادته من الاية فلا دلالة فيه وعن

اجدان يمتنع الحقوا وجبين احدهما انزلوا
 الرسول صلى الله عليه واله مخاطبا لمن بعده
 لم يكن مرسله اليه واللازم منتف بيان
 للامزمة انه لا معنى لرسالة الا ان يقال له
 بلغ احكامي ولا تبليغ الا بهذه العمومات وقد
 فرض استفا عموها بالنسبة اليه واما استفا للا
 في الاجماع والثاني ان العلم لميز الوجوه
 على هل الاعصار من بعد انقضا في المسائل الغية
 بالايات والاجاب المنقولة عن النبي صلى الله
 عليه واله وذلك اجماع منهم على العموم
 والجواب اما عن الوجه الاول فبالمنع من انه
 لا تبليغ الا بهذه العمومات التي هو خطاب
 المشافهة اذ التبليغ لا يتعين من المشافهة
 بل يكفي حصوله للبعض شفاها والباقي
 ينصب الدليل والامارات على ان يحكم حكم الله

شافهم

لهم من جهة اخرى
 في قوله صلى الله عليه واله
 بل يكتفي حصوله للبعض
 شفاها والباقي ينصب
 الدليل والامارات على
 ان يحكم حكم الله

شافهم واما عن الثاني فبانه لا يتعين ان
 يكون اجماعهم لتناول الخطاب بصيغته
 لم يلحوز ان يكون ذلك لعلمهم بان جملته
 عليهم بدليل اخر وهذا مما لا نزاع فيه ان كوننا
 مكلفين بما كلفوا به معلوما بالضرورة من الدين
 في جملة من مباحث التحصيل **مسألة** اختلفوا
 في منتهى التحصيل الى كم هو فذهب بعضهم الى اثنى
 حتى يبقى واحد وهو اختيار الشيخ والمحققين
 وابو المكارم وابن زهره وقيل حتى يبقى ثلاثة
 وقيل اثنان وزعم اكثرهم منهم المحققون الى
 انه لا بد من بقاء جمع بقرب من مدلول العا
 الا ان يستعمل في حق الواحد على سبيل التقسيم
 وهو اقرب لنا القطع بفتح قول القائل
 اكلت كل مائة في البستان وفيه آلاف
 وقد اكل واحد او ثلثة وقوله اخذت كل ثمن

في جملة من مباحث التحصيل
 في منتهى التحصيل الى كم هو
 فذهب بعضهم الى اثنى
 حتى يبقى واحد وهو اختيار
 الشيخ والمحققين وابو المكارم
 وابن زهره وقيل حتى يبقى
 ثلاثة وقيل اثنان وزعم اكثرهم
 منهم المحققون الى انه لا بد
 من بقاء جمع بقرب من مدلول
 العا الا ان يستعمل في حق
 الواحد على سبيل التقسيم
 وهو اقرب لنا القطع بفتح
 قول القائل اكلت كل مائة
 في البستان وفيه آلاف وقد
 اكل واحد او ثلثة وقوله
 اخذت كل ثمن

في قوله تعالى من الذهب وفيه الف وقد اخذ
 ديناراً الى ثلثه وكذا قوله كل من دخل داره
 فهو خير وكل من جاءك فاكومه وقسمه بواحد
 او ثلثه فقال اردت اوهو مع بكونه

في قوله تعالى من الذهب وفيه الف وقد اخذ
 ديناراً الى ثلثه وكذا قوله كل من دخل داره
 فهو خير وكل من جاءك فاكومه وقسمه بواحد

او ثلثه فقال اردت اوهو مع بكونه

ولا كذلك لو اريد من اللفظ في جميعها كثره
 بوجوه الاول ان استعمال العام في غير
 الاستغراق يكون بطريق المجاز على ما يقتضيه

وليس مع هذا افراد اولى من البعض فوجب جواز
 استعماله في جميع الاقسام الى ان ينتهي الى

الى الواحد الثاني ان لو امتنع ذلك لكان
 لتخصيصه واخراج اللفظ عن موضوعه

غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص الثاني
 قوله تعالى وانا له لجا فطنت والمراد هو قوله وحده

في قوله تعالى من الذهب وفيه الف وقد اخذ
 ديناراً الى ثلثه وكذا قوله كل من دخل داره
 فهو خير وكل من جاءك فاكومه وقسمه بواحد
 او ثلثه فقال اردت اوهو مع بكونه
 ولا كذلك لو اريد من اللفظ في جميعها كثره
 بوجوه الاول ان استعمال العام في غير
 الاستغراق يكون بطريق المجاز على ما يقتضيه
 وليس مع هذا افراد اولى من البعض فوجب جواز
 استعماله في جميع الاقسام الى ان ينتهي الى
 الى الواحد الثاني ان لو امتنع ذلك لكان
 لتخصيصه واخراج اللفظ عن موضوعه
 غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص الثاني
 قوله تعالى وانا له لجا فطنت والمراد هو قوله وحده
 الرابع قوله تعالى الذين قل ام الناس والمراد

الرابع قوله تعالى الذين قل ام الناس والمراد

في قوله تعالى من الذهب وفيه الف وقد اخذ
 ديناراً الى ثلثه وكذا قوله كل من دخل داره
 فهو خير وكل من جاءك فاكومه وقسمه بواحد

في قوله تعالى من الذهب وفيه الف وقد اخذ
 ديناراً الى ثلثه وكذا قوله كل من دخل داره
 فهو خير وكل من جاءك فاكومه وقسمه بواحد
 او ثلثه فقال اردت اوهو مع بكونه
 ولا كذلك لو اريد من اللفظ في جميعها كثره
 بوجوه الاول ان استعمال العام في غير
 الاستغراق يكون بطريق المجاز على ما يقتضيه
 وليس مع هذا افراد اولى من البعض فوجب جواز
 استعماله في جميع الاقسام الى ان ينتهي الى
 الى الواحد الثاني ان لو امتنع ذلك لكان
 لتخصيصه واخراج اللفظ عن موضوعه
 غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص الثاني
 قوله تعالى وانا له لجا فطنت والمراد هو قوله وحده
 الرابع قوله تعالى الذين قل ام الناس والمراد

في قوله تعالى من الذهب وفيه الف وقد اخذ
 ديناراً الى ثلثه وكذا قوله كل من دخل داره
 فهو خير وكل من جاءك فاكومه وقسمه بواحد

ولا كذلك لو اريد من اللفظ في جميعها كثره
 بوجوه الاول ان استعمال العام في غير
 الاستغراق يكون بطريق المجاز على ما يقتضيه

وليس مع هذا افراد اولى من البعض فوجب جواز
 استعماله في جميع الاقسام الى ان ينتهي الى

الى الواحد الثاني ان لو امتنع ذلك لكان
 لتخصيصه واخراج اللفظ عن موضوعه

مثله من وجود العلاقة الصحيحة للجوز لاجز
 كان الحكم مختصا باستعماله في الأكثر لا شفا
 العلاقة في غيره فان قلت كل واحد من الافراد
 بعض مدلول العام فهو جزو وعلاقة الكل للجز
 حيث يكون الاستعمال اللفظي للوضع للكل
 في الجز غير مشروطة بشئ كما نرى عليه المحققون
 وانما الشرط في عكسه اعني استعمال اللفظ الموضع
 للجز في الكل على ما قرينة تحقيقه ومع فمما وجد
 وجود العلاقة بالاكتر قلت لا ريب في
 ان كل واحد من افراد العام بعض مدلوله لكنها
 ليست اجزائه كيف وقد عرفت ان مدلول العام
 كل فرد لا مجموع الافراد وانما يتصور في مدلوله
 تحقق الكل والجز لو كان بالمعنى الثاني وكبر
 كذلك فظهر انه ليس المصحح للجوز علاقة الكل
 والجز كما توهم وانما هو علاقة للشابهة

هذا هو الوجه في صحة العلاقة بين الكل والجز
 في اللفظ الموضع للكل في الجز
 وهو الوجه في صحة العلاقة بين الكل والجز
 في اللفظ الموضع للجز في الكل
 وهو الوجه في صحة العلاقة بين الكل والجز
 في اللفظ الموضع للكل في الكل
 وهو الوجه في صحة العلاقة بين الكل والجز
 في اللفظ الموضع للجز في الجز

والجز كما توهم وانما هو علاقة للشابهة
 اعني
 في اللفظ الموضع للكل في الجز
 في اللفظ الموضع للجز في الكل

هذا هو الوجه في صحة العلاقة بين الكل والجز
 في اللفظ الموضع للكل في الجز
 وهو الوجه في صحة العلاقة بين الكل والجز
 في اللفظ الموضع للجز في الكل

اعني الاشتراك في صفة وهي هنا الكثرة
 فلا بد في استعمال اللفظ العام في الخصوص من
 تحقق كثرة يقرب من مدلول العام لتحقيق
 المشابهة المعبرة لمصحح الاستعمال وذلك
 هو المعنى بقولهم لا بد من بقاء جميع جمع يقرب
 وعن الثاني بالمنع من كون الامتناع تحصيل
 مطلقا بل تخصيص خاص وهو ما بعد في اللغة
 لغوا وينكر عرفا وعن الثالث انه غير محل
 النزاع فانه للتعظيم وليس من التعميم والتخصيص
 في شئ وذلك لما جرت العادة من ان العامة
 يتكلمون وعن اتباعهم فيغلبون التكلم فصار
 ذلك استعادة عن العطف ولم يبق معنى العموم
 ملحوظا فيه اصلا وعن الرابع انه على تقديم
 شئ كالشأن في حق وجه عن محل النزاع
 لان البحث في تخصيص اعام والناس على

و اما در

مُعِينًا لَهُ مِنْ بَيْنِ الْقُرْبَىٰ وَلَوْ بِالْعَادَةِ فَكَيْفَ كَانَ

ذلك ليس من تخصيص العموم في شئ فكذا هنا

تحت مجوزيه الى الثلثه والاسنين ماقيل

ففي لجم ولان اقله ثلثه واشنان كا هم جعلوه

فروع الكون حقيقه في الثلثه والاشين

وَالْحَوَابَاتُ الْكَلَامِ فِي أَقْلٍ مَرْتَبَةٍ مُخْتَصَرَةٍ

الزها العام لا في قلم مرتبة يُطلق عليها الجمع .

فان الحجم من حيث هو ليس بعام ولم يقم دليل

عَلَّا تَلْزَمُ حَكْمًا أَفْلَا تَعْلَمُ لَا حَرَّ هَاهُنَا خَيْرٌ

فلا يمكن ان الشئ يكون ما شئت الاخذ

اصلا واذ اخذوا الاموال من اهل القري

منه من اذ قال الامام في قوله لا اله الا الله

الموت والدمار في الدنيا وما كان من

و بعد از آنکه در این شهر رسید و در آنجا اقامت نمود و در آنجا

أهل الخلاف وقالوا لم نر حجة مطلقة

... ..

... 1911

14

100

وقيل هو حقيقة ان كان الباقي غير متجزئ
 ان لم تكن بعين العلم بعد دعا والا فجاز وذهب
 اخرون الى كونه حقيقة ان خسر بحسب الاستقلال
 بنفسه من بشرط او صفة او استثناء او غاية
 وان خسر بمقتضى سماع او عقل فجاز وهو
 القول الثاني للعلامة اشارة في الهندية
 وينقل عنها مذاهب للناس كثيرة سوى
 هذه لكنها شديدة الوهن فلا جدوى
 في التعرض لبقائها لانه لو كان حقيقة
 في الباقي كما في الكل لكان مشتركا بينهما
 واللازم منه بيان الملازمة انه ثبت
 كونه للعموم حقيقة فلا ريب ان البعض
 مخالف له بحسب المعلوم وقد فرض
 كونه حقيقة في نفسه فيكون حقيقة في معينين
 مختلفين وهو معنى المشترك وبيان

اشارة

اشارة الى ان قوله حقيقة ان كونه حقيقة في نفسه من بشرط او صفة او استثناء او غاية وان خسر بمقتضى سماع او عقل فجاز وهو القول الثاني للعلامة اشارة في الهندية وينقل عنها مذاهب للناس كثيرة سوى هذه لكنها شديدة الوهن فلا جدوى في التعرض لبقائها لانه لو كان حقيقة في الباقي كما في الكل لكان مشتركا بينهما واللازم منه بيان الملازمة انه ثبت كونه للعموم حقيقة فلا ريب ان البعض مخالف له بحسب المعلوم وقد فرض كونه حقيقة في نفسه فيكون حقيقة في معينين مختلفين وهو معنى المشترك وبيان

استثناء اللازم ان الغرض واقع في مثل اذا الكلام
 في الالفاظ العموم التي قد ثبت اختصاصها
 في اصل الوضع حجة القائل بانه حقيقة مطلقا
 امر ان احدها لم يتغير في غا طرأ عدم تناول
 الغير والثاني انه يسبق الى المفهوم اذ مع الغرض
 لا يحتل غيره وذلك دليل الحقيقة والجزء
 عن الاول ان تناول اللفظ له قبل التخصيص
 انما كان مع غيره وبعده يتناول له وحده
 وما متناهيان فقد استعمل في غيره ما وضع له
 واعتبر من ان عدم تناوله للغير او تناوله
 لا يغير صفة تناوله لما يتناول له وجوابه
 ان كون اللفظ حقيقة قبل التخصيص ليس
 باعتبار تناوله للباقي حتى يكون بقوله الثاني
 مستلزما لبقاء كونه حقيقة بل من حيث انه
 مستقل في المعنى الذي ذلك الباقي بعينه منه

اشارة الى ان قوله حقيقة ان كونه حقيقة في نفسه من بشرط او صفة او استثناء او غاية وان خسر بمقتضى سماع او عقل فجاز وهو القول الثاني للعلامة اشارة في الهندية وينقل عنها مذاهب للناس كثيرة سوى هذه لكنها شديدة الوهن فلا جدوى في التعرض لبقائها لانه لو كان حقيقة في الباقي كما في الكل لكان مشتركا بينهما واللازم منه بيان الملازمة انه ثبت كونه للعموم حقيقة فلا ريب ان البعض مخالف له بحسب المعلوم وقد فرض كونه حقيقة في نفسه فيكون حقيقة في معينين مختلفين وهو معنى المشترك وبيان

وبعد التخصيص يستعمل في نفس الباقي فلا يبقى حقيقة القول بان كان متناولا حقيقة مجرد عبارة اذ الكلام في الحقيقة المقابلة للمجاز وهي صفة اللفظ وعن الثاني بالمتبع السابق الى الفهم وانما يتبادر مع القرينة وبدونها يسبق العموم وهو دليل المجاز واعتراض ان ارادة الباقي معلومة بدون القرينة انما يحتاج الى القرينة عدم ارادة المخرج ضعفه ظان العلم بارادة الباقي قبل القرينة لا سيما انما باعتبار دخوله تحت المراد وكونه بعضا منه والمقتضى لكون اللفظ حقيقة فيه هو العلم بارادته على انه نفس المراد وهذا لم يحصل الا بمعنى القرينة وهو معنى المجاز حقيقة من قال بانه حقيقة ان بقي غير مختص ان معنى العموم حقيقة هو كون اللفظ والاعلى من غير مختص

فانما يتبادر الى ذهننا ان القرينة هي التي توضح المراد في اللفظ المتناولا

فانما يتبادر الى ذهننا ان القرينة هي التي توضح المراد في اللفظ المتناولا

فانما يتبادر الى ذهننا ان القرينة هي التي توضح المراد في اللفظ المتناولا

في عدد واذا كان الباقي غير مختص كان الجواب منع كون معناه ذلك بل معناه تناوله للجميع وكان للجميع ولا وقد صار لغويا فكان مجازا ولا يذهب عليك ان متنا الغلط في هذه الجملة اشتباه كون النزاع في لفظ العام او في المصنع وقد وقع مثله لكثير من الاصوليين في مواضع متقدمة لكون الامر للوجوب والجمع للاشياء والاستثناء مجازا في المنقطع وهو من باب اشتباه العارض بالمعروض حجة القائل بانه حقيقة ان خص بغير مستقل انه لو كان

فانما يتبادر الى ذهننا ان القرينة هي التي توضح المراد في اللفظ المتناولا

فانما يتبادر الى ذهننا ان القرينة هي التي توضح المراد في اللفظ المتناولا

التفصيل بما لا يستقل بوجوب مجاز في الرجال المسلمون من المقيدين بالصفة واكره حتى يتم ان دخلوا من المقيدين بالصفة واعتزل الناس لا العلماء من المقيدين بالصفة

بمن لم يدر مسلمون والاسم والصفة من غير ان يكون له في اللغة
او كانت في غير ذلك القيد كما في اللغة بكونه قد صار ذلك القيد في غير
الاسم كذا كرات بكون ذلك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات
فك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات اسم في اسم في كرات
موضع في موضع الاسم في موضع القيد او القيد في كرات في موضع

كان نحو مسلمون الجماعة مجازا وكان نحو
المسلم الجنس واللفظ مجازا وكان نحو الف
سنة الاخيرين عاما مجازا والواحد الثلث
باطلا اما الاطلاق فاجماعا واما الاخير فلكونه
موضع وفاق من الخصم بيان الملازمة ان
كل واحد من المذكورات يقيد بقيد هو كالجز
له وقد صار بواسطة معنى غير ما وضع له ولا
وهو يد ونه لما نقلت عنه ومعه لما نقلت
اليه ولا يحتمل غيره وقد جعلت ذلك موجبا
للتجوز فالفرق في الحكم والجواب ان وجه الفرق
ظاهر فان الواو في مسلمون كالف ضارب
ولو مضى وبجز الكلمة والجمع لفظ
واحد والالف واللام في نحو المسلم وان كانت
كلمة الا ان المجموع يعد في اللفظ كلمة واحدة
ويغنى منه معنى واحد من غير تجزئة ونقل

معنى

في اللغة بكونه قد صار ذلك القيد في غير
الاسم كذا كرات بكون ذلك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات
فك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات اسم في اسم في كرات
موضع في موضع الاسم في موضع القيد او القيد في كرات في موضع

تدبر في كرات في اللغة بكونه قد صار ذلك القيد في غير
الاسم كذا كرات بكون ذلك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات
فك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات اسم في اسم في كرات
موضع في موضع الاسم في موضع القيد او القيد في كرات في موضع

معنى الخالي فلا يقال ان مسلم الجنس
واللام للقيد والحكم يكون نحو الف سنة
الاخيرين عاما حقيقة على تقدير تسليمه
مبنى على ان المراد به تمام مدلوله وان الخارج
منه وقع قبل الاسناد والحكم وانت خبير
لا شيء ما ذكرناه في هذه الصور الثلاث تحقيق
في العام المخصوص لظهور الامتياز بين لفظ
العام وبين المخصص وكون كل منهما كلمة
لان المفروض ارادة الباقي من لفظ العام
لاتمام المدلول مقدم على الاسناد وكيفية
يلزم من كونه مجازا كون هذه مجازا اصل

الاخر عندى ان تخصيص العام لا يخرج
عن الحقيقة في غير محل التخصيص ان لم يكن المخصص
محلا مطلقا ولا اعرف في ذلك من الاجهار
فما لا ينفك في كلام بعض المتأخرين

في اللغة بكونه قد صار ذلك القيد في غير
الاسم كذا كرات بكون ذلك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات
فك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات اسم في اسم في كرات
موضع في موضع الاسم في موضع القيد او القيد في كرات في موضع

في اللغة بكونه قد صار ذلك القيد في غير
الاسم كذا كرات بكون ذلك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات
فك القيد في موضع القيد الذي نقلت من كرات اسم في اسم في كرات
موضع في موضع الاسم في موضع القيد او القيد في كرات في موضع

وَعِدَّتْ

99

وبعدت المجازات كان اللفظ مجمل فيها
فلا يحمل على شيء منها وتمام البناء في أحد المجازات
فلا يحمل عليه بل يبقى مترددا بين جميع مراتب
المخصوص فلا يكون حجة في شيء منها وهذا
يظهر حجة المفصل فان المجازية عندنا انما
يتم في المفصل للبناء على الخلاف في الاصل
السابق الثاني انه بالتخصيص خرج عن كونه
ظاهرا وما لا يكون ظاهرا لا يكون حجة
والجواب عن الاول ان ما ذكرتموه صحيح
كانت المجازات متساوية ولا دليل على تعيين
أحدها انما اذا كان بعضها اقرب الى الحقيقة
ووجد الدليل على تعيينه كما في موضع النزاع
فان الباقي اقرب الى الاستفراق وما ذكرناه
من الدليل بعينه ايم لا فادته كونه تخصص
منه مأمور
قرينة ظاهرة في ارادته مضافا الى منافاة

[illegible][illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

ان المجتهدين على البحث عن الدلالة وكيفية دلالتها
 والتخصيص كيفية في الدلالة وقد شاع ايضا
 حتى قيل ما من علم الا فقد خسر فصار يتوهم
 احتمالها وبالا احتمال عدمه وتوقف ترجيح
 احد الامرين على البحث والتفتيش وانما التفتيش
 بمصول الظن ولم يشترط القطع لانه قالا
 سبل اليه غالبا اذ غاية الامر عدم الجدران
 وهو لا يدل على عدم الوجود فلو اشترط لا بد من
 الى ابطال العمل باكثر العوالمات اخرج محذور
 به قبل البحث بانه لو وجب طلب المحقق
 بالعام لوجب طلب المجاز في القسمة الحقيقة
 بيان الملازمة ان ايجاب طلب المحقق
 انما هو للتحرر عن الخط وهذا المعنى بعينه
 موجود في المجاز لكن اللان اعم طلب المجاز
 مستف فانه ليس بواجب اتفاقا والعرف

ان المجتهدين على البحث عن الدلالة وكيفية دلالتها
 والتخصيص كيفية في الدلالة وقد شاع ايضا
 حتى قيل ما من علم الا فقد خسر فصار يتوهم
 احتمالها وبالا احتمال عدمه وتوقف ترجيح
 احد الامرين على البحث والتفتيش وانما التفتيش
 بمصول الظن ولم يشترط القطع لانه قالا

نقل جماعة العقل بجواز التمسك بالعام قبل البحث
 عن التخصيص من بعض المتقدمين ومصرح اخرين
 باحتياط لكثرة ضيف وربما قيل ان مراد قائله
 انه قبل وقت العمل وقبل ظهور المحقق على اعتقاد
 عموم جزئيا فان لم يتبين المضمون فذاك
 تغير الاعتقاد وينقل عن بعض العلماء انه قد لا
 عبدة كنه هذا الكلام عن ذلك المقاتل وهذا
 غير معدود عندنا من مباحث العقلاء و
 مضطرب العلماء وانما هو قول صده عن عناق
 واستمر في عناد ومضطرب العلماء وانما اذا
 عرفت هذا لا قوى عندي انه لا يجوز المبادأة
 الى الحكم بالعموم قبل البحث عن التخصيص بل يجب التحقق
 عنه حتى يحصل الظن الغالب باسفانه كالمجب
 ذلك في كل دليل يحتمل ان يكون له معارف اخرى
 واجبا فانه في الحقيقة جزئي من جنس بيان لنا

ان المجتهدين على البحث عن الدلالة وكيفية دلالتها
 والتخصيص كيفية في الدلالة وقد شاع ايضا
 حتى قيل ما من علم الا فقد خسر فصار يتوهم
 احتمالها وبالا احتمال عدمه وتوقف ترجيح

ان المجتهدين على البحث عن الدلالة وكيفية دلالتها
 والتخصيص كيفية في الدلالة وقد شاع ايضا
 حتى قيل ما من علم الا فقد خسر فصار يتوهم
 احتمالها وبالا احتمال عدمه وتوقف ترجيح
 احد الامرين على البحث والتفتيش وانما التفتيش
 بمصول الظن ولم يشترط القطع لانه قالا
 سبل اليه غالبا اذ غاية الامر عدم الجدران
 وهو لا يدل على عدم الوجود فلو اشترط لا بد من
 الى ابطال العمل باكثر العوالمات اخرج محذور
 به قبل البحث بانه لو وجب طلب المحقق
 بالعام لوجب طلب المجاز في القسمة الحقيقة
 بيان الملازمة ان ايجاب طلب المحقق
 انما هو للتحرر عن الخط وهذا المعنى بعينه
 موجود في المجاز لكن اللان اعم طلب المجاز
 مستف فانه ليس بواجب اتفاقا والعرف

ان المجتهدين على البحث عن الدلالة وكيفية دلالتها
 والتخصيص كيفية في الدلالة وقد شاع ايضا
 حتى قيل ما من علم الا فقد خسر فصار يتوهم
 احتمالها وبالا احتمال عدمه وتوقف ترجيح

عن وجودها بفرض القطع عن حقيقة وجودها
اجتمع العلامة ^ن على محذور التهذيب وهو
كالقبح في موافقة هذا القائل في مل والجواب
الفرق بين العام والحقيقة فان العموم اكثرها
مخصوصة كما عرفت فصار حمل القطع على العموم
من جوارى الظن قبل البحث عن المحصور ولا
كذلك الحقيقة فان اكثر الالفاظ محمول
على الحقائق ^و لا يجتمع مشروط القطع بان ان
كانت المسئلة كما كثر في البحث ولم يطلع على
تخصيص القاعدة قاضية بالقطع بانسانه
اذ لو كان لو جدمع كثرة البحث قطعاً وان
لو يكن مما كثر فيه البحث فتح المجتهد فيها لو
القطع بانسانه ايضاً لانه لو اريد بالعام
الخاص انصب اليك دليل يطلع عليه فاننا

[The page contains dense handwritten Arabic script in Maghrebi style, likely from a manuscript by Ibn Khaldun or related to his work. The text is written diagonally across the page.]

[illegible]

Handwritten Persian text, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

تتمتع بغيره من غير العطاء
جميع المصروفات

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في كتابه العزيز انما اتيناكم
 بالبينات والكتاب المبين

لكونها متيقنة التخصيص على كل تقدير غاية ما
 هنالك ان لا يعلم كونها مارة بخصوصها او في
 جملة الجميع وهذا لا اثر له في الحكم المطلوب
 كما هو ظاهر والمحتاج الى القرينة في الحقيقة
 انما تخصيصا سواها ولنقد على توجيه الخيارات
 مقدمة يسهل بتدبرها كشف الحجاب عن وجه
 المراد وتزداد بتذكرها بصيرة في تحقيق
 وجه الراضع لا بد له من تصور المعنى في الوضع
 فان تصور معنى جزئيا وعين بازا لفظا
 مخصوصا او الفاظا مخصوصة متصورة قفلا
 او اجالا كان الوضع خاصا لموضوع تصور
 المعترف فيه اعني تصور المعنى بالموضوع له
 خاصا اين وهو ظ لا بسرفه وان تصور معنى
 عاما يندرج تحت جنسيات اضافية او
 حقيقة فلا ان يعين لفظا معلوما والفاظا
 تميزه بالحق

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في كتابه العزيز انما اتيناكم
 بالبينات والكتاب المبين

مطلع

معلومة بالتفصيل والاجمال ان ذلك المعنى العام
 فيكون الوضع عاما لعموم التصور والمعتبر
 فيه والموضوع له اين عاما وله ان يعين للفظ
 او الالفاظ بازا خصوصيات الجزئيات
 المندرجة تحتها معلومة لاجلا اذا توجه
 العقل بذلك المفهوم العام نحوها
 والعلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع
 عاما للتصور المعترف فيه والموضوع له خاصا
 فمن القسم الاول من هذين المشتقات فان
 العارض وضع صيغة فاعل مثلا من كل
 لمن قام به العقل مدلوله وصيغة مفعول
 منه لمن وقع عليه وعموم الوضع والموضوع
 له في ذلك بين ومن القسم الثاني للمهم
 كاسم الاشارة فلفظ هذا مثلا موضوع
 لخصوص كل فرد مما يشار اليه لكن باعتبار

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في كتابه العزيز انما اتيناكم
 بالبينات والكتاب المبين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في كتابه العزيز انما اتيناكم
 بالبينات والكتاب المبين

هذا هو المقصود من قوله تعالى
 في كتابه العزيز انما اتيناكم
 بالبينات والكتاب المبين

تصور الوضع للمعروف العام وهو كل ما اشار اليه
 مفرد مذكر ولم يفسح اللفظ لهذا المعنى الكل
 لخصوصيات تلك الجزئيات المندرجة تحته
 وانما الحكموا بذلك لان لفظ هذا لا يطلق الا
 على خصوصيات لا يقال هذا ويراد واحدا منها
 يشار اليه بل لا بد في اطلاقه من المقصد الى
 خصوصية معينة فلو كان موناوعا للمعنى
 العام كرجل الجازية ذلك وهكذا الكلام في
 الباقي ومن هذا التمثيل ايض وضع الحروف
 فانهما موضوعتا باعتبار معنى عام وهو نوع
 من النسبة لكل واحدة من خصوصياته فنزل
 وعلى مثله موضوعات باعتبار الابداء
 والانتها والاسئلة لكل ابتداء وانتهاء
 اسئلة معين بخصوصه وفي معناها
 الناقصة واما التامة فلها جهات وضعها

هذا هو المقصود من وضع الحروف
 باعتبار المعنى العام وهو كل ما اشار اليه
 مفرد مذكر ولم يفسح اللفظ لهذا المعنى الكل
 لخصوصيات تلك الجزئيات المندرجة تحته

هذا هو المقصود من وضع الحروف
 باعتبار المعنى العام وهو كل ما اشار اليه
 مفرد مذكر ولم يفسح اللفظ لهذا المعنى الكل

مرادنا

من احديها عام والآخر خاص فالعلم بالقياس
 الى اعتبارها من النسبة الجزئية فانما في حكم
 للعاني الجزئية فكما ان لفظة من موضوع
 وضعا لنا لكل ابتداء معين بخصوصه كذلك
 لفظة من مثلا موضوعا ومعنا عاما
 لكل نسبة للحدث الذي يلبث عليه الفاعل
 بخصوصها والخاص فبالنسبة للحدث
 وهو واضح اذا تم هذا قلنا ان ادوات
 الاستثناء كلها موضوعة بالوضع العام
 لخصوصيات الاخراج اما الحروف منها
 ففأما الفعل فله من الاخراج باعتبار
 هو باعتبار النسبة وقد علمنا ان الوضع
 بالاختصاص اليها واما الاسم فله من قسيل
 المشتق والوضع فيه عام كما عرفت ثم ان فرض
 ان كان عود الاستثناء الى كل واحد يقتصر

هذا هو المقصود من وضع الحروف
 باعتبار المعنى العام وهو كل ما اشار اليه
 مفرد مذكر ولم يفسح اللفظ لهذا المعنى الكل

هذا هو المقصود من وضع الحروف
 باعتبار المعنى العام وهو كل ما اشار اليه
 مفرد مذكر ولم يفسح اللفظ لهذا المعنى الكل

هذا هو المقصود من وضع الحروف
 باعتبار المعنى العام وهو كل ما اشار اليه
 مفرد مذكر ولم يفسح اللفظ لهذا المعنى الكل

هذا هو المقصود من وضع الحروف
 باعتبار المعنى العام وهو كل ما اشار اليه
 مفرد مذكر ولم يفسح اللفظ لهذا المعنى الكل

فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين

صلاحية المستثنى كذلك وهي تحصل بأمرين
كونه موضوعاً وضع لاداة أعنى الوضع العام
وهو الأغلب كان يكون مشتقاً أو اسماً بهما
أو نحوهما إنما هو موضوع كذلك وعلى هذا فإثر
الأمير أن يريد من الاستثناء كان استعماله
حقيقة واجبة في فهم المراد منه إلى القرينة كما
في نظائر فإن أفادة المعنى المراد من الموضوع
بالوضع العام إنما هي بالقرينة وليس ذلك من
الاشتراك في شيء كإيجاد الوضع فيه وتعد
في المشترك لكنه في حكمه باعتبار الاحتياج
إلى القرينة على أن بينهما فرقاً من هذا الوجه
أي فإن احتياج اللفظ المشترك إلى القرينة
إنما هو لتعيين المراد لكونه موضوعاً للمبتدأ
متناهية بحيث يطلق يدل على تلك المبتدأ
إذا كان العلم بالوضع حاصلاً ويحتاج تعيين

فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين

فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين

المراد منها

١٠٩

فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين

المراد منها إلى القرينة بخلاف الموضوع بالوضع
العام فإن ممتلكه غير متناهية فلا يمكن
حصول جميعها في الذهن ولا البعض دون
البعض لا سوا نسبة الوضع إليها فاحتججه
إلى القرينة إنما هو لاصل أفادة لا للتعين
ومنها كون من الألفاظ المشتركة بحيث يكون
صلاحية للعود إلى الأخيرة باعتبار معنى
والإجماع باعتبار الخرج فتجوز حكم المشترك
وقد انقضى هذا بطلان القول بالاشتراك
مطلقاً فإنه لا يقدّر في وضع المفردات
غالباً كما عرفت ولا دليل على كون الجسمية
التركيبية موضوعاً وصفاً مقدراً
لكل من الأمرين كما ظهر من أثار القولين
بالعود إلى الجميع مطلقاً وإلى أحدهما مطلقاً
مع كون الوضع في الأصل للادغم وعدم ثبوت

فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين

فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين

فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين
فإن كان اللفظ مشتركاً في معنيين

خلافة الحجة الموقنة رضي الله عنه بوجوه لا
 ان القايل اذا قال العيزه اضرب علما في والي
 اصدا قاني الا ولدا يجوز ان يستفهم ^{الطوب}
 هل اراد استثناء الواحد من الجملتين او من
 جملة واحدة والاستفهام لا يحسن لام احتمال
 اللقط واستثنى ^{الثاني} ان الظاهر
 استعمال اللفظة في معنيين مختلفين
 من غير ان يقوم دلالة على انها يجوز بها
 في احدهما انها حقيقة فيهما ولا خلاف
 في انه وجد في القرآن واستعمال اهل اللغة
 استثناء ^{تقريب} جملتين عاد اليهما تارة
 وعاد الى احدهما اخرى وانما يدعى من
 خصه باحديهما انه اذا اعاد اليهما دلالة
 دلت ومن اراد ^{ان} جعب اليهما انه اذا اخفق ^{بالحيلة}
 تليه فللدلالة وهذا من الجماعة اعتراف

بانه

بانه مستعمل في الامرين واذا كان الامر على هذا
 فوجب ان يكون تعقيب استثناء الجملتين
 بمقتضى رجوعه الى الاقرب كما انه يحمل لغوه
 للامرين وحقيقة في كل واحد منهما فلا يجوز
 القطع على احيد الامرين لا بدالة منفصلة ^{الثاني}
 انه لا بد في الاستثناء المتعقب بجملتين
 من ان يكون امثلا راجعا اليهما معا او الى
 واحدة منهما لانه من الجمال ان لا يكون
 راجعا الى شئ منهما وقد نظرنا في كل شئ
 يعتمد من قطع على رجوعه اليهما فلم نجد
 فيه دلالة على وجوب ما ادعاه ونظرا
 ايضا فيما يتعلق به من قطع على عوده الى
 الاقرب اليه من الجملتين من غير تجاوزها
 فلم نجد فيه ما يوجب القطع على اختصاصه
 بالجملة التي تلي دون ما تقدمها فوجب

مع عدم القطع على كل واحد من الامرين ان ينفذ
 بينهما ولا يفتنع على شئ منهما الا بدلالة الرابع
 ان القائل اذا قال ضربت فلانا والكرمت
 جيرانه والخروج زكوت قايما او قال صليا
 او مساء او في مكان كذا احتمل فيما عتبه كونه
 من الحال او ظرف الزمان او ظرف المكان
 ان يكون العامل فيه والمتعلق به جميع ما عذر
 من الافعال كما يحتمل ان يكون المتعلق به ما
 هو اقرب اليه وليس له ما مع ذلك ان يقطع على
 ان العامل فيما عتبه بذكره الكل والغير
 الا بدليل غير القدر فكذلك يجب الاستثناء
 والجامع بين الامرين ان كل واحد من الاستثناء
 والحال والظرف الزماني والمكاني فصلة
 في الكلام ياتي بعد تمامه واستعلاء الفعل
 وليس لاحد ان يرتكب ان الواجب فيما ذكرناه

القطع

القطع على ان العامل فيه جميع الافعال المتقدمة
 الا ان يدل دليل على خلاف ذلك لان هذا
 من مركبة مكابرة ودفع للمعارف ولا فرق
 بين من جعل نفسه عليه وبين من قال بل
 الواجب لقطع بان الفعل الذي يعقبه الحال
 او الظرف هو العامل دون ما تقدمه
 وانما يعلم في بعض المواضع ان الكل عامل
 بدليل والجواب ما عن الاول فبالمنع من
 اختصا من حسن الاستغناء بالاستشراك
 بل المقضي بحسنه هو لا جناسا سواء كان
 بواسطة الاشتراك او لكونه موضوعا لهما
 العام او لعدم معرفته ما هو حقيقة فيه
 كما يقول اهل الوقف والغير ذلك من الاجناس
 المقضية له وما عن الثاني فبانه على
 تقدير تسليمه انما يدل على كون حقيقة في

هذا هو المقصود من قوله
 لا بد من الاستثناء
 في قوله لا بد من الاستثناء
 في قوله لا بد من الاستثناء
 في قوله لا بد من الاستثناء

فانما الاستثناء
 في قوله لا بد من الاستثناء
 في قوله لا بد من الاستثناء
 في قوله لا بد من الاستثناء

سببه و قد روي عنه في نسخة يوجب ان يكون في كل واحد من هذه الحكمين حكم آخر

كل واحد اذ لو كثر بعد كل جملة لا ينبغي ان
 في العالم اذكر من طريق الاتي انه لو قيل في
 اية القذف مثله لا تقبلوا له شهادة ابدلا
 اللذين تابوا واولئك هم الفاسقون ولا
 اللذين تابوا لكان نقولوا مستبعضا فاقم
 فيها مقام ذلك ذكر التوبة من واحدة عقوب
 للجلتين وسادسها ان لواجب الكلام وثلا
 من شرط الاستثناء يجب ان تلحقه مادام الغرام
 منه لم يقع فادام متصلا لم ينقطع فاللزم
 لاجته برب و مؤثر فيه فالاستثناء المتعبد
 للعمل المتصلة المعطوفة بعضها على بعض
 ان يؤثر في جميعها والجملة من الاول المنع
 ثبوت الحكم في الاصل بل هو محتمل كما قلنا في
 الاستثناء ولو سلم فهو قياس في اللغة
 وعن الشافعي انه قياس كالاول وعنه انك

نور في بيان ما ذكره في نسخة من نسخة يوجب ان يكون في كل واحد من هذه الحكمين حكم آخر

بان ذكر المشية عقب الجمل ليس استثناء ولا شرط
 لانه لو كان استثناء لكان فيه معنى في
 ولو كان شرطا على الحقيقة لما منع وحوله
 على الماضي وقد يذكر المشية في الماضي فيقول
 القائل حجت وزرعت ان شاء الله تعالى
 وانما دخلت المشية في كل هذه المواضع ليقف
 الكلام عن المقصود والمضى لا غير ذلك فان
 قيل كيف اتفق عقب المشية اكثر من جملة
 وقوف الجميع ولم يحتمل التعليق بالآخر فقط
 قلنا لو انقلم الاجماع على ذلك لكان القول
 باحتماله ممكنا لكان نقولوا اجماع الامة على ان
 حكم الجميع يقف وعن الابع ان صلاحية

للجميع لا يوجب ظهور فيه وانما يقف التوجه
 لذلك والشك فيه فربما يسمع عن
 اليه ويرى ما لا ينبغي وتناول الفاظ العوم

نور في بيان ما ذكره في نسخة من نسخة يوجب ان يكون في كل واحد من هذه الحكمين حكم آخر

في قوله لا يفتقر الى
 اللفظ فيكون له معنى
 لا يفتقر الى اللفظ
 فيكون له معنى لا يفتقر
 الى اللفظ فيكون له معنى

للجمع ليس باعتبار صلاحيتها لذلك بل لانها
 موضوعة للشمول والاستقراق وجوباً فله
 التشبيه بما في هذا المقام وانما يحسن ان
 يشبه بالجمع المنكر فانه صالح للجمع ومع ذلك
 ليس بظنية ولا شئ مما يصح له من مراتب الجمع
 الا ان القائل اذا قال رايت رجلاً كان
 كلامه صالحاً لارادة النفي والسود والظلال
 والقصار ولا يظهر منه مع ذلك انه قد اراد
 كل من صلح هذا اللفظ وعن الخامس انهم كانوا
 الاستثناء من كل جملة فيختصرون بذكر
 يدل على مرادهم في آخر الجمل من التطويل
 بذكره عقيب كل جملة كذلك يريد الاستثناء
 من الجملة الاخيرة فقط فلا بد من القرينة

في الحكم بالاختصار وعدمه وعن السادس
 ان اعتبار الاتصال في الكلام وعدم الفراق
 من غير ان يفتقر الى اللفظ فيكون له معنى

في قوله لا يفتقر الى
 اللفظ فيكون له معنى
 لا يفتقر الى اللفظ
 فيكون له معنى لا يفتقر
 الى اللفظ فيكون له معنى

منه بالنسبة الى اللولجق كالشرط والاستثناء
 والمشيئة انما هو لصحة الحقوق والتأثير في الشئ
 حكمه لا يصح ليقول بالكلام فلا يصح التصريح
 ظاهر في التعلق بجميعه وان كان بعينه منفلاً
 وبعبارة عن محل المؤثر واليختص من خصبة الاخيرة
 بوجوه الاول ان الاستثناء مخرجه لا اصل
 لاشتماله على مخالفة الحكم الاول فالدليل يقتضيه
 عدم تركب العمل في الجملة الواحدة لدفع
 يحذر الهدية فيبقى الدليل في باقي الجملة
 عن المعارض وانما خصصنا الاخيرة لكونها
 اقرب ولانه لا قابل بالعود الى غير الاخيرة
 خاصة الثاني ان المقضي لرجوع الاستثناء
 الى ما تقدم عدم استقلاله بنفسه ولكل
 لما علق بعينه ومتى علقناه بما يليه مستقل
 واذا فلا معنى لتعليقه بما بعد عنه اذ لجاز

عن قوله لا يفتقر

الغرض
 الزمان
 محله

مع افادته واستفادته ان يعلق بغيره لوجبه
لو كان مستقلا بنفسه ان يعلقه بغيره ^{كش} ^{وهو} ^{الوجه}
ان من حق العموم المطلق ان يحل على عموم
وظاهر الاكثريه في يقيني خلاف ذلك
ولما حقتنا الجملة التي يليها الاستثناء بالضرورة
لم يحز تخصيص غيرها ولا ضرورة ^{الوجه} ^{الوجه}
الاستثناء الى الجميع فان اخرج مع كل جملة استثناء
لزم مخالفة الاصل ولان لم يصح ان العامل
فيما بعد الاستثناء الكثر من واحد ولا يجوز تعدد
العامل على مفعول واحد في اعراب واحد من سبعة
عليه وقوله حجة ولذا يجمع المؤنث المستقل
على الاثر الواحد الخامس انه لا خلاف في ان
الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ما يليه
دون ما تقدمه فاذا قال القايل ضربت
علما في الاثنته الا واحد كان الواحد المستثنى

ارجا

ارجا الى الجملة التي تليها دون ما تقدمه فكلنا
في عين دفعا لا مشترك التاكيد من ان الظن
من حال التكلم انه لم ينقل من الجملة الاولى الى الثانية
الا بعد استثناء غرضه منها كما لو سكت فانه
يكون دليلا على استكمال الغرض من الكلام وكما
ان التوكيد يحول بين الكلام وبين لواحقه
فيتمتع من تعلقاتها به فكل ذلك الجملة الثانية جاللة
بين الاستثناء وبين الاولى فتكون مانعة من
تعلقها بالجواب عن الاول انه ان كان المراد
بمخالفة الاستثناء للاصل انه موجب للجنون

في لفظ العام والاصل الحقيقة فله حجة صحيحة
لكن تعليله بمخالفة الحكم الاول فاسد اذ لا
مخالفة فيه للحكم بحال اما على القول بالانفصال
اخراج من اللفظ بعد ارادة معناه تمام وقبل
الحكم والاسناد كما هو راي محقق المتأخرين

هذا الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ما يليه
دون ما تقدمه فاذا قال القايل ضربت
علما في الاثنته الا واحد كان الواحد المستثنى
هذا الاستثناء من الاستثناء يرجع الى ما يليه
دون ما تقدمه فاذا قال القايل ضربت
علما في الاثنته الا واحد كان الواحد المستثنى

فقط وكذا على القول بان المجموع من المستثنى منه
 والمستثنى مع الاداة عيان عن الباقي فله اسمان
 مفرد ومركب واما على القول بان المراد المستثنى
 منه ما بقى بعد الاستثناء فله اسمان والاستثناء
 قوته وهو مختار اكثر المتقنين فلا يلزم الحكم
 له يتعلق بالاصالة الا بالباقي فلا مخالفة للحقيقة
 وقوله ان ترك العمل بالتدليل يعنى الاصل في الجملة
 الواحدة لدفع محذور الهدية هذرفات
 الخروج عن اصالة الحقيقة والمصير الى الجواز
 عند قيام القرينة مما لا يدان به بشي بل لا يثبت
 ولا يقرب شبهة الشك وتعلق الاستثناء بالاصل
 في الجملة مقطوع به فتعليل ترك العمل بالاصل
 بدفع محذور الهدية فنقول بل غفلة وذهول
 لان دفع الهدية لو صلح بمحذور سبب الخروج
 عن الاصل لقبيل الاستثناء وان الفصل في اللفظ

والمستثنى من حيث انما هو من الواجب
 ايضاً والبدية تنادى بفساده وان كان المراد
 ان الظاهر المنكح باللفظ العام ارادة العموم
 والاستثناء مخالف لهذا الاصل يعنى القاعدة
 او استحياب هذه الارادة فتوجه المنع الظاهر
 لان الاتفاق واقع على ان التكلم مادام مشا
 بالكلية ان يلحق به ما شاء من الواحق وهذا
 يقتضى وجوب توقف السامع عن الحكم بارادة
 المتكلم طال لفظ حتى يتحقق الفراغ وينتفى لجمال
 ارادة غيره ولو كان صدور اللفظ بمحذور
 مقتضياً للعمل على الحقيقة لكان التصريح
 بخلافه قبل فوات وقته منافياً له ووجب
 رده وتبشئ ذلك الى الاحيزة ايضاً ولا يجد
 معه دفع محذور الهدية لما عرفت فعلم ان
 المقتضى للحقة الواحق وقبولها مع الاتصال

انما هو نص الواضع على ان لم يد العبد ولا عن الذك
 ان ياتي بدليل في حال نشا غلبه بالكلام حيث
 منه فالواقع الفرع منه لا يتجه للسامع الحكم
 بارادة الحقيقة لبقاء مجال الاجمال نعم لما كان الفرع
 ويرتفع تخفيض الاحيرة كما يتعلق تخفيض الجمع
 بطريق الاختصار واللفظ صالح بحسب وضعه
 لكل من الامرين لم يحصل الجزم بالعود الى الكل
 الا بالقرينة وكان تعلقه بالاحيرة متحققا للزم
 على كلا التقديرين ومع التمسك في انتقال التعلق
 بالباقي بالاصل الى ان يعلم الناقل عنه وليس
 من القول بالاختصاص بالاحيرة في شيء وان قد
 عرّض اشتباه فيه عليك فاستوضحه بالتدريج
 في صيغة الامر فانها على القول باشتراكها بين
 الوجوب والندب اذا وردت مجردة عن
 القارين تنك على الندب وذلك لان اقتضاها

القولان في كون الفعل
 بنوعه في قوله تعالى
 كون الفعل

كون الفعل واجبا امر متيقن وما زاد عليه شكوك
 فيه فيتمسك في قضيته بالاصل لكونه زيادة في
 التكليف غير انه اذا قامت القرينة على اذنه
 كان استعمال اللفظ فيه واقعا في محل غير متشكك
 به عنه الى غيره كما يقول من ذهب الى كونه
 حقيقة في الندب فقط وهذا ما يفرقه
 بين القولين حيث ان الاحتياج الى القرينة
 بحسب الحقيقة على القول بالاشتراك انما
 هو في الجمل على الوجوب وهكذا الحال عند من
 يقول بانها حقيقة في الندب وعد بعض
 اصوليين القول بالاشتراك في فرق الوقف
 انما هو بالنظر الى نفس اللفظ حيث لا يتعلق
 على ارادة الندب بخصوصه وذلك لاني في
 الدلالة عليه باعتبار الذي ذكرناه وجعلنا
 فيما نحن فيه هكذا فانا لانعلم اقتضا المتكلم

على القولين في كون الفعل واجبا امر متيقن وما زاد عليه شكوك فيه فيتمسك في قضيته بالاصل لكونه زيادة في التكليف غير انه اذا قامت القرينة على اذنه كان استعمال اللفظ فيه واقعا في محل غير متشكك به عنه الى غيره كما يقول من ذهب الى كونه حقيقة في الندب فقط وهذا ما يفرقه بين القولين حيث ان الاحتياج الى القرينة بحسب الحقيقة على القول بالاشتراك انما هو في الجمل على الوجوب وهكذا الحال عند من يقول بانها حقيقة في الندب وعد بعض اصوليين القول بالاشتراك في فرق الوقف انما هو بالنظر الى نفس اللفظ حيث لا يتعلق على ارادة الندب بخصوصه وذلك لاني في الدلالة عليه باعتبار الذي ذكرناه وجعلنا فيما نحن فيه هكذا فانا لانعلم اقتضا المتكلم

هذا هو الكلام الذي
 في المتن من حيث هو
 لا من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن

الكل والاحيزة وجدها لكانا علم ان الاحيزة
 مقصودة على كل حال فالشك في قصد غيرها
 ولو فرض ان المتكلم يقب قرينة على رادة الكل
 لم يكن خارجا عندنا عن موضوع اللفظ ولا عا
 عن حقيقة بل كان مستقلا له فيما هو موضوع له
 عموما ويلزم من قولنا اختصاص الاحيزة ان يكون
 المتكلم بارادتها مع الباقي مجوزا ومقدرا عن موضع
 اللفظ الى غيره وهذا بعيد جدا بعد ما علمت
 من عموم الوضع في المفردات واستثناء الدليل
 في كلامه وفي الواقع على كون الهيئة التركيبية
 موضوعة للتعلق بالاحيزة فقط على ان لو ثبت
 ذلك لا شكل جواز المجوز لها في الخارج من
 اجماع لتوقيف على وجود العلاقة وفي محققها
 نظر وقد مر غير مرة ان علاقة الكل والجزء
 بالنسبة الى استعمال اللفظ الموضوع للجزء في

ليست
 ان
 ان

هذا هو الكلام الذي
 في المتن من حيث هو
 لا من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن

هذا هو الكلام الذي
 في المتن من حيث هو
 لا من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن

ليست على ملاها بل لما شاربط وهي هنا مقصودة
 والجواب عن الثاني ان حصول الاستقلال
 بتعلقه بالاحيزة انما يقتضي عدم القطع بالتعلق
 بغيرها ونحن نقول به اذا العود الى اجمع عندنا
 وعند السيد رضي الله عنه محتمل لا واجب وانما
 قوله لوجاز مع افادته واستفلا له فظاهر
 البطلان لان ما يستقل بنفسه ولا يتعلق
 بغيره وجوبا ولا جوازا لا يجوز ان يتعلق بغيره
 قطعا بخلاف ما نحن فيه فانه من الجائز مع
 الاستقلال بالتعلق بالاحيزة ان يتعلق
 بالجميع وان لم يكن لازما قال علم الهدى
 عنه مشيرا الى هذه النجاة في جملة جوابه عنها
 وهذه الطريقة توجب على المستدل لها ان لا
 يقطع بالظن من غير دليل حتى ان الاستثناء
 ما يتعلق بما تقدم ويقضي ان يتوقف في ذلك

هذا هو الكلام الذي
 في المتن من حيث هو
 لا من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن
 بل من حيث هو في المتن

فان قيل قد يقال ان مقتضى
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
فان قيل قد يقال ان مقتضى

كان ذهب نحن اليه لانه يفي دليله على الاستقلال
تقتضي ان لا يجب تعليقه بغيره وهذا صحيح
انه وان لم يجب فهو جائز فنحن ان قطع على ان هذا
الذي ليس بواجب لم يرد المتكلم وليس فيما افند
عليه دلاله على ذلك وعن الثالث بنحو الحول
عن الثاني فان غايته ما نقل عليه انه لا يجوز التمسك
على تحقيق غير الاخره بمجرد اللفظ ونحن نقول به
لكنه مع ذلك لا يمتثل ولا يسيل الى منفرد وعن الرابع
انا نحنا رعد الاضمار قوله يلزم ان يكون العامل
فيما بعد الاستثناء اكثر من واحد قلنا نعم وانما
يلزم ذلك ان لو كان العامل في المستثنى هو
العامل في المستثنى منه وهو في موضع المنع
لضعف دليله ومذهب جماعة النجاة ان العامل
في المستثنى هو القيام معنى الاستثناء بها والعامل
ما به يتقوم المعنى المقصود ولكونها نافية عن

كان

فان قيل قد يقال ان مقتضى
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
فان قيل قد يقال ان مقتضى

فان قيل قد يقال ان مقتضى
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
فان قيل قد يقال ان مقتضى

كان جرف لثاء نايب عن نادى وهو الحق
سلمنا لكن منع عدم جواز اجتماع العاملين
على المفعول الوحيد فانهم لم ينقلوا الحق بعينه
بما وانما ذكر كبحر الامية رضى الله عنه اسم
جاءها على المؤثرات الحقيقية وضعف
وقد جوزوا في العلل الشرعية الاجتماع الكوفا
معرفة والعلل الاعرابية كذلك فانما
مع علامات وما نقل عن سيويه من النص
ان عليه لاجحة فيه مع انه قد عود فرضنا
على الجواز وقول القراء في باب المتنازع مشهور
وقد حكم فيه بالتشريك بين العاملين في العمل
اذا كان مقتضاها واحدا كاعطاني واكرمت
الامير واعطيت واكرمت الامير فالفعل
في المثالين مشتركان في رفع الفعل
المفعول من غير تنازع ووافقه على ذلك

فان قيل قد يقال ان مقتضى
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
فان قيل قد يقال ان مقتضى

فان قيل قد يقال ان مقتضى
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
فان قيل قد يقال ان مقتضى

فان قيل قد يقال ان مقتضى
الاعتناء بالاعتناء بالاعتناء
فان قيل قد يقال ان مقتضى

بعض محقق المتأخرين مستدلا عليه باصالة الخوار
 وانقضاء المانع سوى توقع توارده المؤثر على اثر
 واجد وهو مدفوع بان العامل عندهم كالعلو
 ويجوز تعدد العلامات قال ويدل على جواز
 من حيث اللغة انهم يخبرون عن الشيء الواحد
 بامر من متضادين نحو هذا جلدوا ماض ولا يجوز
 خلوهما عن الضمير اتفاقا فانما في كل واحد منهما
 بخصوصه او في احدهما عينه دون الاخر
 بينهما من واحد بالاشتراك والاول باطل
 لانه يقتضون كل واحد منهما يحكم ما به
 على المبتدأ وهو جمع بين الضدين والثاني
 يستلزم انقضاء الخبرية عن الحال من الضمير
 واستقلال ما فيه الضمير بها وهو خارج عن الخبرية
 والثالث هو المصطلح ايد بجواب سيبويه
 زيد وذهب عن الطرفين والعامل في اللغة
 هو العامل

هو العامل في الوصف ولا يذهب عليك ان
 هذا الحكم المنقول عن سيبويه هنا يخالف ما نقل عنه
 ثم من النقص على عدم الجواز وقد نقل هذا الحكم ايضا
 بحجة الائمة عن تحليل سيبويه ونقل عن
 القول بان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف
 وارضاه الجواب عن الخامس ان الاستثناء
 انما وجب جوعه الى ما يليه دون ما تقدمه
 لان تعليله بالامر ينقض المعافاة وانقضاء
 فائدة مفاد القايل اذا قال لك عند عشرة درهم
 الادرهمين كان المضموم من اللفظ الاقرار
 بالثانية فاذا قال عقيب ذلك الادرهما راجع قرار
 الى تسعة لكونه محترجا من الدرهمين اللذين وقع
 استثناءهما من العشرة فلو عاد الدرهم المستثنى
 مع ذلك الى العشرة لكان وجوده كعدمه لا حرج
 من هذا ما نقلوه ولم يقدروا غير ما استفدناه
 من الاستثناء

لا يفتنى مجازية بيان ان الجواز لازم من
عدم التخصيص ارجع فما يستلزمه التخصيص لكونه الاول

فلا ان اللفظ العام حقيقة في العموم فاستعماله
في الخصوص مجاز كما عرفت وهو ظاهر وانما الثاني
فلا ان تخصيص الضمير مع بقا المرجع على عومه
يجعل مجازا اذ وضعه على المطابقة للمرجع فاذا
خالفه لم يكن جازيا على مقتضى الوضع وكان سلوكا
به سبيل الاستحسان فان من انواعه ان يلفظ
معناه الحقيقي ويضيق المعنى المجازي وما
يخفى فيه منه اذ قد فرض ارادة العموم بالطلاق
وهو المعنى الحقيقي له واريد من ضميره المعنى
المجازي اعني الرجعيات واذا ظهر هذا فلا
في الحكم بترجيح احد المجازين على الاخر من مرجح
والظن اشفاقه فيجب الوقف فان قلت تخصيص
العام اعني المظهر وصير ورت مجازا يستلزم
تخصيص الضمير وصير ورت مثله ولا كذلك
العكس فان تخصيص الضمير لا يقدح في العام

ولا يفتنى

هذا هو المعنى المجازي وهو الذي لا يفتنى
فان اللفظ العام حقيقة في العموم فاستعماله
في الخصوص مجاز كما عرفت وهو ظاهر وانما الثاني
فلا ان تخصيص الضمير مع بقا المرجع على عومه
يجعل مجازا اذ وضعه على المطابقة للمرجع فاذا
خالفه لم يكن جازيا على مقتضى الوضع وكان سلوكا
به سبيل الاستحسان فان من انواعه ان يلفظ
معناه الحقيقي ويضيق المعنى المجازي وما
يخفى فيه منه اذ قد فرض ارادة العموم بالطلاق
وهو المعنى الحقيقي له واريد من ضميره المعنى
المجازي اعني الرجعيات واذا ظهر هذا فلا
في الحكم بترجيح احد المجازين على الاخر من مرجح
والظن اشفاقه فيجب الوقف فان قلت تخصيص
العام اعني المظهر وصير ورت مجازا يستلزم
تخصيص الضمير وصير ورت مثله ولا كذلك
العكس فان تخصيص الضمير لا يقدح في العام

ولا يفتنى مجازية بيان ان الجواز لازم من
عدم التخصيص ارجع فما يستلزمه التخصيص لكونه الاول
واحد والثاني مقتضى قلت هذا مبني على ان
وضع الضمير لما كان المرجع ظاهريا حقيقة
له المايراد بالمرجع وان كان مجازيا له فانه
يحقق الجواز في الضمير ايم على تقدير تخصيص العام
لكونه مراد به خلاف ظاهر المرجع وحقيقة
وذلك خلاف التحقيق والظاهر ان وضعه
لما يراد بالمرجع فاذا اريد بالعام المخصوص
لم يكن الضمير عاما ليلزم تخصيصه وصير
مجازا فليس هناك المجاز او ليدل على التقديرين
وما قيل من ان اللازم لعدم التخصيص هو الاظهار
لان التقدير في الانية وبعولة بعضه
وكذا في نظرها وانما مع التخصيص هو الاظهار
وقد تقتضيات التخصيص حين ان الاظهار فضيلة

هذا هو المعنى المجازي وهو الذي لا يفتنى
فان اللفظ العام حقيقة في العموم فاستعماله
في الخصوص مجاز كما عرفت وهو ظاهر وانما الثاني
فلا ان تخصيص الضمير مع بقا المرجع على عومه
يجعل مجازا اذ وضعه على المطابقة للمرجع فاذا
خالفه لم يكن جازيا على مقتضى الوضع وكان سلوكا
به سبيل الاستحسان فان من انواعه ان يلفظ
معناه الحقيقي ويضيق المعنى المجازي وما
يخفى فيه منه اذ قد فرض ارادة العموم بالطلاق
وهو المعنى الحقيقي له واريد من ضميره المعنى
المجازي اعني الرجعيات واذا ظهر هذا فلا
في الحكم بترجيح احد المجازين على الاخر من مرجح
والظن اشفاقه فيجب الوقف فان قلت تخصيص
العام اعني المظهر وصير ورت مجازا يستلزم
تخصيص الضمير وصير ورت مثله ولا كذلك
العكس فان تخصيص الضمير لا يقدح في العام

بعدما قرأناه اذ الحاجة الى الضمائر البعير بل
 يجوز بالضمير عنه فالقارضا هو من الضمير
 والمجاز والظنساويهما وان ذهب عنهم الى
 تبيان التخصيص حيث لا يكون بات
 تخصيص الضمير مع بقاء عموم ما هو له يقتضي
 الضمير للرجوع اليه وانه باطل وجوابه منع بطلان
 المخالفة مطلقا كيف وباب المجاز واسع وحكم
 الاستحسان شائع تحت الشئ ومتابعيه
 ان اللفظ عام فخرج اجله على عموم ما لم يدل
 على تخصيصه دليل ومجرد اختصاص الضمير
 العائد في الظن اليه لا يصلح لذلك لان
 كلاهما اللفظ مستقلين اسه فلا يلزم من
 خروج احدهما عن ظاهره وصير وتجاز
 خروج الآخر وصير وتكذلك وكما هو
 المنع من عدم الصلاحية فان اجل الضمير

على حقيقة

هذا هو الوجه في تخصيص الضمير
 بالضمير عنه فالقارضا هو من الضمير
 والمجاز والظنساويهما وان ذهب عنهم الى
 تبيان التخصيص حيث لا يكون بات
 تخصيص الضمير مع بقاء عموم ما هو له يقتضي
 الضمير للرجوع اليه وانه باطل وجوابه منع بطلان
 المخالفة مطلقا كيف وباب المجاز واسع وحكم
 الاستحسان شائع تحت الشئ ومتابعيه
 ان اللفظ عام فخرج اجله على عموم ما لم يدل
 على تخصيصه دليل ومجرد اختصاص الضمير
 العائد في الظن اليه لا يصلح لذلك لان
 كلاهما اللفظ مستقلين اسه فلا يلزم من
 خروج احدهما عن ظاهره وصير وتجاز
 خروج الآخر وصير وتكذلك وكما هو
 المنع من عدم الصلاحية فان اجل الضمير

على حقيقة التي اصلها المطابقة للرجوع
 يستلزم تخصيص المرجح لكن لما كان ذلك مقتضا
 للتحيز في لفظ العام فلا يجدى الغرض من
 مجازية الضمير بتقدير اختصاص التخصيص به
 وبقاء المرجح على حاله في العموم كما يمكن ثم وجب
 ترجيح لا جد المجازين على الآخر لاجرم وجب
 التوقف **مسألة** لا يثبت في جواز تخصيص العام
 بمفهوم الموافقة وفي جوازها هو جهة مفهوم
 المخالفة خلاف والاكثر من على جواز وهو
 الاقوى لنا انه دليل شرعي عارض مثله وفي
 العمل جمع بين الدليلين فخرج تحت المخالف
 بان الخاص انما يقدم على العام لكونه دلالة
 على ما يحتج اقوى من دلالة العام على خصوص
 ذلك الخاص وارجحية الاقوى ظاهرة وليس
 الامر هنا كذلك فان المنطوق اقوى دلالة

انما هو المقصود من تخصيص الضمير
 بالضمير عنه فالقارضا هو من الضمير
 والمجاز والظنساويهما وان ذهب عنهم الى
 تبيان التخصيص حيث لا يكون بات
 تخصيص الضمير مع بقاء عموم ما هو له يقتضي
 الضمير للرجوع اليه وانه باطل وجوابه منع بطلان
 المخالفة مطلقا كيف وباب المجاز واسع وحكم
 الاستحسان شائع تحت الشئ ومتابعيه
 ان اللفظ عام فخرج اجله على عموم ما لم يدل
 على تخصيصه دليل ومجرد اختصاص الضمير
 العائد في الظن اليه لا يصلح لذلك لان
 كلاهما اللفظ مستقلين اسه فلا يلزم من
 خروج احدهما عن ظاهره وصير وتجاز
 خروج الآخر وصير وتكذلك وكما هو
 المنع من عدم الصلاحية فان اجل الضمير

هذا هو الوجه في تخصيص الضمير
 بالضمير عنه فالقارضا هو من الضمير
 والمجاز والظنساويهما وان ذهب عنهم الى
 تبيان التخصيص حيث لا يكون بات
 تخصيص الضمير مع بقاء عموم ما هو له يقتضي
 الضمير للرجوع اليه وانه باطل وجوابه منع بطلان
 المخالفة مطلقا كيف وباب المجاز واسع وحكم
 الاستحسان شائع تحت الشئ ومتابعيه
 ان اللفظ عام فخرج اجله على عموم ما لم يدل
 على تخصيصه دليل ومجرد اختصاص الضمير
 العائد في الظن اليه لا يصلح لذلك لان
 كلاهما اللفظ مستقلين اسه فلا يلزم من
 خروج احدهما عن ظاهره وصير وتجاز
 خروج الآخر وصير وتكذلك وكما هو
 المنع من عدم الصلاحية فان اجل الضمير

من المعلوم ان كان المعلوم خاصا فلا يصح المعاني
 من المعلوم وان كان المعلوم خاصا فلا يصح المعاني
 كون دلالة العام بالشبهة الى خصوصية الخاص
 اقوى من دلالة مفهوم المخالفة مطلقا بل الحق
 ان اغلب صيغ المعلوم التي هي حجة او كفا
 لا تقصر في القوة على دلالة العام على خصوصية
 الافراد سيما بعد شيوخ تخصيص العمومات
 لا خلاف في جواز تخصيص الكتاب
 بالخير المتواتر ووجهنا ايضا واما تخصيصه
 بخير الواحد على تقدير العمل به فلا ريب في
 مطلقا وبه قال العلامة وجمع من العلامة و
 الحق من الشيخ وجماعة منهم ان كان مطلقا
 وهو مذهب السيد فانه قال في انشا
 كلامه على اننا لو سلمنا ان العمل قدور الشرع
 به لم يكن في ذلك دلالة على جواز التخصيص

بما ومن الناس من قتل فاجازه ان كان العام
 ختم قبل دليل قطعي متصلا كان او منفصلا
 وقيل ان كان العام قد ختم بدليل منفصل
 كان قطعيا او ظاهريا وتوقف بعض والميل
 المحقق لكنه بناء على منع كون خبر الواحد دليلا
 على الاطلاق لان الدلالة على العمل بالاجماع
 على استعماله فيما لا يوجد عليه دلالة فاذا وجد
 الدلالة القرآنية سقط وجوب العمل بها لئلا
 دليلان تعارضا فاعمالها ولو وجب اول
 ولا ريب ان ذلك لا يحصل الا مع العمل
 بالخاص اذ لو عمل بالعام لبطل الخاص فلفي بالمرة
 استحجوا الدنع بوجوب احدهما ان الكتاب
 قطعي وخبر الواحد ظني والظن لا يعارض
 القطع لعدم مقاومته له فيلغى والمتاخي
 انه لو جاز التخصيص لجاز الشيخ ايضا والمتا

ان كان العام قد ختم بدليل منفصل
 كان قطعيا او ظاهريا وتوقف بعض والميل
 المحقق لكنه بناء على منع كون خبر الواحد دليلا
 على الاطلاق لان الدلالة على العمل بالاجماع
 على استعماله فيما لا يوجد عليه دلالة فاذا وجد
 الدلالة القرآنية سقط وجوب العمل بها لئلا
 دليلان تعارضا فاعمالها ولو وجب اول
 ولا ريب ان ذلك لا يحصل الا مع العمل
 بالخاص اذ لو عمل بالعام لبطل الخاص فلفي بالمرة
 استحجوا الدنع بوجوب احدهما ان الكتاب
 قطعي وخبر الواحد ظني والظن لا يعارض
 القطع لعدم مقاومته له فيلغى والمتاخي
 انه لو جاز التخصيص لجاز الشيخ ايضا والمتا

نامیخ

ما بين في القوى فليسا مثل حجة المفضلين
 ان الخاص ظني والعام قطعي فلا تعارض
 الا ان ينعقد اليام وذلك عند الفرقة الاولى
 بان يدل دليل قطعي على تخصيصه فيعبر
 مجازا وعند الفرقة الثانية بان يخص
 لان المخصص بالمنفصل مجازا عند هاد والمقتضى
 والقطعي يترك بالظني اذا اصفى الجوز
 اذا بقي قطعي لان سببه الى جميع مراتب
 الجوز بما يجوز سواه وان كان ظاهرا
 في الباقي فارتفع مانع القطع والجواب
 بمثل ما تقدم فان التخصيص يقع في الدلالة
 وهي ظنية فلا ينافي قطعية المتن واخرج
 المتوقف بان كلاهما قطعي من وجه آخر
 من وجاه آخر كما ذكرنا في تعارض فوجب
 التوقف والجواب بوجه الخبر بان في اعتبار

فانما التحقيق في الحقيقة هو ان يكون العلم بالحقائق
هو ان يكون العلم بالحقائق هو ان يكون العلم بالحقائق

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

جما بين الدليلين واعتبار الكتاب ابطال الخبر
 بالكلية والجمع اولى من ابطال هذا ورفع ما
 الحق هنا يعلم مما ذكر في جملة من خبر الاخبار
 انشاء الله تعالى **الحاصل** في بناء العام على الخاص
 اذا ورد عام وخاص متافيا الظاهر فاما ان
 يعلم تاريخهما او الاول اما متراين او لا
 والثاني اما تقدم العام والخاص فلهذا
 اقسام اربعة الاول ان يعلم الاقوال بحجج
 ح بناء العام على الخاص بخلاف قوله الثاني
 ان يتقدم العام فان كان ورود الخاص
 بعد حضور العمل بالعام كان نسخا له وان كان
 قبله بى على جواز تاخير بيان العام من جوزه
 جملة تخفيصا وبينا لك الاول وهو الحق
 وغير المجوز بين قابل بان يكون ناسخا وهو
 من لا يشترط في جواز النسخ حضور وقت

العمل

وهذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

العمل وبين رادله وهم المناهضون من الشيخ قبل
 حضور الوقت وسياتي تحقيق ذلك الثالث
 ان يتقدم الخاص ولا قولك العام بين
 عليه ايضا واما للحقوق والعلامات واكثر
 الجمهور وقال قوم انه يكون ناسخا الخاص
 وعنه الحق الى الشيخ وهو الظاهر من كلام
 علم الهدى وصريح ابي المكارم من زهري
 لنا انهما دليلان بقا صا والعل بالعام
 يقتضي العلم الخاص ان كان ودوره قبل
 حضور وقت العمل ونسخه ان كان
 بعد ولا كذلك العمل بالخاص فانه انما
 يقتضي دفع دلالة العام على بعض جزئياته
 وجعله مجازا فيما عداه وهو حين عند
 ذنبك الحذر وبين فكان اولى بالترجيح
 وما يق من ان العمل بالعام على تقدير

وهذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه
 ولا يمتنع عليه ولا يمتنع عليه

في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه

التأخير عن وقت العمل بالخاص يقتضي نسخا والتأخير
تخصيص في الزمان فليس التخصيص في اعيان
العام بأول من التخصيص في زمان الخاص
فضعف ذلك لان مرجعية الشيخ بالنسبة
الى التخصيص بالمعنى المعروف لا مساع لا تكاها
وتجوز الاشتراك في معنى التخصيص نظرا
الى المعنى لا يقتضي المساواة كيف وقد بلغ
التخصيص في الشيع والكثرة الى حد قيل
معه ما من عام الا وقد خسر كل من حجة
القول بالشيخ وجهان أحدهما ان القائل
اذا قال اقتل زيدا ثم قال لا تقتلوا المشركين
فهو بمثابة ان يقول لا تقتل زيدا ولا
عمرو الى ان ياتي على افراد واحد بعد
واحد وهذا اختصار لذلك المصنوع والجل
لذلك المفصل ولا شك انه لو قال لا تقتل

في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه

في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه

زيدا لكان ناسخا لقوله اقتل زيدا فكذا ما هو
بمثابته والثاني ان التخصيص للعام بيان
له كيف يكون مقدا عليه والجواب عن الاول
الشيخ والمشاوي فان بتقدير الجزئيات وذكرها
بالخصوصية يمنع من تخصيص بعضها لما فيه
من المناقضة بخلاف ما اذا كانت مذكورة
باللفظ العام فان التخصيص مع ممكن فلا يصار
الى الشيخ لما بيناه من اولية التخصيص بالنسبة
اليه لان الشيخ دفع التخصيص لا رفع فيه
واما هو دفع والدفع امور من الرفع و
عن الثاني بان استبعاد محض اذ لا يمنع ان
يركلام ليكون بيانا للمراد بكلام اخر
بعد وتحقيقه انه يتقدم ذاته ويتأخر
وصف كونه بيانا ولا يصرفه اذا عرفت
هذا فاعلم ان الحق عند نقله القول

في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه
في تخصيصه في زمانه

هذا هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان
 ما قبله من وجهين احدهما انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد

بالشيخ هنا عن الشيخ عليه السلام لا يحسن تأخير البيان
 وكان ينبغي ان يذكر به عدل جواز اخلاص ارادة
 التخصيص من دليل عليه مقارن له وان كان
 قد تقدم عليه ما يصلح للبيان والا فلا معنى
 لجعل صورة التقديم من تأخير البيان والحوار
 من هذا التعليل اولا انا لا نسلم عدل جواز
 تأخير البيان وثانيا اننا على تقدير سقوط الخاص
 لا يكون البيان متأخرا ولم يتغير من الشك

شك هنا لا يحتاج على ما صار اليه ولعله يحتاج
 الشيخ فانهما يشترطان الاقتران في التخصيص
 القسم الرابع ان يجعل التاريخ وعندنا انه
 يعمل بالخاص ايضا لا يترك الجرح في العام عن
 احدا لا قسم السابقة وقد بينا ان الحكم
 في جميع العمل بالخاص وما قيل ان الخاص
 المتأخر ان ورد قبل حصول وقت العمل بالعام

انما هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان
 ما قبله من وجهين احدهما انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد

هذا هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان
 ما قبله من وجهين احدهما انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد

كان مختصا وان ورد بعد كان ناسخا
 وح فان كان اقطاعيين او ظنيين او العام
 ظنيا والخاص قطعيا وجب ترجيح الخاص
 على العام لترده بين ان يكون مختصا
 او ناسخا وان كان العام قطعيا والخاص
 ظنيا فاما ان يكون الخاص مختصا او
 ناسخا وعلى الاقل يعمل بالخاص ايضا وعلى امام
 الثاني فلا يجوز بل يكون من رد ما تقدم
 ترده الخاص مع جعل التاريخ بين ان
 يكون مختصا وبين ان يكون ناسخا مقبولا
 وبين ان يكون فكيف يقدم والحال هذا

على العام فغير ان احتمال الشيخ معلق على
 ورود الخاص بعد حصول وقت العمل ولا
 احتمال التخصيص مطلق فع جعل الحال لا
 يعلم حصول الشرط والاصل يقتضي عدمه

انما هو الوجه الثاني في رد ما ذهبوا اليه من ان
 ما قبله من وجهين احدهما انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد
 والآخر انما هو وجه آخر وهو انما هو وجه واحد

الى ان يدل على وجوده دليل والمشرط غيره
 عند عدم شرطه فلا يصلح احتمال النسخ لمعاد
 احتمال التخصيص لا يقال هذا معارض بمثل
 فيقول ان احتمال التخصيص مشروط بوقوع
 الخاص قبل حضور وقت العمل وذلك غير
 معلوم حيث يحمل الحال فيتمسك في نفسه
 بالاصل ويلزم منه نفي الشرط الذي هو التخصيص
 لا نأقول قد علم ما قدمناه رجحان التخصيص
 على النسخ وانما اذا تردد الامر بينهما يكون التخصيص
 هو المقدم ولا يشار الى النسخ الا حيث
 يمنع التخصيص كما في صورة تأخير الحاضر عن
 وقت العمل فان التخصيص يمنع لا استلزام
 تأخير البتة عن وقت الحاجة وهو غير جائز
 وهذا يقتضي المصير الى التخصيص حيث لا يدل
 على خلافه دليل فالأشترط انما هو في

فإن كان الشرط
 في العمل
 فيكون
 التخصيص
 هو المقدم

الشرط
 في العمل
 عند
 الدول

في العدول عنه لا يعرف اليقين انه مع جمل
 الحال لا يعلم حصول المانع فوجب الحكم بالتفسير
 ولئن سلمنا مساو على اجتماعين فلا اشكال
 منقش بما اذا كان العام قطعيا والخاص
 ظاهريا فيختص التوقف بما اذا ما عدا من الصور
 خالص من هذا النوع ومع فلا وجه لتبطل
 التوقف في تقديم الخاص بقول مطلق
 لتدبره بين ما ذكر من الامور بل يستثنى
 هذه الصورة من البين ويبقى الحكم بالتقديم
 على حاله في الباقي ولعل هذا المعنى هو
 مقصود القائل وان قصرت العبارة
 عن تاديبه الا ان سوق كلامه ياباه هذا
 وينبغي ان يعلم ان اثر هذا الاشكال على
 تقديم بقية عند اصحابنا سهل اذا لفظ
 ان جمل التابع لا يكون الا في الاخبار

تقديم
 في العمل
 فيكون

عبارة

واجتمعت النسخ انما يتصور في النبوة من هو
 قليل عندهم كما لا يخفى قال المرتضى رضي الله
 عنه عند ذكر احتمال التأخير وارتفاع
 العلم بتقديم احدهما او تأخيره وهذا لا
 يليق بجمود الكتاب فان تاريخ نزول آيات
 القرآن مضبوط بحسب ولا خلاف فيه وانما
 يقع تقدير في اجزاء الاحاد لانها هي التي
 ربما عرض فيها هذا ومن لا يذهب الى
 العمل بالاجزاء الاحاد فقد سقطت عنه
 كلفة هذه المسئلة فان يحكم فيها بطريق
 طريق الفرض والتقدير والذي يقع
 في نفوسنا اذا فرضنا ذلك التوقف
 عن البناء والرجوع الى ما يدل عليه الدليل
 من العمل باحدهما انتهى كلامه وما ذهب
 من التوقف هنا هو مذهب من قال بالنسخ

في القسم السابق

١٢٧
 في القسم السابق ووجه بعد ما حفظه البناء
 على مذهبه هناك ظاهر لدوران الخلاف
 بين ان يكون محققا او مسنونا ولا
 ترجيح لاحدهما فيوقف **المطلب الرابع**
 في المطلق والمقيد والمجمل والمبين
اسل المطلق هو ما دل على شايع في
 جنسه بمعنى كونه حصة محتملة لخص
 كثيرة ما يندرج تحت امر مشترك والمقيد
 خلافه فهو ما يدل على شايع في جنسه
 وقد يطلق المقيد على معنى اخر وهو ما
 اخرج عن شايع مثل رقبة مؤمنة فانها
 وان كانت شايعة بين الرقيات
 المؤمنات لكنها اخرجت من الشايع
 بوجه ما من حيث كانت شايعة بين
 المؤمنات وغير المؤمنات فاذيل ذلك

المطلق هو ما دل على شايع في جنسه
 المقيد هو ما دل على شايع في جنسه
 المجمل هو ما دل على شايع في جنسه
 المبين هو ما دل على شايع في جنسه

ظفر

احتمال الحق في المعين بارادة الذنب اعرف
 كونه افضل الافراد او بارادة الوجوب
 التحيز وكذا لو لم يكن احتمال الحق مما ذكرناه
 مستفيا ولكنه كان مرجحا بالنسبة الى

۵۲
فیضہ طوبیہ فرید الدین گیلانی

ایرانیان را از این لغت فارسی بنویسند

في هذا الموضع من الكتاب
 في بيان ما هو المقيد بالطلاق
 في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم

الى الجوز في لفظ المقيد المطلق بارادة المقيد به
 اما مع تساوي الاحتمالين فيشكل الحكم بترجيح احد
 الجازين بل يحصل التعارض المتعقبي للتساوي وقد
 التوقف وبقي المطلق سليما من المعارض وقد
 اشار الى بعض هذا الاشكال في النهاية والهاب
 عن ما يرجع الى حمل على المقيد يقتضي بقاء البراءة
 والخروج من العدة بخلاف ابقائه على الطلاق
 فانه لا يحصل معه ذلك اليقين وقد اخذ عنهم
 دليلا على الحكم مستند مع الدليل المخبر غير
 نرضى للاشكال وهو كما ترى ولما اشرنا
 فلا يفرج من التخصيص في المعنى فان المراد من
 المطلق كقربة مثلا اى فرد كان افراد المنة
 في نصير عاما الا انه على المبدل وبصير قتيدها
 بجو المنة تخصيصا واخرها البعض المتبقيات
 من ان يصلح بدلا فالقتيد يرجع الى نوع

في هذا الموضع من الكتاب
 في بيان ما هو المقيد بالطلاق
 في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم

في هذا الموضع من الكتاب
 في بيان ما هو المقيد بالطلاق
 في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم

من التخصيص متى قيد اصطلاحا فحكم حكم
 التخصيص وكان الخاص المتأخر بيان بيان
 للمعاد المتقدم وليس ناسخا فكذا المقيد متأخر
 ايجع الذهاب الى كون ناسخا مع التأخر بانه
 لو كان بيانا للمطلق لكان المراد بالمطلق
 هو المقيد فوجب ان يكون مجازا فيه وموقع
 الدلالة ولها من تنفية المطلق كدلالة له على
 مقيد خاص والجواب ان المعنى المجازي انما
 يهتم من اللفظ بواسطة القرينة وهي ههنا
 للمقيد فوجب حصول الدلالة فالنهم بعد ما قبله
 وما ذكره من انما يوجب حصوله قبل
 وليس الامر كذلك وسياتي لهذا مزيد تحقيق
 عن غير قريب الثاني ان تجد موجبه ما منفيين
 فيعمل بهما معا اتفاقا مثل ان يقول في كفاك
 الظاهر لا يفتق المكاتب لا يفتق المكاتب

في هذا الموضع من الكتاب
 في بيان ما هو المقيد بالطلاق
 في قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم

في قوله تعالى ولا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان

الكافر حيث لا يقصد الاستفراق كما في اشتراك
 فلا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 يختلف موجبها كما اطلاق الرقبة في كفارة الطهارة
 وتقيدها في كفارة القتل وعندنا ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 المقتدى لعدم مقتضى له وقد ذهب كثير من مخالفتنا
 الى ان يجرى عليه قياسا مع وجود شرائطه وبقا
 نقل عن بعضهم ايجل عليه مطلقا وكلاهما باطل
 لاسيما **الحيز** اصل الحمل هو ما يتضح وانما يكون
 فعلا ولقطا مفردا او مركبا اما الفعل بحيث لا
 يقتصرن به ما يدل على وجبه وقوعه واما اللفظ
 للمفرد فكما المشترك لتردده بين معانيه اما
 بالاصالة كالعين والقمر واما بالاعلال كالحمار
 المتردد بين الفاعل والمفعول اذ لو لا المعادل
 لكان مختصا بكسر الهمزة للمفاعل وبالفتح للمفعول
 فينتفي اجمال واما اللفظ المركب فكقوله تعالى

لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان

في قوله تعالى ولا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان

في قوله تعالى ولا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان

او ينفذ الذي بيده عقدة النكاح لتردده بين
 الزوج والولي وكما في مرجع التبرج حيث تقدم
 اذ ان يصلح لكل واحد منهما اخوة به زيد وعمر
 فتردده لتردده بين زيد وعمر وكما لم يخص
 بعمول الحق قوله تعالى واحل لكم ما وراءكم
 ان تبتغوا باموالكم محصنين وان تقيسوا
 العمل بالحصان مع العمل برأويحيا لجمال فيما
 اجل وقوله تعالى احل لكم بهيمة الانعام الا ما يلبس
 عليكم اذ اعرفت هذا فمنا فوايد الا ولى ذهب
 السيد المرتضى عن رضى الله عنه وجماعة من العامة
 الى ان اية التبرج هي قوله تعالى والمستارق
 والتسارق فافطعوا ايدهما بحلته باعتبار
 اليد وقيل باعتبار القطع ايدهما والكثرون
 على خلاف ذلك وهو ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 من لفظ اليد عند الإطلاق وهو حلة العنق

في قوله تعالى ولا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان
 لا يجرى اعتبارا لثالث ان لا يجرى اعتبارا لثالث ان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

الى المنكب فيكون حقيقة فيه وظاهر من حال الاستعمال
فلا اجمال وينبادر انهم من لفظ القطع البان للشي
عما كان متصلا به ففوق فيه قايين الاجمال كالحج
السيد بان اليد تقع على العضو بكاه وعلى
ابعاضه وان كان لها اسماء يخصها فيقولون
فوق صنت يدي في الماء الى الاشاجع والى الزند
والى المرفق والى المنكب واعطيت كذا بيدي
وانما اعطيت لانا مله وكذلك كتبت بيدي وانما
كتبت باصابعه قال وليس قولنا يدي يعني
يجري قولنا انسان كما ظنه قوم من انسان
يقع على حله يختص منها باسم فر غير ان يقع انسان
على ابعاضها كما تقع اسم يدي على كل بعض من هذا
العضو واجمع معتبر والقطع ايض مع ذلك بان
القطع يطلق على الابانة وعلى الجرح فيقال لمن
جرح يده بالسكين قطع يده فحصل الاجمال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

كل بعض

والجواب

والجواب عن الاول ان الاستعمال يوجد مع حقيقة
والجواز ولفظ اليد وان كان مستعمرا في معنى
والبعض ان الالتماس ما عدا الجمل منه موقوف
على صيغة القرنية وذلك لانه كونه مجازا فيه وتفرق
الذي ادعاه بين لفظ اليد ولفظ انسان غير
مقبول بل هما مشتركان في بناد الجمل عند
الاطلاق وتوقف ما سواها على القرنية
وان كان استعمال اليد في الابعاض متعارفا
دون الانسان فان ذلك لا يقتضي الاجمال بحرو

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في خلقه
دلائل على وحدانيته
وآياته على عظمته
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يكتفي به في معرفة المعنى بل لابد من معرفة اللفظ والمحل الذي هو في الحقيقة المعنى الذي هو في الحقيقة اللفظ

من التليل لا كاج اللفظ في المعنى فيه المعنى ظاهر
مطلقا وقيل ان كان الفعل المنفي غير كافي
لا مثله للذكرة او لغويا اذ احكم ولجود في الحال
وان كان لغويا اكثر من حكم فهو محمول على الحق

انما اجمال مطلقا وفاقا لا كقولنا ان ثبت كون
حقيقة شرعية في الصحيح ولا صيام صحيحا وفي
المسكن من هذه الافعال كان معناه لا صلو
صحيحة ولا صيام صحيحا وفي المسكن

باعتبار فوات الشرط والجن وفي الخبر الشافعي
فتعين للاداة فلا اجمال وان لم يثبت
حقيقة شرعية كما هو اللفظ وقدمي فان ثبت
لي حقيقة عرفية وهو ان مثله يقصد منه

نفي الفائدة والحبد ويحوى علم الامانة
ولا كلام الا ما افاد وطاعة الامه كان
متعينا اليك ولا اجمال ولو فرض ان شافعي

بما لا يخفى من ان اللفظ لا يكتفي به في معرفة المعنى بل لابد من معرفة اللفظ والمحل الذي هو في الحقيقة المعنى الذي هو في الحقيقة اللفظ

ايضا فاللفظ اثر محيل الى نفي العضة ومن الكمال ان
ما لا يبيع كالعدم في عدم الجودي بخلاف ما لا
يكل فكان اقرب المجازين الى الحقيقة المتقدمة

وكان ظاهرا فيه فلا اجمال لا يقال هذا اثبات
اللفظ بالترجيح وهو بطلاننا نقول ليس منه
واما هو ترجيح احد المجازات بكثرة التعارف

ولذلك يقال هو كعدم اذا كان بلا منفعة
اجتراح الا قولون بان العرف في مثله مختلف
فيهم منه نفي الحقيقة فان نفي الكمال الخي فكل

متردة ايهما ولزم الاجمال والجواب ان
اختلاف العرف واللفظ ان كان قايما فاما
هو اعتبار اختلافهم في اثره في النتيجة او
في الكمال فكل من احب مذهبه يحمله على ما هو

الظاينة عنده لا اثر متردة بينهما فهو عند
لا يحمل الا انما عند كل في شيء ولو تنزلنا الى

تسليم تردده بينهما فلو هما على التواء لم يلحق
 راجح لما ذكرنا من اقربته الى الذات تحته المقتل
 ان استقاء الفعل الشرعي ممكن بفواته بل هو
 جزئ فجزئ التقي فيه على ظاهره ولا يكون هناك
 اجمال وكذا مع اتحاد حكم الدعوى فانه يجب فيه
 التقي اليه وهو شرط واما اذا كان له حكمان
 الفصيلته والجزاء فليس احدهما اولي من الآخر
 فيحصل الاجمال والجواب فاما قد مناه فلا
 الثالثة كثر الناس على انزاج اجمال في التخرم
 المضاف الى الاعيان بخبر قوله تعالى جرمت
 عليكم اثماتكم وخالف فيه البعض والحق الاول
 لنا من ان استقرا كلام العرب علم ان مرادهم
 في مثله حيث يطلعون انما هو محتمل الفعل المقتل
 من ذلك كالاكل في المأكول والشرب في المشروب
 واللبس في اللبوس والوطي في الموطون فاذا

في قوله تعالى جرمت عليكم اثماتكم
 اثماتكم هي الذنوب والجرم هو المعصية
 والاثم هو العيب والجرم هو المعصية
 والاثم هو العيب والجرم هو المعصية
 والاثم هو العيب والجرم هو المعصية

فيل

فاذا قيل حرم عليكم الخنزير والحمار والجور
 الامهات فم ذلك سابقا الى العلم عن فموت
 الدلالة فلا اجمال اخرج المخالف بان يحرم العين
 غير معقول فلا بد من اضرار فعل يعجز متعلقا
 له والافعال كثيرة لا يمكن اضرار الجميع لان ما يقدر
 للضرورة يقدر بقدرها فتعين اضرار البعض
 ولا دليل على خصوصية شيء منها فالدلالة على
 البعض المراد غير واضحة وهو معنى الاجمال
 الجواب لمنع من عدم وضوح الدلالة على ذلك
 البعض لما عرفت من دلالة العرف على ارادة
 المقسم من مثله **اللبس** المبين بفيض الجمل فهو
 متصفح الدلالة سواء كان بنفسه بخبر والله بكل
 شيء عليم او بواسطة الغير ويستوي ذلك الغير
 مستبنا وينقسم كالجمل الى ما يكون قولا مفردا او
 مركبا او ما يكون فعلا على الاصح وبعض

في قوله تعالى حرم عليكم الخنزير والحمار
 الخنزير والحمار هما من الامهات
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر

الناس خلاف في الفعل ضعيف لا يعين به القول
 ما مر الله سبحانه ومن الرسول صلى الله عليه وآله
 وهو كثير كقوله تعالى صفه فاقع لو نها الى اخره
 فانه بيان لقوله سبحانه ان الله يامركم ان تنجسوا
 بقره في اظهر الوجهين وكقوله صلى الله عليه وآله
 فيما سقت السماء العشر فانه بيان لمقدار الزكاة
 المأمور بآياتها والمفعول من الرسول صلى الله عليه وآله
 والاصولة فانه بيان لقوله تعالى واقموا
 الصلوة وحجبه فانه بيان لقوله تعالى والله
 على الناس حج البيت ويعلم كون الفعل بياناً
 بالضرورة من قصده واخرى بقتة كقوله صلى
 كما رأيتوني أصلي وخذوا عني مناسككم وحيثما
 بالدليل العقلي كما لو ذكر محلاً وقت الحاجة الى
 العمل ثم نقل فعلاً يصلح بياناً له ولم يصد عنه
 غيره فانه يعلم ان ذلك الفعل هو البيان والامر

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان الفعل هو البيان والامر
 وهو الوجه الثاني في بيان ان الفعل هو البيان والامر
 وهو الوجه الثاني في بيان ان الفعل هو البيان والامر
 وهو الوجه الثاني في بيان ان الفعل هو البيان والامر

تأخير عن وقت الحاجة اذا مرقت هذا فاعلم ان
 لا خلاف بين اهل العدل في عدم جواز تأخير
 البيان عن وقت الحاجة واما تأخير عن وقت
 الخطاب الى وقت الحاجة فاجازة قديمة مطلقاً
 ومنعاً اخر من مطلقاً وقصل المرتضى رضي الله
 عنه فقال الذي تدعي اليه ان الجمل من الخطاب
 يجوز تأخير بيانه الى وقت الحاجة والعموم لو كان
 باقياً على اصل اللغة في ان الظاهر مجاز ايضاً
 تأخير بيانه لانه في حكم الجمل واذا الشغل يعرف
 الشرع الى وجوب الاستغراق بظاهره فان يجوز
 تأخير بيانه وبكى العادة في النهاية عن بعض
 العادة بعد نقله الاقوال التي ذكرناها وعينها
 قول اخر هو جواز تأخير بيان ما ليس له ظاهر
 كالجمل وانما له الظاهر قد يستعمل في غيره كالمعام
 والمطلق والمنسوخ يجوز تأخير بيانه التفصيلي

هذا هو الوجه الثالث في بيان ان الفعل هو البيان والامر
 وهو الوجه الثالث في بيان ان الفعل هو البيان والامر
 وهو الوجه الثالث في بيان ان الفعل هو البيان والامر
 وهو الوجه الثالث في بيان ان الفعل هو البيان والامر

من تخصيصه المنع من جواز التأخير بالعام وعدم تأخره
المراد من البين احوال التفصيل او غيره بحيث يُقدَّران
وجماين في مخالفة لذلك القول اذ عظم فيه المنع لكل
بالظاهر اذ يريد منه خلاصه وكفى بالبيان الجواب

فدفع بان كلام السيد في الاحتجاج يعرب من

موافقتهم في كلا الوجهين وسأراه وكان العلامة

وَلَوْ تَقَوَّى الْخِطَابُ حَقَّ النِّظَرِ وَالْمَتَيْنِ لِحَالِ هَذَا

يقوى في نفسى هو القول الأول لما انما لا يمتنع

ما عاين الساجد صوفي في حكمة من ج

ولا يمشي عند العقوف ومصاة فيه بحسب علمها

كفرهم المكلف وتوطين نفسه على الفعل الوقت

الحاجة فان العرف وما يلحقه طاعة يترب الخواص

عليها وفيه مع ذلك تسهيل للفعل المأمور به

حجة للمنافين على عدم تأخير جواب بيان المجلد

بسم الله الرحمن الرحيم

بمخرج الخلف بفتح الخاء، قال سراج الدين، وبكسر الخاء، أو جهره، أنه منتهى
 غير السببان الخزم المكلف عن فعل كل واحد من الخزم المكلف المكلف
 والمثل المشهور بغير ترتيب، هذا الخزم، الخزم ما تترتب على الخزم على فعله من
 وبينه وبينه، والوارد فيمنتهى، ولكن يشبه المكلف في حاربه أو ما يجب
 كذا، غير مضطرب عليه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

١٦٨ جمالی بان قزوین گفت الخطاب هذا العام محسور

وهذا المطلق مقيد وهذا العلم سيخ وقد ان

الحق ولا يكاد يظهر منه وبين قول السيد بعد

امعان النظر ووالا الى حجة السمع فان السيد

لِيَقْبَلُ الصَّلَاةَ وَتُجْتَنَّبَ الْأُمُودُ لِيُقْبَلَ الْإِسْلَامُ

التي لا تفتقر النعم المأمورية والوقت الذي

ينسخ فيه عن وقت الخطاب وان كان مراد الخطاب

والعجب بعد هذا من رغبة العادة عن قول

السيد وموافقة لذلك القائل على محرابه

بيان المسوخ بمرع ما فيه من البعد والمخالفة

لما هو المعروف بينهم من اشتراط تأخير النسخ

حتى ان في مباحث الشيخ عده تسعاً من مباحث

متكال وجعله يعبر ويجهل للفرق

الحقيق في نسخ الامام ابو محمد جواد

مجلس

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the historical account, mentioning various figures and events.

[illegible]

بعينه ولنا الكتب لك تذكر بتفصيل ما قبله وتأنيبه
وتنبيه واسئلتها اليك عند توديعك فاعلمها
اليك عند استقرارك في ملك وايته فتأخير
العلم بتفصيل صفات العمل ليس بالكثير من تأخير قدر
المكلف على الفعل واخلاف في انه لا يجب ان يكون
في حال الخطاب قادرا ولا على سائر وجوه ان تكون
فكذلك العلم بصفة الفعل هذا ملخص كلامه في
الاجتهاد للشق الاول من مذهبه وهو جدي
واضح لا تراعى فيه واجتهاد على الثاني اعني منع تليخيز
بيان العام المخصوص بوجود ثلثة الاوقات
العام لفظ موصوف للحقيقة ولا يجوز ان يحاط
الحكيم بلفظ له حقيقة وهو لا يريد هاهنا من يريد
ان يدل في حال خطابه انه محتجوز باللفظ ولا
اشكال في فتح ذلك والعلّة في فتحه انه خطاب يريد
به عين ما وضع من غير دلالة قال والذي يدل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مدرسة للعلماء والطلاب
والله اعلم بالصواب

على ذلك انه لا يحسن ان يقول الحكم من غير فعل
 كذا وهو يد المديد والوعيد واقتل ذبدا
 يريد اجزء القرب الشديد الذي جرت العادة
 ان يستي قنار مجازا وان يقول رايت حمارا وهو
 يريد حمارا بليدا من غير دلالة قد دل ذلك ولما
 المعنى بان الحقيقة من غير ما لان الحقيقة يستعمل
 بلا دليل والحمار لا بد له من دليل وليس تاجر
 بيان الجمل جارا هذا الجمل لان المخاطب الجمل
 لا يرديه الا ما هو حقيقة فيه ولا يعدل به عما
 وضع له الا ترى ان قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 اراد به قدر المحض ما فلم ير الا ما في اللفظ
 حقيقة موصوع له وكذلك اذا قال له عندي
 شيء فامنا استعمل اللفظ الموصوع في اللغة
 لا جمال فيما وضعوه له وليس كذلك استعمال
 لفظ العموم وهو يد المحض لان اراد باللفظ

في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 اراد به قدر المحض ما فلم ير الا ما في اللفظ
 حقيقة موصوع له وليس كذلك استعمال
 لفظ العموم وهو يد المحض لان اراد باللفظ

اللفظ في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 اراد به قدر المحض ما فلم ير الا ما في اللفظ
 حقيقة موصوع له وليس كذلك استعمال
 لفظ العموم وهو يد المحض لان اراد باللفظ

ما لم يوضع له ولم يدل عليه دليل الثاني ان جمل
 التاجر يقتضي ان يكون المخاطب قد دل على
 الشيء بخلاف ما هو لان لفظ العموم مع جزمه
 يقتضي الاستغراق فاذا مخاطب به مطلقا لا يخ
 من ان يكون دل على على الخصوص وذلك
 يقتضي كونه دالما لا دلالة فيه او يكون قد
 دل على العموم فقد دل على خلاف مراده لان
 مراده المحض فكيف يدل عليه العموم
 محضه فان قيل انما يستقر كونه دالما عند
 الحاجة الى الفعل قلنا حضوره ما
 الحاجة ليس عوض في دلالة اللفظ على العموم
 فيه فامنا يدل الشيء يرجع اليه وذلك
 قائم قبل وقت الحاجة على ان وقت الحاجة
 انما يتبر في القول الذي يقتضيه تكليفنا
 فاما ما لا يتعلق بالتكليف من الاختيار

في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 اراد به قدر المحض ما فلم ير الا ما في اللفظ
 حقيقة موصوع له وليس كذلك استعمال
 لفظ العموم وهو يد المحض لان اراد باللفظ
 في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 اراد به قدر المحض ما فلم ير الا ما في اللفظ
 حقيقة موصوع له وليس كذلك استعمال
 لفظ العموم وهو يد المحض لان اراد باللفظ
 في قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة
 اراد به قدر المحض ما فلم ير الا ما في اللفظ
 حقيقة موصوع له وليس كذلك استعمال
 لفظ العموم وهو يد المحض لان اراد باللفظ

وضرب الكلام فيجب ان يكون تأخير بيان الجواب
 فيه عن وقت الخطاب الى غير من يستقبل
 الاوقات وهذا يؤدي الى سقوط الاستفادة
 من الكلام الثالث ان الخطاب وضع لانه
 ومن سمع لفظ العموم مع تحققه ان يكون
 مخصوصا ويثبت له في المستقبل لا يستفيد
 هذا الحال به شيئا فيكون وجوه كعدمه
 فان قيل يعتقد عموم شرط ان لا يحشر
 قلنا ما الفرق بين قولك وبين من يقول
 يجب ان يعتقد خصوصه الى ان يدل في المستقبل
 على ذلك لان اعتقاده للعموم مشروط ولا يكسر
 اعتقاده للخصوص وليس بعد هذا الا ان
 يقر بعتقده على الحد الامرين اما بالعموم او بالخصوص
 للخصوص ويظهر وقت الحاجة واما ان يدل
 على حاله فيعتقد العموم او يدل على الخصوص

فبطل

فيقول عليه وهذا هو من قول اصحاب الوقت
 في العموم قد صار اليه من به دليل لفظ العموم
 مستغرق بظاهره على اتبع الوجوه وهذا الجمله
 ما اخرج به على هذا الدعوى مما يغلب في قريته
 نقلناه بعين الفاظه على ما حفظه لما رآه
 من زيادة التقريب والجواب ما عن الاول
 فبالنقض بالنسخ او لا تقرين ان من شرط
 المسوخ كما اعتد فيه ان لا يكون موقفا
 بغاية يقتضي ارتفاعه حتى لا يحد الموت
 ما يعلم فيه العناية على سبيل الجملة وبحيث
 في تفصيلها الى دليل سمع نحو قوله دوا
 على هذا الفعل الى ان النسخة عنكم وح فلا
 من كون لفظ المسوخ ظاهرا في الدوام والما
 وبعد فمن نسخ يعلم ان المراد خلا ذلك
 اللفظ فقد استعمل اللفظ الذي لا يحق في

١٢٨

(مكرر) فيقول عليه وهذا هو من قول اصحاب الوقت
 في العموم قد صار اليه من به دليل لفظ العموم
 مستغرق بظاهره على اتبع الوجوه وهذا الجمله
 ما اخرج به على هذا الدعوى مما يغلب في قريته
 نقلناه بعين الفاظه على ما حفظه لما رآه
 من زيادة التقريب والجواب ما عن الاول
 فبالنقض بالنسخ او لا تقرين ان من شرط
 المسوخ كما اعتد فيه ان لا يكون موقفا
 بغاية يقتضي ارتفاعه حتى لا يحد الموت
 ما يعلم فيه العناية على سبيل الجملة وبحيث
 في تفصيلها الى دليل سمع نحو قوله دوا
 على هذا الفعل الى ان النسخة عنكم وح فلا
 من كون لفظ المسوخ ظاهرا في الدوام والما
 وبعد فمن نسخ يعلم ان المراد خلا ذلك
 اللفظ فقد استعمل اللفظ الذي لا يحق في

غير تلك الحقيقة من غير دلالة في الخطاب على المراد
 ومن هنا الجواب عن هذا القول الرطد
 المنع في الشيخ ايم كما حكينا من العلامة فاجب
 افتتان بناية الاجمال بالمسوخ فزار من هذا
 الحذر وروى يكن السيد ادعى الاجماع على خلاف
 هذه المقالة كما مر في المسارعة وجعله
 للرد على من منع تأخير بيان الجمل فقال قد اجبنا
 على ان نقول بحسن منه تأخير بيان مدة
 الفعل المأمور به والوقت الذي ينبغي فيه
 وقت الخطاب وان كان مراد بالخطاب لا
 اذا قال صلوا واد بذلك غاية معينة فالأمر
 اليها من غير تجاوزه لها من اد في حال الخطاب
 وهو من قوايد و مراد الخاطي به وهذا هو
 مذهب لقائلين يجوز تأخير بيان الجمل
 بحر ذلك عند احد بحر خطاب العربي بالتحية

هذا الجواب هو الجواب
 عن قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذ قالوا صلوا

فان لا
 في قوله تعالى

فان قالوا ليس يجب ان يبين في حال الخطاب
 كل مراد بالخطاب قلنا اصتم قائلوا في خطاب
 بالجملة مثل ذلك فان قالوا الحاجة في بيان
 مدة الشيخ وغاية العبادة لان ذلك بيان لما
 لا يجب ان يفعل وانما يحتاج في هذه الحال
 الى بيان صفة ما يجب ان يفعل قلنا هذا
 عدم لكل ما تعتمدون عليه في تفكيك تأخير
 البيان لانكم توجبون البيان المشي يرجع الى
 الخطاب لا امر يرجع الى الالفة على المكلف
 في الفعل فان كنتم تمنعون من تأخير البيان
 امر يرجع الى العلة والتمكين من الفعل قائم
 بتحيزون ان يكون المكلف في حال الخطاب
 غير قادر ولا متمكن بالامارات وذلك لا يبلغ
 في رفع التمكين من فقد العلم بصفة الفعل وان
 كان امتناعكم امر يرجع الى وجوب حسن

هذا الجواب هو الجواب
 عن قوله تعالى
 يا ايها الذين آمنوا
 اذ قالوا صلوا

لما ذكرنا ان الامر يرجع الى وجوب حسن

الخطاب والى ان الخطاب لا بد ان يكون له طريق
 الى العلم بجميع فوائده فهذا يقتضى عبء الفعل
 وغايته لانها من جملة المراد وقد اجزمت تأخير
 بيانها وقلم بتظير قول من يجوز تأخير بيان
 المجهول لانها قد ذهب الى انه يستفيد بالخطاب المجهول
 بعض فوائده دون بعض وقد اجزمت مثله
 فالرجوع الى الزلزلة العلة نقض منكم هذا الاعتبار
 كله هذه عبارة بعينها وانما نقلنا ما اطولها
 لضمها تحقيق المقام ليرى عليه فنحن نفيد
 كلامه ههنا وننقض استدلاله بعبارة نقض
 دليل جنمه غير محتاجين الى تهيئة التقرير
 فان مواضع الامتياز على نواحيها لا يكاد
 على المتأمل طريق تعيينها وسوقها بحيث
 ينتظم مع محل النزاع وانما ثانياً بما محل
 تحقيقه انه لا ريب في احتياج استعمال اللفظ

في غير المن

١٢٠

في غير المعنى الموضوع له في القريتين ذلك هو ما
بين الحقيقة والجاز في منع تاحير القريتين عن وقت
الحاجة وأما تاحيرها عن وقت التكلم الى وقت الحاجة
فلم ينقل على المنع منه مطلقاً من جهة الوضع دليل
وما يتخيل من استلزامه الاعراض بما يحمل فيكون
فيما عدا مدفع بان الافراء انما يحصل حيث
يقتضي اجتماع الجوز وانضافه فيما قبل وقت
الحاجة موقوف على ثبوت منع التاحير مطلقاً
وقد فرضنا عدمه وقولهم الاصل في الكلام
الحقيقة معناه ان اللفظ مع قوت وقت القريتين
ويعجز عن حملها على الحقيقة لا مطلقاً بذلك
على هذا اثر لانواع في جواز تاحير القريتين عن
وقت التلفظ بالجاز بحيث لا يخرج الكلام عن
كونه واحداً عرفاً ومنه تعقيب الحمل المتقدّم
المقاطعة بالاستثناء ويجوز اذا اقام المتكلم

110.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

النفيل حيث لا يرى فيه من الخلق
ان العفصر قد عرفت فوه منهل

بما لا يخفى على من عاين هذه النسخة
 من نسخة المخطوطات التي في
 مكتبة جامعة القاهرة
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٠
 هـ الموافق ١٩٣١ م

القرينة على ارادة المود الى الكل كما قرينة ولو كان
 مجزئ النطق باللفظ يقتضي صرفه الى الحقيقة
 تجزئ ذلك لاستلزامه الحذف والذى يظن
 في موضع النزاع اعني الاخر بالجمل انما على
 انهم قد حكموا بجواز اسماع العام المخصوص بادله
 العقل وان لم يعلم السامع ان العقل يدل على
 الحقيقة تخصيصه ولم يقلوا في ذلك خلافا
 عن ابيد وجوز اكثر المحققين كالسيد الخف
 والعلامة وغيرهم من محقق العامة اسماع
 العام المخصوص بالدليل السامع من دون استماع
 المخصص مع ان ما ذكر من التوجيه للنوع هنا
 لا يقتضي المنع هناك ايتم ان السامع العام
 من القرينة بجمله على الحقيقة كالمثل واليك
 فيكون اعراضا بالجمل فان اجابوا بانه لا يجوز الدليل
 على الحقيقة الا بعد التخصيص المخصص الذي هو

سنة ١٣٥٠ هـ
 ربيع الثاني

هذا هو المتن
 الذي في نسخة
 المخطوطات
 التي في مكتبة
 جامعة القاهرة

هذا هو المتن
 الذي في نسخة
 المخطوطات
 التي في مكتبة
 جامعة القاهرة
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٣٥٠ هـ
 الموافق ١٩٣١ م

لقد التفتت
 على نسخة
 المخطوطات
 التي في مكتبة
 جامعة القاهرة
 في شهر ربيع الثاني
 سنة ١٣٥٠ هـ
 الموافق ١٩٣١ م

١٤١

١٤١

قرينة التجوز وبعد فرض وجودها لا بد ان يعتبر
 عليها فيحكم بمقتضاها قلنا في موضع النزاع انه
 لا يجوز الجمل على شيء من حق حقيقة وقت الحاجة
 وعند ذلك توجد القرينة فيطلع المكلف عليها
 ويعمل بما يقتضيه والعجب من السيد انهم لم يرو
 على المايعين من تاحير بيان الجمل بمثل هذا
 ولم يثبت له ورود نظيره عليه حيث قال
 ومن قوي ما يكرهونه ان قوله ما اذا اجوز
 ان مخاطبا للجمل ويكرهه في الاصول وكلف
 الخطاب الرجوع الى الاصول المعروف المراد بالذكر
 يجب ان يقتضيه هذا الخطاب وان يعرف
 من الاصول المراد فان قالوا يتوقف على اعتبار
 التفصيل ويعتقد في الجملة انه عيشان ما يثبت
 له قلنا ان فرق بين هذا القول وبين قول
 جوز تاحير البيان فاذا قال الفرق بينهما
 ان الاول

مکتبہ دارالعلوم

علی بن ابی طالب

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين

از منبع

فَقُلْنَا
وَجَوَّزْ

البركة الحقيقية بعد الفهم المخلص
لكنه في النوع المادي المادي

فَلَمَّا

مرفعل وينبغي حمل الدلالة من بعد قوله علوان
 وقت الحاجة انما يعتبر في القول الذي يتضمن كليها
 اه قلنا ونحن لا نختار لنا خيرا الا فيما يتضمن التكليف
 اعني الانسان لانه الذي يقتل فيه وقت الحاجة واما
 ما عداه من الاخبار فلا بد من افتراق بيان المحاذ
 فيها كما يتبين واما الجواب عن الثالث فراجع
 لا يكاد يحتاج الى البيان لان فرض الفائدة في
 المحال بالكلية يقتضي مثله في العام اذ غاية التميز
 بهما في المعنيين وهو غير ضار وكافية خرج
 من القول بكونه موضوعا للعلوم وما ذكره من
 الرجوع الى القول بالتوقف لا وجه له فان
 التوقف فيما قبل وقت الحاجة بمنزلة التوقف
 الى اكمال الخطيب من العلوم ان ذلك لا يبعد
 توقفاً والمفرقة فيما بعد بعد الحاجة حلية لان
 للخصوص عندنا يحتاج الى القرينة فبذلك

يكون

في قوله علوان
 في قوله علوان
 في قوله علوان

في قوله علوان
 في قوله علوان
 في قوله علوان

يكون واهل الوقت يقولون بان المحتاج الى القرينة
 هو العمود فان الخصوص من متيقن الارادة على كل
 حال **المطلب الخامس** في الجماع **احصل** الجماع
 يطلق لفظة على معنيين أحدهما الغرض وبه فسر قوله
 تعالى فاجمعوا امركم اي اجمعوا وتأييداً للاتفاق
 وقد نقل في الاصطلاح الى اتفاق خاص وهو
 اتفاق من يعتبر قوله على من الامتة في اتفاق
 الشرعية على امر من امور الدينية والحق امكان
 وقوعه والعلم به وجبته والناس خلاف في الواقع
 الثلاثة فزم قولنا في حال واحاله احزون العلم
 به مع تجويز وقوعه ونفي ثالث حجته معترفاً
 بامكان الوقوع والعلم به والكل بطور الذاهب
 اليه شاذ وجبته ركيكة واهية فهي
 بالاعراض عنها اجدر والاضراب عن حكايتها
 والجواب عنها التوقف وقد وقع الاختلاف في اعتبار

في قوله علوان
 في قوله علوان
 في قوله علوان

في قوله علوان

ان فائدة الاجماع تقدم عندنا اذ اعلم الامام بعينه
 نعم يتصور وجود حاجته لا يعلم بعينه ولكن يعلم
 كونه في جملة المتبعين ولا بد في ذلك من وجود
 من لا يعلم اصله ونسبه في حلقته اذ مع اصل الحق
 وسببه يقع بحج وجه عنهم ومن جهتها يتجه ان
 يقوان المدار في الحجية على العلم بدخول المعصوم
 في جملة القائلين من غير حاجة الى اشتراط اتفاق
 جميع المجتهدين او اكثرهم كما يتما معروفي الاصل
 والنسب قال المحقق في الاعتبار واما الاجماع
 فعندنا هو حجة بانضمام المعصوم فلو خلا
 المائة من فقهاءنا عن قوله لما كان حجة ولو حصل
 في اثنين لكان قولها حجة لا باعتبار اتفاقهما
 بل باعتبار قوله فلا تغتر اذ المن يحكم فيزدي
 الاجماع باتفاق تحت او عشرة من الاصحاب
 مع جهالة قول الباقرين الامع العلم القطعي

ان فائدة

وبن من واقفا على الحجية من اهل الملا في مذمها
 فانهم ليقولوا ذلك وجوها من العقل والنقل لا يجد
 طائلا ومن شاء ان يفت عليها فليطلبها من غيرنا
 اذ ليس في المقرض لنقلها كثيرا فائدة ونحن لما
 عندنا بالادلة العقلية والنقلية كالحق مستقضى
 في كتب اصحابنا الكلامية ان زمان النكث
 لا يخ من امام معصوم حافظ للشرع بحج الرجوع
 الى قوله فني اجتمعت الامة على قوله كان دخلا في
 حلقته لانه ستيدها والخطا ما من على قوله
 فيكون ذلك الاجماع حجة فحجة الاجماع في الحقة
 عندنا انما هي باعتبار كشفه على الحجية التي هي قوله
 المعصوم والى هذا المعنى اشار المحقق في حيث
 قال بعد بيان وجه الحجية على طريقتنا وعلى
 فالاجماع كاشف عن قول الامام كان الاجماع حجة
 في نفسه من حيث هو اجماع انتهى ولا يخفى عليك

ان فائدة الاجماع تقدم عندنا اذ اعلم الامام بعينه
 نعم يتصور وجود حاجته لا يعلم بعينه ولكن يعلم
 كونه في جملة المتبعين ولا بد في ذلك من وجود
 من لا يعلم اصله ونسبه في حلقته اذ مع اصل الحق
 وسببه يقع بحج وجه عنهم ومن جهتها يتجه ان
 يقوان المدار في الحجية على العلم بدخول المعصوم
 في جملة القائلين من غير حاجة الى اشتراط اتفاق
 جميع المجتهدين او اكثرهم كما يتما معروفي الاصل
 والنسب قال المحقق في الاعتبار واما الاجماع
 فعندنا هو حجة بانضمام المعصوم فلو خلا
 المائة من فقهاءنا عن قوله لما كان حجة ولو حصل
 في اثنين لكان قولها حجة لا باعتبار اتفاقهما
 بل باعتبار قوله فلا تغتر اذ المن يحكم فيزدي
 الاجماع باتفاق تحت او عشرة من الاصحاب
 مع جهالة قول الباقرين الامع العلم القطعي

بما لا يخفى على من نظر في كلامه

بدخول الامام في الجملة هذا كلامه وهو في غير الجواب
والعجب من غفلة جمع اصحاب عن هذا الاصل
تساوهم في دعوى الاجماع عند احتجاجهم به بل قيل
الفتحية كالحكاية وسمي جعلوا عبارة عن مجرد اتفاق
الجماعة من الاصحاب فقد لو ابر من معناه الذي
جرى عليه اصطلاح من غير قرينة جلية ولا دليل
على الحجية معتد به واعتذر به عنهم الشهيد
في الذكرى من تسميتهم المشهور لاجماع او غير
الظن حين دعوى الاجماع بالمخالفة او بتأويل
الخلاف على وجه يمكن بجماعته لدعوى الاجماع
وان بعدوا وادتم الاجماع على رواية بمعنى
تدوينه في كتبهم منسوبة الى الائمة عليهم السلام
عليك ما فيه فان تسمية الشيوخ اجماعا لا بدع
للمناقشة التي ذكرناها وهي العدول من المعنى
المصطلح المقر في الاصول من عزاقامة قرينة

لأنه لا يخفى على من نظر في كلامه

بما لا يخفى على من نظر في كلامه

بما لا يخفى على من نظر في كلامه

بما لا يخفى على من نظر في كلامه

بما لا يخفى على من نظر في كلامه

على ذلك هدام ما فيه من الضعف لا نقاد
على حجة مثلية كما سذكروا وانما عدم الظفر
بالمخالفة عند دعوى الاجماع فوضح ما في التنازع
من ان يتبين وقرب منه تاويل الخلاف
فاننا في مواضع لا يكاد تناهنا ايدالتاويل
وبالجملة فالاعتراف بالمخطا في كثير من المواضع
اخترنا كتاب لا عتذار ولعل هذا منها
والله اعلم اذا عرفت هذا فلهنا فوايد الاولى
امتناع الاطلاء عادة على حصول الاجماع في زمان
هذا وما ضاهاه من غير حجة النقل اداسيل
الى العلم بقول الامام كيف وهو موقوف
على وجه المجتهدين ليدخل في جملة يكون
قوله مستورا بين اقوالهم وهذا ما يقطع بان
فكل لعماد يدعي في كلام الاصحاب ما يقرب

١٢٧

من عصر الشيخ الى زماننا وليس مستندا
لأن الحق ان العبد المستحق ان لا يكون له
القول لا ينفذ الا في حق من كان له الحق
ولا ينفذ الا في حق من كان له الحق
ولا ينفذ الا في حق من كان له الحق

الى نقل متواتر واجاد حيث يعتبر او مع القرائن
 المهيئة للعلم فلا بد ان يراذبه ما ذكره الشهيد من
 الشرح واما الزمان السابق على ما ذكره القائل
 بعصر ظهور الامّة عليهم السلام وامكان العلم بانواعه
 فيمكن فيه حصول الاجماع والعلم به بطريق التتبع
 والى مثل هذا نظر بعض علماء اهل الخلاف حيث
 قال الانصاف انه لا طريق الى معرفة حصول الاجماع
 الا في زمان الصحابة حيث كان المؤمنون قليلين
 يمكن معرفتهم باسمهم على التفصيل واقرض القائل
 رحمه الله بان يخبر بالمسائل المجمع عليها جزئيا
 قطعيّا ونعلم اتفاق الامّة عليها علما وعبدانها
 حصول الاجماع واثبات ذلك مشكوك في ادوات
 فانيض القائل في قوله قد اقرض بعضهم العلم كقولهم
 ان جملة من هذا الزمان قد اقرضوا العلم لان كلامه ان
 انقطع عن الظن وفيه نظر اذا افترضنا العلم
 بالاجماع المهيئة للعلم ليشهد به على السبيل
 المنطوق الاجتهاد به لانه السبيل القطعية
 الضرورية فتدبر

عزيز يمكن عادة لا مطلقا وكلام العلامة انما
 يدل على حصول العلم به من طريق النقل كالمعبر
 به قوله اخر اعلا وحدايتنا حصل السامع ونظير
 الاخبار الثانية قال الشهيد في المذكرى اذا
 افتى جماعة من اصحاب العلم لم يخالف في العلم
 قطعاً وحصولاً مع علم العين للبحر بعد
 دعوى الامام ومن عدم علم العين لا يعلم ان
 الباقي موافقون ولا يكفي عدم خلافهم لكان
 الاجماع هو الوفاق لا عدم علم الخلاف وهو
 مجتهد مع عدم مقتضى طم من جهة عقلية او عقلية
 الظان ذلك لان عدالتهم تمنع من الاقدام على الافتاء
 بعينه علم ولا يلزم من عدم الظن بالدليل عدم
 الدليل وهذا الكلام صريح في ضعف ان العدة
 انما يؤمن معها بعد الافتاء بعينه ما ينظر
 بالاجتهاد دليله وليس الخطأ بما مؤمن على الظن
 بالاجتهاد دليله وليس الخطأ بما مؤمن على الظن

مستحق

مستعمل
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله
والحمد لله رب العالمين

189

نور محمد حسن
مصنف

ان بن احمد بن عثمان
الطحاوي والقرافي
ابن ابي عمير
ابن ابي عمير
ابن ابي عمير

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فان كان احد الطائفتين معلوما
النسب ولم يكن الامام احدهم كان الحق للطائفة
ال اخرى وان لم يكن معلوما النسب فان كان
مع احد الطائفتين دلالة قطعية فوجب العلم
وجوب العمل قولها لان الامام معها قطعاً وان لم
يكن مع احد ههنا دليل قاطع فالذي حكاه للحق
من الشيخ التخيير في العمل بايهما شاء وعزى الى
بعض اصحاب القول باطراح القولين في الناس
دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ بن عفيف
القول بان يترك منه اطراح قول الامام قال رحمه الله
ومثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية تنبأ
اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه

على قولين فان كانت احد الطائفتين معلومة
النسب ولم يكن الامام احدهم كان الحق للطائفة
ال اخرى وان لم يكن معلوما النسب فان كان
مع احد الطائفتين دلالة قطعية فوجب العلم
وجوب العمل قولها لان الامام معها قطعاً وان لم
يكن مع احد ههنا دليل قاطع فالذي حكاه للحق
من الشيخ التخيير في العمل بايهما شاء وعزى الى
بعض اصحاب القول باطراح القولين في الناس
دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ بن عفيف
القول بان يترك منه اطراح قول الامام قال رحمه الله
ومثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية تنبأ
اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه

بعض اصحاب القول باطراح القولين في الناس
دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ بن عفيف
القول بان يترك منه اطراح قول الامام قال رحمه الله
ومثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية تنبأ
اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه

جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه
بعض اصحاب القول باطراح القولين في الناس
دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ بن عفيف
القول بان يترك منه اطراح قول الامام قال رحمه الله
ومثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية تنبأ
اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
فان كان احد الطائفتين معلوما
النسب ولم يكن الامام احدهم كان الحق للطائفة
ال اخرى وان لم يكن معلوما النسب فان كان
مع احد الطائفتين دلالة قطعية فوجب العلم
وجوب العمل قولها لان الامام معها قطعاً وان لم
يكن مع احد ههنا دليل قاطع فالذي حكاه للحق
من الشيخ التخيير في العمل بايهما شاء وعزى الى
بعض اصحاب القول باطراح القولين في الناس
دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ بن عفيف
القول بان يترك منه اطراح قول الامام قال رحمه الله
ومثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية تنبأ
اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه

اذا اختلف الامامية على قولين فكل طائفة
بعد ذلك على احد القولين قال الشيخ ان
قلنا بالتخيير لم يصح اتفاقهم بعد الخلاف لان
ذلك يدل على ان القول الاخر بطور قلنا
انهم يخبرون ولقائل ان يقول لم يجوز ان
يكون التخيير مشروطاً بعدم الاتفاق فيما بعد
وعلى هذا الاحتمال يصح الجمع بعد الاختلاف
وكلام الحق ههنا كالسابق في غاية الحسن
والوصف **مسألة** اختلف الناس في تنوع
الاجماع بخبر الواحد بناء على كون حجة فصلاً
اليه قومه وانكره اخرون والا قرب الاول الثاني
دليل بحجة خبر الواحد كما سنعرف ان شاء الله
فنبينا وله المعصوم فيثبت به كاشف عنهم واجمع
الحكم بان الاجماع اصل من اصول الدين

اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه
بعض اصحاب القول باطراح القولين في الناس
دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ بن عفيف
القول بان يترك منه اطراح قول الامام قال رحمه الله
ومثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية تنبأ
اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه

جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه
بعض اصحاب القول باطراح القولين في الناس
دليل من غيرهما ثم نقل عن الشيخ بن عفيف
القول بان يترك منه اطراح قول الامام قال رحمه الله
ومثل هذا يبطل ما ذكره لان الامامية تنبأ
اذا اختلف على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها
وتنزع من العمل بالقول الاخر فلو تخيرنا بيننا
ما حطرت المعصوم قلت كلام الحق في ههنا
جند والذي يشهد الخطاب علمنا بعد دفعه

فلا يشك في خبر الواحد كما استعرفه وجوابه منع كلية
 الثانية فان الشبهة اعني كلام الرسول صلى الله
 عليه واله اصل من اصول الدين وقد قبل في خبر
 الواحد **فايتان** الاولى لا بد لهما في الجمع من
 ان يكون عليه احد الطرق المفضلة للعباد وانها
 المعبر المحفوظ بالقرآن فلو اشغى العلم وكان
 وصوله باخبار من يقبل لكان ليكبر حجة وجوب
 البيان اخذ من التدايس لان ظاهرها ان الاستناد
 الى العلم والخبر من استنباطها الى الزاوية فنزل
 البيان تدايس في الجملة فحكم الاجماع حيث جعل
 في خبر النقل حكم الخبر في شرط قبوله ما يشترط
 هناك فيثبت له عند التحقيق الاحكام الثابتة
 له حتى يحكم التعادل وال ترجيح على ما ياتي بيانه
 في موضعه وان سبق الى كثير من الاوهام
 خلاف ذلك فانه ناش عن قلة التأمل و

فقد يقع
 انظر كيف ذلك ان يقول
 الامام في قوله تعالى
 انما امرنا ان نؤمن

فقد يقع التعارض بين اجماعين منقولين
 واجماع وخبر فحتاج الى النظر في وجوب الترجيح
 بتقدير ان يكون هناك شئ منها والمحكم
 بالتعادل وربما يستبعد حصول التعارض
 بين اجماع المنقول والخبر من حيث احتياج الخبر
 الآن الى مقتضى الوسايط في النقل وانما يشك
 في اجماع وسيأتي ان قلة الوسايط من جملة
 وجوب الترجيح ويندفع بان هذا الوجه وان
 اقتضى ترجيح اجماع الا انه معارض في الخبر
 بقلة الضبط في نقل اجماع من المتقدمين
 لنقله بالنسبة الى نقل الخبر والنظر في باب
 الترجيح الى وجه من وجوهها مشروطا بشئ
 ما يساويه او ين يد عليه في الجانب الآخر
 كما استعرفه الثانية قد علمت ان بعض اصحاب
 استعمل لفظ اجماع في المشهور من غير قسمة

فقد يقع التعارض بين اجماعين منقولين
 واجماع وخبر فحتاج الى النظر في وجوب الترجيح
 بتقدير ان يكون هناك شئ منها والمحكم
 بالتعادل وربما يستبعد حصول التعارض
 بين اجماع المنقول والخبر من حيث احتياج الخبر
 الآن الى مقتضى الوسايط في النقل وانما يشك
 في اجماع وسيأتي ان قلة الوسايط من جملة
 وجوب الترجيح ويندفع بان هذا الوجه وان
 اقتضى ترجيح اجماع الا انه معارض في الخبر
 بقلة الضبط في نقل اجماع من المتقدمين
 لنقله بالنسبة الى نقل الخبر والنظر في باب
 الترجيح الى وجه من وجوهها مشروطا بشئ
 ما يساويه او ين يد عليه في الجانب الآخر
 كما استعرفه الثانية قد علمت ان بعض اصحاب
 استعمل لفظ اجماع في المشهور من غير قسمة

في كلامه على تعيين المراد من هذا شأنه لا يعتد
 بما يذهب من الجمع الا ان يتبين ان المراد
 المعنى المصطلح وما اظنه واقعاً اللهم الا ان يذهب
 ذاهباً مساواة الشئ للجمع في الحقيقة
 اتفق لذات فلا يجوز عليه في الاعتداد به
 وذلك **المطلب السادس** في الاخبار اصل
 ينقسم الخبر الى متواتر ولحاد والمتواتر هو جماعة
 يعيد بنفسه العلم بقدره واربع في امكانه
 ووقعه لا يبره بما حكي من خلاف بعض رزق
 الملل الفاسدة في ذلك فانه ثبت ومكان لا
 يجد العلم الضروري بالبلاد النائية الامم الحارة
 كاجتماع الجيوشات لا فرق بينهما في
 الى الخبر وما ذلك الا باخبار قطعاً وقد
 او روي عليه كاشها اسحق الكذب على كل احد
 من الجنين فيخون على الجملة اذ لا ينافي كذب
 في كذب واحد ولا في كذبين ولا في كذب
 في كذب واحد ولا في كذبين ولا في كذب
 في كذب واحد ولا في كذبين ولا في كذب

واحد كذب الحزين قطعاً وان المجموع مركب
 من الاجاد بل هو نفسها فاذا فرض كذب كل واحد
 فقد كذب الجميع ومع وجوده لا يحصل العلم منها
 انه يلزم مقتضى اليهود والمصارى فيما نقلوه
 عن موسى وعيسى عليهم السلام انه قال لا تعبدني
 وهو ينافي بقول بني اسرائيل صلى الله عليه واله
 باطلاً ومنها انه لا اجتماع الخلق الكثير على كل
 طعم واحد وان مشع عادة ومنها ان حصول
 العلم بيقين الى تناقض المعلومين اذا
 اجتمع كثير بالشيء وجمع كثير بغيره وذلك
 يحج ومما انه لو افاد العلم الضروري لما فرقنا
 بين ما يحصل منه كما مثله وبين العلم بالضرورة
 واللازم باطلاً لانا اذا عرصنا على
 اقتضا وجود الاسكندر مثلاً وقلنا الوا
 نصف الاثنين فرقنا بينهما وجدنا الثاني

في كلامه على تعيين المراد من هذا شأنه لا يعتد
 بما يذهب من الجمع الا ان يتبين ان المراد
 المعنى المصطلح وما اظنه واقعاً اللهم الا ان يذهب
 ذاهباً مساواة الشئ للجمع في الحقيقة
 اتفق لذات فلا يجوز عليه في الاعتداد به
 وذلك **المطلب السادس** في الاخبار اصل
 ينقسم الخبر الى متواتر ولحاد والمتواتر هو جماعة
 يعيد بنفسه العلم بقدره واربع في امكانه
 ووقعه لا يبره بما حكي من خلاف بعض رزق
 الملل الفاسدة في ذلك فانه ثبت ومكان لا
 يجد العلم الضروري بالبلاد النائية الامم الحارة
 كاجتماع الجيوشات لا فرق بينهما في
 الى الخبر وما ذلك الا باخبار قطعاً وقد
 او روي عليه كاشها اسحق الكذب على كل احد
 من الجنين فيخون على الجملة اذ لا ينافي كذب
 في كذب واحد ولا في كذبين ولا في كذب
 في كذب واحد ولا في كذبين ولا في كذب

في كلامه على تعيين المراد من هذا شأنه لا يعتد
 بما يذهب من الجمع الا ان يتبين ان المراد
 المعنى المصطلح وما اظنه واقعاً اللهم الا ان يذهب
 ذاهباً مساواة الشئ للجمع في الحقيقة
 اتفق لذات فلا يجوز عليه في الاعتداد به
 وذلك **المطلب السادس** في الاخبار اصل
 ينقسم الخبر الى متواتر ولحاد والمتواتر هو جماعة
 يعيد بنفسه العلم بقدره واربع في امكانه
 ووقعه لا يبره بما حكي من خلاف بعض رزق
 الملل الفاسدة في ذلك فانه ثبت ومكان لا
 يجد العلم الضروري بالبلاد النائية الامم الحارة
 كاجتماع الجيوشات لا فرق بينهما في
 الى الخبر وما ذلك الا باخبار قطعاً وقد
 او روي عليه كاشها اسحق الكذب على كل احد
 من الجنين فيخون على الجملة اذ لا ينافي كذب
 في كذب واحد ولا في كذبين ولا في كذب
 في كذب واحد ولا في كذبين ولا في كذب

ان الفرق الذي يختلف بين العلمين انما هو اعتبار
 كل واحد منهما نوعا من الضروري وقد يختلف
 النوعان من الضروري وقد يختلف النوعان
 بالسرعة وعدد ما كثره امتيناس العقل لاجل
 دون الاخر وعن التماس ان الضروري لا
 يستلزم الوفاق لجواز البهاية والعناد من
 الشريعة القليلة اذا عرفت هذا فاعلم ان
 حصول العلم بالتواتر متوقف على اجتماع شرائط
 بعضها في المجازين وبعضها في السامعين
 فالاول ثلثة الاقلان ^{يلتزم} في الكثرة حتى
 يمنع معه في العادة توافقه على الكذب الثاني
 ان يستند علم المجازين في مثل حدوث
 العالم لا يهيد قطعا الثالث استواء المراتب
 والواسطة اعني بلوغ جميع طبقات المجازين
 في الاول والاخر والوسط بالعاما بلوغ عدد

ان الفرق الذي يختلف بين العلمين انما هو اعتبار
 كل واحد منهما نوعا من الضروري وقد يختلف
 النوعان من الضروري وقد يختلف النوعان
 بالسرعة وعدد ما كثره امتيناس العقل لاجل
 دون الاخر وعن التماس ان الضروري لا
 يستلزم الوفاق لجواز البهاية والعناد من
 الشريعة القليلة اذا عرفت هذا فاعلم ان
 حصول العلم بالتواتر متوقف على اجتماع شرائط
 بعضها في المجازين وبعضها في السامعين
 فالاول ثلثة الاقلان ^{يلتزم} في الكثرة حتى
 يمنع معه في العادة توافقه على الكذب الثاني
 ان يستند علم المجازين في مثل حدوث
 العالم لا يهيد قطعا الثالث استواء المراتب
 والواسطة اعني بلوغ جميع طبقات المجازين
 في الاول والاخر والوسط بالعاما بلوغ عدد

والامثلة شذوذ في تواتر العروق
 فلهذا يفيد العلم

النوار والثاني امان الاول ان لا يكون عالما
 بما اخبروا عنه اضطرارا لا بحالة التحصيل
 الثاني ان لا يكون السامع قد سبق بشبهة
 او تقليدا الى اعتقاد في موجب الخبر وهذا
 الشرط ذكر السيد المرتضى وهو جيد وجوابه
 عن جماعة من الجمهور ساكتين على قول السيد
 اذا كان هذا العلم يعني الحاصل من التواتر
 مستندا الى العادة ليس محجبا عن شجاعة
 في شروطة الزيادة والنقصان بحسب ما يعلم
 تعالى من المصلحة وانما اوجبنا الى هذا الشرط
 لئلا يقال لنا ان فرق بين خبر البدان
 والخبار الواردة بمحجزات النبي صلى الله عليه
 سوى القرآن كحديث العزق واشتقاق التمسك
 تسبيح ليعني وما اشبه ذلك واي فرق بين
 بين خبر البدان وخبر التمسك على امير المؤمنين
 او تقليدا الى اعتقاد في موجب الخبر وهذا

عليه السلام الذي ينصرف الامامية بنقله ولا يخفى
 ان يكون العلم بذلك كله ضرورة كما لا يخفى
 في اخبار البدان وقد اشترط بعض الناس
 هنا شروطا اخرها هو الشك في الاخبار
 عنها الجري فأيضا قد تنكرت الاخبار في الواقع
 وتختلف ولكن يشتمل كل واحد منها على معنى
 مشترك بينهما بحجة او الالتزام فيحصل
 العلم بذلك القدر المشترك ويسمى المتواتر
 من جهة المعنى وذلك كوقائع امير المؤمنين
 عليه السلام في حروبه من قتله في غرة بدر كذا
 وفعله في الجحيد كذا الى غير ذلك فانه يدرك
 بالالتزام على شجاعة وقد تواتر
 منه وان كان لم يبلغ شي من الجزئيات
 درجة القطع اما خبر الواحد هو ما يبلغ
 حد التواتر سواء كثرت رواة ام قلته

وليس شأنه افادة العلم بنفسه نعم قد يفيد بانعام
 القرآن اليه ونزعم قوله انه لا يفيد العلم ولا يثبت
 اليه القرآن والواقع الاول لنا انه لو اجزى ملك
 بموت وليله مشرف على الموت وانقم اليه القرآن
 من صلاح وجنانة وخروج المحذرات على سكران
 غير معتاد من دون موت مثله وكذلك
 الملك. واكابر ملكته فانا نقطع بصحة ذلك
 الخبر ونعلم موت الولد ويجزى ذلك من انفسنا
 وحيزنا ضروريا لا يتطرق اليه شك وهكذا
 حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحتفل
 هذه القران بل بمادونا فانا نخرج من صحة معلوما
 بحيث لا يتجلى لنا في ذلك ريب لا يعتري فيه
 شك اذ يتجلى المخالف وجوب احدها انه لو حصل
 العلم به لكان عاديا اذ لا علية ولا ترتب لها جزاء
 الله تعالى عبادته بمخلوق شرع عقيب الجز ولو كان

هذا الخبر لا يثبت العلم به ولا يفيد العلم به ولا يثبت اليه القرآن والواقع الاول لنا انه لو اجزى ملك بموت وليله مشرف على الموت وانقم اليه القرآن من صلاح وجنانة وخروج المحذرات على سكران غير معتاد من دون موت مثله وكذلك الملك. واكابر ملكته فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم موت الولد ويجزى ذلك من انفسنا وحيزنا ضروريا لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحتفل هذه القران بل بمادونا فانا نخرج من صحة معلوما بحيث لا يتجلى لنا في ذلك ريب لا يعتري فيه شك اذ يتجلى المخالف وجوب احدها انه لو حصل العلم به لكان عاديا اذ لا علية ولا ترتب لها جزاء الله تعالى عبادته بمخلوق شرع عقيب الجز ولو كان

هذا الخبر لا يثبت العلم به ولا يفيد العلم به ولا يثبت اليه القرآن والواقع الاول لنا انه لو اجزى ملك بموت وليله مشرف على الموت وانقم اليه القرآن من صلاح وجنانة وخروج المحذرات على سكران غير معتاد من دون موت مثله وكذلك الملك. واكابر ملكته فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم موت الولد ويجزى ذلك من انفسنا وحيزنا ضروريا لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحتفل هذه القران بل بمادونا فانا نخرج من صحة معلوما بحيث لا يتجلى لنا في ذلك ريب لا يعتري فيه شك اذ يتجلى المخالف وجوب احدها انه لو حصل العلم به لكان عاديا اذ لا علية ولا ترتب لها جزاء الله تعالى عبادته بمخلوق شرع عقيب الجز ولو كان

عاديا

هذا الخبر لا يثبت العلم به ولا يفيد العلم به ولا يثبت اليه القرآن والواقع الاول لنا انه لو اجزى ملك بموت وليله مشرف على الموت وانقم اليه القرآن من صلاح وجنانة وخروج المحذرات على سكران غير معتاد من دون موت مثله وكذلك الملك. واكابر ملكته فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم موت الولد ويجزى ذلك من انفسنا وحيزنا ضروريا لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحتفل هذه القران بل بمادونا فانا نخرج من صحة معلوما بحيث لا يتجلى لنا في ذلك ريب لا يعتري فيه شك اذ يتجلى المخالف وجوب احدها انه لو حصل العلم به لكان عاديا اذ لا علية ولا ترتب لها جزاء الله تعالى عبادته بمخلوق شرع عقيب الجز ولو كان

عاديا لا يطرد واستغناء اللازم بين الثاني منه
 لو افاد العلم لادى الى تناقض للمعلومين اذا
 حصل الخبر على ذلك الوجه بالامر من المتناهي
 فان ذلك يجازي اللازم بطا ان المعلومين
 واقعان في الواقع والالكان العلم جلا فيلزم
 اجتماع التقيضين الثالث انه لو حصل العلم
 به لوجب القطع بتخطئه من اخباره وهو
 بخلاف الاجماع والحوادث اما عن الاول فبالمنع
 من استغناء اللازم والزام الاطراد في مثله فانه
 لا يخفى عن العلم واما عن الثاني فبانه اذا حصل
 في قضية امتنع ان يحصل مثله في قضية اخرى
 عادة واما من الثالث فبالترام التخصيص
 الا انه لم يقع في الشرعيات فلو وقع لم يجز
 مخالفتها بالاجتهاد الا انه لم يقع في الشرعيات
 والاجماع المدعى على خلاف ذلك فالفساد

هذا الخبر لا يثبت العلم به ولا يفيد العلم به ولا يثبت اليه القرآن والواقع الاول لنا انه لو اجزى ملك بموت وليله مشرف على الموت وانقم اليه القرآن من صلاح وجنانة وخروج المحذرات على سكران غير معتاد من دون موت مثله وكذلك الملك. واكابر ملكته فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم موت الولد ويجزى ذلك من انفسنا وحيزنا ضروريا لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحتفل هذه القران بل بمادونا فانا نخرج من صحة معلوما بحيث لا يتجلى لنا في ذلك ريب لا يعتري فيه شك اذ يتجلى المخالف وجوب احدها انه لو حصل العلم به لكان عاديا اذ لا علية ولا ترتب لها جزاء الله تعالى عبادته بمخلوق شرع عقيب الجز ولو كان

هذا الخبر لا يثبت العلم به ولا يفيد العلم به ولا يثبت اليه القرآن والواقع الاول لنا انه لو اجزى ملك بموت وليله مشرف على الموت وانقم اليه القرآن من صلاح وجنانة وخروج المحذرات على سكران غير معتاد من دون موت مثله وكذلك الملك. واكابر ملكته فانا نقطع بصحة ذلك الخبر ونعلم موت الولد ويجزى ذلك من انفسنا وحيزنا ضروريا لا يتطرق اليه شك وهكذا حالنا في كل ما يوجد من الاخبار التي تحتفل هذه القران بل بمادونا فانا نخرج من صحة معلوما بحيث لا يتجلى لنا في ذلك ريب لا يعتري فيه شك اذ يتجلى المخالف وجوب احدها انه لو حصل العلم به لكان عاديا اذ لا علية ولا ترتب لها جزاء الله تعالى عبادته بمخلوق شرع عقيب الجز ولو كان

الانذار

مفتوحه الدين في داره
نزل في داره
نزل في داره
نزل في داره

از آن بخت که از دست من عاقل
انسان بود و در حقیقت کار
مردم بود و از دست من عاقل

فانه ان حصل التقصير وجب لام يحسن فطلبه
 دليل على حسنة ولا يحسن الا عند وجود التقصير
 وحيث يوجد يجب فالطلب لا يقع الا على وجه
 الاجاب على ان اذا عا كون مطلق الطلب اقرب
 المجازات كما الاجاب في موضع النظر فان قيل
 وجوب الحمد عند الانذار لا يحجزه دليل على
 المذموم لكونه احسن منه فان الانذار هو الخوف
 وظاهر ان العبد اثم منه قلت الانذار هو التبليغ
 ذكرا للجوهري قال ولا يكون الا في الخوف
 وقريب من ذلك في المجتهد والقاموس والعرف
 ايوافقه ايم ولا يب ان عمدا الاحكام الشرعية
 الوجوب والخير وما يرجع منوع والماعتبار
 اليها وما لا ينفك عن الخوف فان الواجب
 يستحق العقاب تاركه والحرام يستوجب المذمة
 فاعله واذا انقضت الآية بالدلالة على قول الخبر
 انما لا ينجي من العقاب الا الخوف
 انما لا ينجي من العقاب الا الخوف
 انما لا ينجي من العقاب الا الخوف
 انما لا ينجي من العقاب الا الخوف

[illegible]

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
 وهو الذي لا يوصف ولا يحيط به
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر

محبو الفاسق فاما ان يحب القبول وهو المطا والاذ
 وهو بطلانية يقتضي كونه اسو حلالا من الفاسق
 وفلساده بين وما قرأت ان دلالة المهور ضمنية
 مدفع بان الاحتجاج به مبنى على القول بحجته
 فيكون مخ من جملة الظواهر التي يجب التمسك بها
 الثالث اطلاق قدماء الاصحاب الذين
 عاصروا الائمة عليهم السلام واخذوا عنهم اوقاروا
 عصرهم على رواية اخبار الاحاد وتدوينها
 والاعتناء بحال الرواية والتفحص عن القبول
 والردود والاحتجاج عن النعمة والضعف
 تلك بينهم في كل عصر من تلك الاخبار عصار
 وفي من امام بعد امام ولا يغفل عن بعد
 منهم انكار ذلك او مصير الخلافة في
 روي عن الائمة عليهم السلام حديث يصادف مع
 الروايات عنهم في فنون الاحكام قال العلامة

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
 وهو الذي لا يوصف ولا يحيط به
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر

في النهاية

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
 وهو الذي لا يوصف ولا يحيط به
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر

في النهاية اما الامامية فالأخباريون منهم لم يزلوا
 في اصول الدين وفروعه اعمل الاخبار الاحاد
 المروية عن الائمة عليهم السلام فالاصوليون منهم كل
 جعفر الطوسي وغيره وثقت على قبول خبر الواحد
 ولم ينكروا سوى المرتضى وابناؤه بشبهة جعلت
 لم وقد حكى المحقق في من الشيخ سلوك هذا الطريق
 في الاحتجاج للعمل باخبارنا عن الائمة عليهم السلام
 مقتصر عليه فادعى الاجماع على ذلك وذكر ان
 قديم الاصحاب وجدتهم اذا طولوا بسجدة ما
 اقرب المفق منهم قولوا على المنقول في اصولهم للتمسك
 وكتبهم المدونة فيعلم لخصمه منهم الدعوى في
 ذلك وهذه حججهم فمن من النبي صلى الله عليه
 وآله الى من الائمة عليهم السلام فلو ان العمل بهذا
 الاخبار جاز لا نكروه وبترؤف العامل به و
 موافقوا من اهل الخلاف اجتوا بمنزل هذا الطريق

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
 وهو الذي لا يوصف ولا يحيط به
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر

هذا هو الحق الذي لا يبدل ولا يتغير
 وهو الذي لا يوصف ولا يحيط به
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر
 وهو الذي لا يحد ولا يحصر

۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

لفقد السنة المتواترة والمنقطع
 طابق الاطلاع على الاحكام
 من غير جهة النقل غير الواحد
 ووضح كون اصالة البرقة
 لا تفيد غير الظن ثم اذا

بما الحسن والاحسن م

241

[illegible][illegible]

در بیان این امر از آنجا که
در محال است که

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والذي لا شك فيه ان الله تعالى
هو الذي لا يخطئ ولا يغلط
في كل ما يقول ولا يفعل

من غير دالة تقرب عن ذلك الظاهر لكن
ذات الظن محصور فهو من قبيل الشهادة لا يفتد
كلها من قبيل خطابها المتأتمنة وقدم مراته
محصون بالموحدون في زمن الخطاب وان
شبهت حكمه في حق من تأخر انما هو بالاجماع و
قضا الضرورة باشتراك التكليف بين الكل
فمن الجائز ان يكون اقترن ببعض تلك الظواهر
ما يدل على ايراد خلافا وقد وقع ذلك في
مواضع علمناها بالاجماع ونحن نحقق الا
باسرها على الامارات المعينة للظن القوي
وحذر الواحد من جعلها ومع قيام هذا الاختلاف
يتبقى القطع بالحكم ويسوى مع الظن المستقر
من ظاهر الكتاب والحاصل من عين النظر
الى انماطة التكليف به لا يتناء الفرق بينهما
التي لا فرق بينهما من الظن
التي لا فرق بينهما من الظن

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والذي لا شك فيه ان الله تعالى
هو الذي لا يخطئ ولا يغلط
في كل ما يقول ولا يفعل

على كون الخطاب متوجها اليها وقد يتخلل
والظهور اختصاصها بالاجماع والضرورة
على المشاركة في التكليف المستفاد من ظاهر كتابنا
بغير صورة وجود الخبر الجامع للشرائط لا يمتنع
المفيد للظن الرابع بان التكليف بخلاف ذلك
وبمشية في اصالته البراءة لمن التفت اليها
بما ذكرنا في كتابنا من جهة العبد
هو قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم
نعم وانما الظن وقوله ثم يتبعون الا الظن
وان الظن لا يغني من الحق شيئا وخو ذلك
من الايات الدالة على ذواتنا الظن والبر
والذي هو دليل يجره ومما في الجواب ولا
شك ان جزر الواحد لا يفيد الا الظن وما
ذكر السيد المرتضى في مسائل الثبائيات
من ان اصحابنا لا يعلمون بجزر الواحد وان
لا فرق بين الواحد والجميع في الظن

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والذي لا شك فيه ان الله تعالى
هو الذي لا يخطئ ولا يغلط
في كل ما يقول ولا يفعل

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
والذي لا شك فيه ان الله تعالى
هو الذي لا يخطئ ولا يغلط
في كل ما يقول ولا يفعل

ادعاء خلاف ذلك دفع للضم والاعلام علماً منقياً
لا يدخل في مثله ريب ولا شك ان على الشيعة
الامامية يذهبون الى ان اخبار الاحاد لا يجوز
العمل بها في الشريعة ولا التقويل عليها وانما هي
بحجة ولا دلالة وقد ملأوا الطوامير وسطروا
الاساطير في الاحتجاج على ذلك والنقض على
مخالفهم ومنهم من يدعي على تلك الجملة وذهب
الى انه مستحيل من طريق القول ان يتعدى لذة
بالعمل باخبار الاحاد ويجري ظهور مذهبهم في
اجبار الاحاد مجرى ظهوره في ابطال القياس
في الشريعة وحفظه وقال في المسئلة التي افرد
في البحث عن العمل بخبر الواحد بين في جواب
المسايل الثمانية ان العلم الشرعي حاصل
لكل مخالف للامامية او موافق بانهم لا
يعملون في الشريعة بحجة لا يوجب العلم وان ذلك

قد صار

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الشيعة
والاخبار لا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية

قد صار شعارهم يعرفون به كان في القياس
في الشريعة من شعارهم الذي عليه منهم كل
مخالطة فتكلم في الذريعة على التعلق بها
والتابعين بان الامامية تدفع ذلك وتقول
انما عمل باخبار الاحاد من الصحابة المشاهير
الذين يحتمل التصريح بخلافه والخروج عن
حجته فامساك التكرير عليهم لا يدل على الرضا
بما فعلوا لان الشرط في دالة الامساك
على الرضا لا يكون له وجه سوى الرضا من
تقية وخوف وما اسببه ذلك والعباب
عن الاحتجاج بالآيات ان العام يخص والمطلق
يقيد بالدليل وقد وجد كما عرفت ان
آيات الذم ظاهرة بحسب التوق في الاخص
باتباع الظاهر في اصول الدين ان الذم فيها
للكفار على ما يعتقد وحياته التي محتملة لذلك

ان من بطلان الظن في امور الدين
لأنه لا يثبت له في امور الدين

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الشيعة
والاخبار لا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية

هذا هو المذهب الذي عليه جمهور الشيعة
والاخبار لا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية
ولا يثبت بها شيء من الأحكام الشرعية

يعلم ويعين مما ينافي عمومها او صلاحيتها للفكر
 لها في موضع النزاع لا سيما بعد ملاحظة ما تقدم
 في خطابات المشاهدة ووجه ثبوت حكمه علينا
 مع ما علم في الوجه الرابع من الحجج كما صرحنا اليه
 واتى اجماع او ضرورة تقضي بشاركتنا في التمسك
 بتحصيل العلم فيما لا ريب في التدارك بالعلم
 به عند ادواتهم وهذا واضح لمن تدبر وتأما
 ذكر السيد المرتضى رضي الله عنه في جوابه ان العلم
 الشرعي ودرجات الامامية تنكر العمل بخلاف العمل
 مطلقا غير حاصل لنا الان قطعا واعتمادنا
 في الحكم بذلك على فقهه له نقض لفرضه اذ لم
 يصل اليه ما يخرج عن كونه جزءا واحدا وانما
 ان التكليف بالاحمال ليس بجائز عندنا ومعلوم
 ان تحصيل العلم القطعي بالحكم الشرعي في محيل
 الحاجة الى العمل بخلاف الواحد لان تحصيل عادة
 في العلم بالشرعيات لا ينافي في العلم بالاعتقادات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات

ما ينافي في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات

وامكانه في نفسه وما قبله من ان منته ظهور الائمة
 عليهم السلام لا يجد بالنسبة الى زمان عدم الامكان
 ولعل العجبة في معلومية مخالفة الامامية
 لغندهم في هذا الاصل تمكنهم في تلك الاوقات
 من تحصيل العلم بالرجوع الى ائمتهم المعصومين صلوات
 عليهم فلم يحتاجوا الى اتباع الظن الجاهل من
 جزر الوليد كما صنع مخالفوهم ولو كثر و
 على العلم وقد ورد السيد على نفسه في بعض
 كلامه سوا هذا الفظة فان قيل اذا برز
 طريق العمل بالاختيار فعلى اي شيء نقولون
 في الفقه كلية واجاب بما حاصله ان معظم
 الفقه يعلم بضرورة مزاياهم ثمنا عليهم السلام
 فيه بالاختيار المتواترة وما لم يتحقق ذلك
 فيه واعلمه الاقل يقول فيه على اجماع الامامية
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات

ما ينافي في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات

ما ينافي في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات
 في العلم بالاعتقادات لا ينافي في العلم بالشرعيات

ما يقع فيه الاختلاف بينهم ومحموله انما اذا لم يكن
 تحصيل القطع باحدا لا قول من طرق ذكرها
 تعين العمل عليه الاكتفاء بخيرين بين الاقوال
 المختلفة لفقد دليل المتقين ولا ريب ان
 ما ادعاه من علم معظم الفقه بالتمسك وابعاد الاما
 من مشيخ في هذا الزمان واشباهه فالتقليد
 فيها بتحصيل العلم غير جائز والاكتفاء بالنظر
 فيما يتعد فيه العلم مما لا شك ولا نزاع
 وقد ذكر في غير موضع من كلامه انهم قد فسح
 الاختيار وغيرها من ادلة المفيد للنظر
 في الصلاحية لاثبات الاحكام الشرعية في
 الجملة كالحقنة وانما مع امكان تحصيل العلم
 لا فيتوقف العمل بما ينفذ على قيام الدليل
 القطعي عليه ولا حاجة بنا الان الى تحمل مشقة
 البحث في قيامه على العمل بحزب الواحد وعد

فيكون العمل بما ينفذ
 لا يتوقف على قيام الدليل

مع ان السيد

مع ان السيد
 قد اعترف في جواب مسائل الشبان بانه اكثر
 اخبارنا المروية في كتبنا معلومة مقطوع على
 صحتها اما بالتواتر او بامان وعلامة ذلك
 على صحتها وصدقها وبها فهي موجبة للعلم
 مقتضية للقطع وان وجبها في الكتب بسند
 مخصوص من طريق الاجاد وبقي الكلام في
 التبايع الواقع بين ما عراه الى الاصحاب
 بين ما خفي عنه من العلامة في يه فانه عجيب
 ان يقر ان اعتماد المرتضى فيما ذكره على ما
 صحت من كلام او ايل المتكلمين منهم والعمل
 بحزب الواحد بعيد عن طريقهم وقد مرت
 حكاية الحق عن ابن قبة وهو من جملتهم
 القول بمنع التعبد بعقلاء وقول العلامة
 على ما ظهر له من كلام الشيخ وامثالهم
 المعنيين بالفقه الحديث حيث اوردوا

فيكون العمل بما ينفذ
 لا يتوقف على قيام الدليل

في كبرهم فاستراحوا اليها في المسائل الفقهية ولم
يظهر منهم ما يدل على موازنة المرتضى في المسئلة
والأصناف التي لم يتضح من جمل مخالفته لها
اذ كانت اخبار الاصحاب يومئذ قرينة العهد
بين ما رافق المعصومين واستفادة الاحكام
منهم وكانت القران العاصدة لها ميسرة كاشا
اليه السيد ولم يعلم انهم اعتمدوا على الخبر الجرد
لتظهر مخالفتهم لرائه فيه وقد تظن المحقق
من كلام الشيخ بما قلناه بعد ان ذكر عنه حكاه
لخلاف هنا انه عمل بخبر الواحد اذ كان
عدلا من الطائفة المحقة وورد اجماع
المقوم من العامةين فقال وذهب شيخنا الو
جعفرية الى العمل بخبر العدل من رواية اصحابه
لكن لفظه ان كان مطلقا فعند التحقيق
يتبين انه لا يعمل بالخبر مطلقا بل بهذا

الاخبار

الاحكام التي رويت عن الائمة عليهم السلام ورواها
الاصحاب لان كل جزير وفيه امامي بحسب العلية
هذا الذي يتبين لي من كلامه ويدعي اجماع اصحابه
على العمل بهذا الاخبار حتى لو رويها عن الامام
وكان الخبر سليما عن المعارض واستمر نقلا
في هذه الكتب لثبوتها بين الاصحاب عمل به في هذه
في نقل اجماع الشيخ بما حكاه سابقا من ان
قديم الاصحاب وحدثهم الواحد ما ذكره هنا
وذا في تقريب الحاجة لنا الى ذكره وما فهمه
المحقق من كلام الشيخ واما اهتمام القدماء
بالبحث عن احوال الرجال فمن الجاز ان يكون جليا
لتكثير القران وبسهولة لسبل العلم بالصدق
الحجة لا ما في النسخة الثالثة من جهة القول
الاول وكذا اعتناؤهم بالرواية فانه محتمل
يكون جارا للتواتر وحسنا عليه وعلى هذا

هذا الذي يتبين لي من كلامه ويدعي اجماع اصحابه على العمل بهذا الاخبار حتى لو رويها عن الامام وكان الخبر سليما عن المعارض واستمر نقلا في هذه الكتب لثبوتها بين الاصحاب عمل به في هذه في نقل اجماع الشيخ بما حكاه سابقا من ان قديم الاصحاب وحدثهم الواحد ما ذكره هنا وذا في تقريب الحاجة لنا الى ذكره وما فهمه

المحقق من كلام الشيخ واما اهتمام القدماء بالبحث عن احوال الرجال فمن الجاز ان يكون جليا لتكثير القران وبسهولة لسبل العلم بالصدق الحجة لا ما في النسخة الثالثة من جهة القول الاول وكذا اعتناؤهم بالرواية فانه محتمل يكون جارا للتواتر وحسنا عليه وعلى هذا

هذا الذي يتبين لي من كلامه ويدعي اجماع اصحابه على العمل بهذا الاخبار حتى لو رويها عن الامام وكان الخبر سليما عن المعارض واستمر نقلا في هذه الكتب لثبوتها بين الاصحاب عمل به في هذه في نقل اجماع الشيخ بما حكاه سابقا من ان قديم الاصحاب وحدثهم الواحد ما ذكره هنا وذا في تقريب الحاجة لنا الى ذكره وما فهمه

وعلى هذا يحمل روايتهم لاحبار اصول الدين
 فان التعويل على الاحاد فيها غير معقول وقدر
 طعن بذلك السيد المرتضى على نقلها حيث
 ظن منسوخا لا اعتماد عليها ولا وجه له بعد ذلك
 ما ذكرناه وان اقتضى ضعف الوجه المذكور
 الحجة لما صرا اليه فان في بقية الوجه لا يمتنع
 في الخبر كفاية ان شاء الله تعالى **مسألة** وللعمل
 بحجز الواحد شرابط كلها تتعلق بالراوي **الاول**
 التكليف فلا تقبل رواية المجنون والصبي
 وان كان مميزا والحكم في المجنون وعين له
 نظرا ونقل الجمع عليه من الكل وانما المميز
 فلا يعرف منه من الاصحاب مخالف وجوبه
 اهل الخلاف على ذلك اية وتفرغ الى بعض
 منهم القبول قياسا على جوانب افتدائه
 وهو بكان من الضعف لمنع الحكم في النفس
 عليه

عليه ولا يلزمنا لكن الفارق موجود كما يعلم من
 قاعدتهم في القدوة فليكن أصل القياس تاييدا
 والتحقيق ان عدم قبول رواية الفاسق
 يقتضي عدم قبوله بطريق اول لان للفاسق اعتبارا
 التكليف خشية من الله تعالى من جهة الكذب
 والصبي اعتبارا بانه لا يملك التكليف فلا يحسن عليه
 الكذب ولا يستحق العقاب لانه لا يملك الامانة
 عليه هذا اذا سمع وروى قبل البلوغ اما الزاوية
 بعد البلوغ لما سمع فقبله فقبله حيث يجمع
 عين من الشرابط لوجود المقتضى وهو اجبا
 العدل الصابط وعدم صلاحية ما يقدر
 مانعا لما نعتبه الثاني الاسلام ولا ريب
 عندنا في اشتراط لقوله تعالى ان جاءكم
 فاسق بنبأ فهو شامل للكافر وعينه ولين
 قبل باختصاصه في العرف المتأخر بالمسلم
 الرافعي

منه من غير ان يكون له
 دليل على عدم قبول خبر الكافر كما هو
 ظاهر الثالث الايمان واشترط هو المشهور
 بين اصحابنا في حتم قوله تعالى ان جاءكم فاسق
 وحكي الحق عن الشيخ انه اجاب عن العجز القطعية
 ومن صارهم بشرط ان لا يكون متهم بالكذب
 محقق بان الطائفة علمت بخبر عبد الله بن بكر ومثلهما
 وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى وعمار بن قيس
 والقطايطون واجاب الحق باننا لم نعلم الى
 الان ان الطائفة علمت باخبار هؤلاء والعلة
 مع نظر بحسب الاشراط في التهذيب اكثر في
 الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدى
 المذهب وحكى والدي في فوائده على الخلاصة
 عن فخر الحققين انه قال سالت والدي عن
 بن عثمان فقال لا قرب منى عدم قبول روايته
 لقوله تعالى نعم ان جاءكم فاسق بنبأ الاية

منه من غير ان يكون له
 دليل على عدم قبول خبر الكافر كما هو
 ظاهر الثالث الايمان واشترط هو المشهور
 بين اصحابنا في حتم قوله تعالى ان جاءكم فاسق
 وحكي الحق عن الشيخ انه اجاب عن العجز القطعية
 ومن صارهم بشرط ان لا يكون متهم بالكذب
 محقق بان الطائفة علمت بخبر عبد الله بن بكر ومثلهما
 وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى وعمار بن قيس
 والقطايطون واجاب الحق باننا لم نعلم الى
 الان ان الطائفة علمت باخبار هؤلاء والعلة
 مع نظر بحسب الاشراط في التهذيب اكثر في
 الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدى
 المذهب وحكى والدي في فوائده على الخلاصة
 عن فخر الحققين انه قال سالت والدي عن
 بن عثمان فقال لا قرب منى عدم قبول روايته
 لقوله تعالى نعم ان جاءكم فاسق بنبأ الاية

فمن

منه من غير ان يكون له
 دليل على عدم قبول خبر الكافر كما هو
 ظاهر الثالث الايمان واشترط هو المشهور
 بين اصحابنا في حتم قوله تعالى ان جاءكم فاسق
 وحكي الحق عن الشيخ انه اجاب عن العجز القطعية
 ومن صارهم بشرط ان لا يكون متهم بالكذب
 محقق بان الطائفة علمت بخبر عبد الله بن بكر ومثلهما
 وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى وعمار بن قيس
 والقطايطون واجاب الحق باننا لم نعلم الى
 الان ان الطائفة علمت باخبار هؤلاء والعلة
 مع نظر بحسب الاشراط في التهذيب اكثر في
 الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدى
 المذهب وحكى والدي في فوائده على الخلاصة
 عن فخر الحققين انه قال سالت والدي عن
 بن عثمان فقال لا قرب منى عدم قبول روايته
 لقوله تعالى نعم ان جاءكم فاسق بنبأ الاية

فمن اعظم من عدم الايمان واشترط بذلك ثاروه
 لكثير من ان ابان كان من النادر وسية
 هذا والاعتماد عندى على المشهور الرابع العلة
 وهي ملكة في النفس متغنها من فعل الكبار والاصرار
 على الصغار ومنافيات المروءة اعتبار هذا
 الشرط هو المشهور بين اصحابنا في حتم قوله تعالى ان جاءكم فاسق
 وحكي الحق عن الشيخ انه اجاب عن العجز القطعية
 ومن صارهم بشرط ان لا يكون متهم بالكذب
 محقق بان الطائفة علمت بخبر عبد الله بن بكر ومثلهما
 وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى وعمار بن قيس
 والقطايطون واجاب الحق باننا لم نعلم الى
 الان ان الطائفة علمت باخبار هؤلاء والعلة
 مع نظر بحسب الاشراط في التهذيب اكثر في
 الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدى
 المذهب وحكى والدي في فوائده على الخلاصة
 عن فخر الحققين انه قال سالت والدي عن
 بن عثمان فقال لا قرب منى عدم قبول روايته
 لقوله تعالى نعم ان جاءكم فاسق بنبأ الاية

منه من غير ان يكون له
 دليل على عدم قبول خبر الكافر كما هو
 ظاهر الثالث الايمان واشترط هو المشهور
 بين اصحابنا في حتم قوله تعالى ان جاءكم فاسق
 وحكي الحق عن الشيخ انه اجاب عن العجز القطعية
 ومن صارهم بشرط ان لا يكون متهم بالكذب
 محقق بان الطائفة علمت بخبر عبد الله بن بكر ومثلهما
 وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى وعمار بن قيس
 والقطايطون واجاب الحق باننا لم نعلم الى
 الان ان الطائفة علمت باخبار هؤلاء والعلة
 مع نظر بحسب الاشراط في التهذيب اكثر في
 الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدى
 المذهب وحكى والدي في فوائده على الخلاصة
 عن فخر الحققين انه قال سالت والدي عن
 بن عثمان فقال لا قرب منى عدم قبول روايته
 لقوله تعالى نعم ان جاءكم فاسق بنبأ الاية

منه من غير ان يكون له
 دليل على عدم قبول خبر الكافر كما هو
 ظاهر الثالث الايمان واشترط هو المشهور
 بين اصحابنا في حتم قوله تعالى ان جاءكم فاسق
 وحكي الحق عن الشيخ انه اجاب عن العجز القطعية
 ومن صارهم بشرط ان لا يكون متهم بالكذب
 محقق بان الطائفة علمت بخبر عبد الله بن بكر ومثلهما
 وعلي بن ابي حمزة وعثمان بن عيسى وعمار بن قيس
 والقطايطون واجاب الحق باننا لم نعلم الى
 الان ان الطائفة علمت باخبار هؤلاء والعلة
 مع نظر بحسب الاشراط في التهذيب اكثر في
 الخلاصة من ترجيح قبول روايات فاسدى
 المذهب وحكى والدي في فوائده على الخلاصة
 عن فخر الحققين انه قال سالت والدي عن
 بن عثمان فقال لا قرب منى عدم قبول روايته
 لقوله تعالى نعم ان جاءكم فاسق بنبأ الاية

وادعوا الخ
 مستبعد
 العدالة
 بحسب الواقع
 الحاجة من

ان كانت
 ولقد
 وعد الله
 لا يدخل
 معلق
 مقتضى

معتر الوصف لا يلزم الوجوب لا يتبع ارادة الله
 ان يكون تحقيق العلم او الظن به واجبا لا لاقتضا
 لا يكون الرشيد فاذا لم يعلم نفع العلم بالوجوب
 ان يكون محققا للعدل او لا يكون الرد والافترار
 يجب القول بغير القول ثم لا يلزم العلم
 هذا المقام فتكون الآية ثابتة

میں



و ان كان من غيرهم

فلا تغلق له الحديث

في حق قضية الحكم

بشيء من
الشيء من
الشيء من
الشيء من

العمل الذي لا يقاوم ولو لم يفضد ليلد الحفظ صانعه عموماً
ظاهر الآية لكنه مردود بما اشار اليه المحقق وحاصل
منع اصل العمل ولا بمعنى نفي العلم بحصوله فيحتاج
مدعيه الى اثباته وتقدر التذلل للواقعة على
الحصول بترد الاحتجاج ثانياً بان علم انما يدل على
قبول تلك الاخبار المحضونة لا مطلقاً والمجاز
ان يكون العمل منوطاً بانضمام القران اليها لا
بمجرد الاخبار وتبقى في المقام اشكال اشترط اليه
تقييد نفي الواسطة في صدر الحجة بموضع الحاجة
وتقرى ان اشياء الواسطة للتقريب الذي ذكر
انما يتم فحينئذ بعد مذهب عن اول زمان التكليف
كما هو الغالب والواقع في دولة الاخبار التي كثر فيها
وهي بحاجة الى هذا البحث فان العادة قاضية
بعد انفكاك من هو كذلك عن احد الاصلين
ولما حديث العهد بالتكليف فيمكن في حقه

فان التكليف الاول
فان التكليف الاول

تحقق الواسطة بان لا يقع منه معينة توجب
الفسق ولا يكون له ملكة يصدق بها المعدلة
فان ذلك غير مشعور بحيث ثبت الواسطة فلا
تقوم الحجة باشتراط المعدلة مطلقاً وحكمة
ان الواسطة المذكورة وان كانت ممكنة بالنظر
الى نفس الامر ولكن العلم بوجودها متعذر لان
المعاصي غير منحصر في الافعال الظاهرة ولا
ان العلم باشتغال الباطنة مشعور عادة بدور الملكة
سلمنا لكن التعليل الواقع في الآية لوجود التثبت
عند جز الفاسق يقتضي ثبوت الحكم عند جز
من لا ملكة له لمشاركة الفاسق في عدم الحجر
عن الكذب فيقوم في قبول حيزه احتمال الوقوع
في المنكر بظهور صدق الحجر على حيزه
في قيامه في جز الفاسق وسبب ان العلة
المخصوصة يصدق بها الحكم الى كل حال لو وجد

فان التكليف الاول
فان التكليف الاول

في كل ما لا يثبت عند جنس واحد ولا يثبت عند جنس آخر

كذلك لا يثبت عند جنس واحد ولا يثبت عند جنس آخر

تلك التي الواحد داخله فيه بحيث يكون المترك عدلا
لا يجب التثبت عند جنس واحد ولا يثبت عند جنس آخر
بما لا يثبت عند جنس واحد ولا يثبت عند جنس آخر
على المشروط فلا نزل الا بحمد دعوى سلمنا ولكن
الشرط في قبول الرواية هو العدالة لا التعديل
نعم هو احد الطرق الى المعرفة بالشرط سلمنا ولكن
زيادة الشرط لهذا المعنى على شرطه هذه الزيادة
المخصوصة اظهر في الاحكام الشرعية عند من يعجز
الواحد من ان يبين اذا اكثر شرطه بها بفقر المنة
بحصولها على بعض الوجوه الى شهادة الشاهدين
والشرط يمكن فيه الواحد والعجب من توجيه بعض
الفضل والمعايير لهذا الوجه من الحجية بانه شرط
ليس في الاحكام الشرعية شرطيزيد على شرطه هذا
والذي يقتضيه لا اعتبار ان التمثيل في هذا الحكم
بنفي زيادة الشرط يناسب طلبة اهل القياس

فانما لا يثبت عند جنس واحد ولا يثبت عند جنس آخر

فكانت

فكانت وقع في كلامهم وتبعهم عليه من غير ان يثبت

فكانت وقع في كلامهم وتبعهم عليه من غير ان يثبت
فعل بالقياس وما يثبت على ذلك ما وجدته
في كلام بعض العامة حكايته من بعض اخر منهم
ان الاكتفاء بالواحد في تركية الراوي هو
مقتضى القياس وعن الثاني ان مقتضى اشتراط
العدالة في الراوي على ان المراد من الفاسق
في الآية من له هذه الصفة في الواقع فيتوقف
قبول الخبر على العلم باشفاقها وهو موقوف
على العدالة كما بينا انما هو مقتضى القول
المشاهدين لقيام مقام العلم شرعا وفي
العموم في الآية على وجه يتناول الاحبار بالعدل
يؤدي الى حصول التناقض في مدلولها وذلك
لان الاكتفاء في معرفة العدالة بجزم الواحد
يقتضي عدم توقف قبول الخبر على العلم باشفاقها
صفة الفسق ضرورة ان جزم العدل بمحضه

فكانت وقع في كلامهم وتبعهم عليه من غير ان يثبت

فكانت وقع في كلامهم وتبعهم عليه من غير ان يثبت

في وجهه في الجرح دون التعديل ولا يعكس ولا يستدوا
 في هذه الاقوال الى اعتبارات حينة وجوه
 وكيفية لا جدوى في التفرص لذكرها ولا اعلم
 في الاحياء قائلو بشئ منها اذ المتفرص منهم هذا
 في هذا الاصل قليل على ما وصل اليه والذي
 استوجبه العلامة في هذا هو ان المذكر والمراجع
 ان كانا عارفين بالاسباب قبل الاطلاق
 فيما رواه اوجب ذكر السبب فيما ذكره والذي
 في الاطلاق فيها حيث يعلم عدم الحافلة
 فيما تحقق العدالة والجرح ومع اشياء ذلك
 يكون القول موقفا على ذكر السبب وهذا
 هو الاقوى ووجه ظاهر لا يحتاج الى البيان
 ومنه يعلم ضعف ما استوجبه العلامة
 اذا عارض الجرح والتعديل في اكثر الناس
 جرح لان فيه جمعا بينهما اذ غاية قول المعدل
 في وجهه

لا يعلم معها الا نقول اللان من قبول
 العدلين
 الاية بدليل خارجي ولا يحذر فيه كغيره
 لان مروان وافقنا على بناؤها للعدالة
 من حيث ان تنكية الشاهد لا يكتفي فيها بالواحد
 وهذا من كبر الشواهد على ان النظر في الوجه
 الاطلاقا هو الى القياس كما بينا عليه اذ عرفت
 فاعلم ان طريق معرفة الجرح كالتعديل والمخلاف
 في الاكتمال بالوليد او اشتراط التقدير جاري
 فيه والمختار في المقامين واحد على اختلاف
 الناس في قبول الجرح والتعديل مجري عن ذكر
 السبب فقال بعضنا بقبولهما وصار لغير
 الاختلاف فاجوز ذكر السبب فيما وقصنا لك

فاجبه

فاجبه

فاجبه في الجرح دون التعديل ولا يعكس ولا يستدوا
 في هذه الاقوال الى اعتبارات حينة وجوه
 وكيفية لا جدوى في التفرص لذكرها ولا اعلم
 في الاحياء قائلو بشئ منها اذ المتفرص منهم هذا
 في هذا الاصل قليل على ما وصل اليه والذي
 استوجبه العلامة في هذا هو ان المذكر والمراجع
 ان كانا عارفين بالاسباب قبل الاطلاق
 فيما رواه اوجب ذكر السبب فيما ذكره والذي
 في الاطلاق فيها حيث يعلم عدم الحافلة
 فيما تحقق العدالة والجرح ومع اشياء ذلك
 يكون القول موقفا على ذكر السبب وهذا
 هو الاقوى ووجه ظاهر لا يحتاج الى البيان
 ومنه يعلم ضعف ما استوجبه العلامة
 اذا عارض الجرح والتعديل في اكثر الناس
 جرح لان فيه جمعا بينهما اذ غاية قول المعدل
 في وجهه

فاجبه

من القول

من القول

1

145

[illegible]

وهذه الرواية بالتحقق من هذا القبيل لانه في الحقيقة
شهادة بتعديل روايتها وهو يجوز فيه كافي
في جواز العمل بالحديث بل لا بد من امر العمل بالسند
والنظر في حال الرواية ليؤمن من معارضة الجمع
اعلم لا بد للراوي من مستند يقبح له من اجله
رواية الحديث وقبيل منه بسببه وهو في
الرواية عن المعصوم نفس ظاهر معروف وانما
في الرواية عن الراوي فله وجوب اعلاها
السماع من لفظه سواء كان بقراءة في كتابه
او باصداؤه من حفظه ودون القراءة عليه
مع اقراره بتفريجه بالاعتراف بمضمونه وروا
فلك اجازة رواية كتاب ونحوه ويجوز
عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة
ويغري الى اكثر من خلافه وهذا الوجه غير
منتج في كلام الامام صاحب وتحقيق القول فيه

وهذه الرواية بالتحقق من هذا القبيل لانه في الحقيقة
شهادة بتعديل روايتها وهو يجوز فيه كافي
في جواز العمل بالحديث بل لا بد من امر العمل بالسند
والنظر في حال الرواية ليؤمن من معارضة الجمع
اعلم لا بد للراوي من مستند يقبح له من اجله
رواية الحديث وقبيل منه بسببه وهو في
الرواية عن المعصوم نفس ظاهر معروف وانما
في الرواية عن الراوي فله وجوب اعلاها
السماع من لفظه سواء كان بقراءة في كتابه
او باصداؤه من حفظه ودون القراءة عليه
مع اقراره بتفريجه بالاعتراف بمضمونه وروا
فلك اجازة رواية كتاب ونحوه ويجوز
عن بعض الناس انكار جواز الرواية بالاجازة
ويغري الى اكثر من خلافه وهذا الوجه غير
منتج في كلام الامام صاحب وتحقيق القول فيه

ان لجواز الرواية بالاجازة معنيين وقع خلاف
من بعض اهل العلم في كل منهما احدهما قبول
الحديث والعمل به ونقله من الجار الى غيره
بلفظ يدل على الواقع كاحترق اجازة ويجوز
والقول بغيره في غاية التقطع لان الاجازة
في العلم اجازة اجمالية بامور مصنوعة معلومة
ما موعن عليها من الغلط والتخفيف ونحوها
وما هذا شأنه لا وجه للتوقف في قبوله
في التقدير منه بلفظ احترق وما في معنا
مقتدا بقوله اجازة يجوز مع القرينة فلا
مانع منه ومثله است في القراءة على الراوي
لان الاعتراف اخبار اجمالية ولم يفتوا الى
الخلاف في قبوله وانما ذكر بعضهم ان قوله
موضع وفاق وان خالف فيه ولا يعتد به
ثم ان جمعا من الناس اجازوا في صورة الاعتراف

بغير حرف

ان يقول الراوي احبوني وحدثني ويخبرها
من غير تقييد بقوله قراءة عليه ويخبرها ^{من}
على جواز مقيدا بما ذكره الا المرتضى رضي الله عنه
فانه منع من استعمال هذه الالفاظ ويخبرها
فيه وان كانت مقيدة حيث قال قولوا واما قول
بعضهم يجب ان يقول حدثني قراءة عليه حتى نزل
الابهام ويعلم ان لفظة حدثني ليست على ظاهرها
فناقضة لان قوله حدثني يقتضي انه سمعه من لفظه
وادراك نطقه به وقوله قراءة عليه يقتضي
تفويض ذلك فكانت نفى ما التفت وهذا من
السيدة في غاية الغرابة فانه سد لباب المجاز
اذ ما من مجاز الا ومعه قرينة تعارض الحقيقة
وتناقضها واذا كان معنى حدثني ما ذكره
فقوله بعد ذلك عليه قراءة قرينة على ان المراد
حقيقة اللفظ بل مجاز وهو الاعتراف
بما قرأه

بما قرأه عليه تشبها به بالحديث لما بينهما من
المناسبة في المعنى وقد نقل العلامة في هذا
الكلام عن السيد في النهاية ونظر فيهما يار
انا منع اقتضاها حتى حال انضمامها الى لفظه
انه سمعه من لفظه ^{بسم الله الرحمن الرحيم} وادراك نطقه به وهو جدير
وتفصيله ما ذكرناه واذ قد تبين ضعف ما ذهب
اليه السيد وانفاق من مداه على صحة لطلاق
القييد على القراءة مع الاعتراف فان ما منع من
اجزاء مثله في صورة الاجازة والاعتبار فيها
واحد المعنى الثالث لجواز الرواية بالاجازة
يستوي قول الراوي بها حدثني واحبوني
وما اشبه ذلك من الالفاظ التي يبين ظاهرها
وقوع الاجزاء تفصيلا وقد عرفت الى جميع
العامة القول به وهو الاعراض عن حقيق
هذا ويظهر من العلامة في النهاية انه فهم من

بكم السيد لم تقو القول بعد وجواز الرواية
 بالاجاز مطلقا تقر بها على العمل بخبر الواحد
 حيث قال واما الاجاز فلا يحكم لها لان ما
 للمجهل ان يسوي به ذلك اجاز له او لم يكن
 وما ليس له ان يسوي به عليه مع الاجاز و
 فدها وعبارة السيد هذه وان اقم ظاهرها
 القول بنفي الجواز على الاطلاق الا ان التدبر
 في سابقها ولا يصحنا بطلان على ان عرضه
 الرواية بها بلفظ حدثني واخبرني ويحوي
 فانه ذكر قبل ذلك في البحث عن القراءة على الروا
 ان كل من صنف اصول الفقه اجاز ان يقول من
 قل الحديث على عينه من قوله عليه فاقن به
 اجروه حدثني واخبرني ان يسمعه من لفظه
 ثم قال والتصحيح انه اذا قرأ عليه واقر له به انه
 يجوز ان يعمل به اذا كان ممن يذهب الى العمل

بخبر الواحد

في نسخة اخرى من نسخة السيد
 في نسخة اخرى من نسخة السيد
 في نسخة اخرى من نسخة السيد
 في نسخة اخرى من نسخة السيد

بخبر الواحد ويعلم انه حديثه وان جمعة لاقران له
 ولا يجوز ان يقول حدثني واخبرني لان
 معنى حدثني واخبرني انه نقل حديثا واخبر
 من ذلك وهذا كذب لم يحسن وذكر بعد هذا
 المناولة وهي ان يشافه الحديث عينه و
 يقول له في كتاب اشار اليه هذا سماعي من فلان
 تجرى مجرى ان يقرأ عليه ويعترف به له في
 عليه بان حديثه قال فان كان ممن يذهب الى
 العمل باخبار الاحاد عمل به ولا يجوز ان يقول
 حدثني واخبرني ثم ذكر حكم الاجاز
 بتلك العبارة وقال بعدها واكثر ما يمكن
 ان يدعى ان تعارف اصحاب الحديث اثر
 في الاجاز تجازية مجرى ان يقول في كتاب
 بسينه هذا حديثي وسماعي فيجوز العمل به عند
 من عمل باخبار الاحاد فاما ان يسوي فيقول

لا يثبت كونه سماعا
 وحدثني

هذا هو الوجه الذي ذكره في كتابه في بيان ان
الاجازة لا تكون الا في ما هو مشترك بين
المتكلمين في اللفظ والبيان

اجتزى او حدثني فذلك كذب وسوق هذا
الكلام كله كما ترى يدل على ان في حكم الاجازة
انما هو النسبة الى خصوص الرواية بلفظ حدثني
وتحقيق لا مطلقا وقد حكم بمثل ذلك في الفراءة
على الراوي كما عرفت فهما عنده في هذا الوجه
سواء وتفاوت عبارة في الساتية من القول
فيما حيث صرح بجواز العمل في صورة الفراءة و
غيره بما يشترع في شئ تطرأ منه الى ذلك
دلالة الاجازة على المعنى المراد دون دلالة اللفظ
والا كذلك وقد عرفت فظاهر ان ما يوهن ظاهر
تلك العبارة غير مراد فليعلم اذا عرفت هذا فاقام
ان اثر الاجازة بالنسبة الى العمل انما يظهر حيث
لا يكون متعلها معلوما بالتواتر ويحتمل كونه
اجازا لا اربعة فانهما متواترة اجالا والعلم بصحة
الاشارة ان معانيها تفصيلا يستفاد من قران الاحوال

والامر

هذا هو الوجه الذي ذكره في كتابه في بيان ان
الاجازة لا تكون الا في ما هو مشترك بين
المتكلمين في اللفظ والبيان

ولا مدخل للاجازة فيه غالبا وانما فايدها شيئا
انصال سلسلة الاسناد بالنسبة الى اللفظ عليهم السلام
وذلك امر مطلوب من فهم اليه للثمن كمالا
يغني عن ان الوجبة في الاستغناء عن الاجازة ربما
ات في غير ما من باقي وجوه الرواية غير ان
رعاية التصحیح والامر من حدوث التصحیح وشبهه
من انواع الخلل يزيد في وجه الحاجة الى التمام
ويحتمل وذلك نظا وبقي في هذا الباب وجوه
اخر مذكورة في كتب لغوي يعلم حكمها ما ذكرناه
فلذلك انما نحن ذكرنا على غيره من اجازة
نقل الحديث بالمعنى بشرط ان يكون الناقل
عارفا بمواقع الالفاظ وعدم قصور الترجمة
عن الاصل في افادة المعنى ومساوئها في الجمل
والتحقق ولم نقف على مخالف في ذلك في الامم
نم لبعض اهل الخلاف فيه خلاف وليس دليل

هذا هو الوجه الذي ذكره في كتابه في بيان ان
الاجازة لا تكون الا في ما هو مشترك بين
المتكلمين في اللفظ والبيان

يستدبر ويحجبنا على الجواز وجن منها ما رواه
 الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام اسمع لي حديثك منك واذا زيد
 لنقص قال ان كنت تريد معانيه فلا بأس
 ومنها ان الله سبحانه قص القصة الواحدة ^{لغاية}
 مختلفة ومن للعلوف ان القصص وقيت لتباين
 العبرية او بعبارة واحدة منها وذلك دليل على
 جواز نسبة المعنى الى القائل ولئن تعاقب اللفظ
 اصله اذا ارسل العدل الحديث بان رواه
 عن المعصوم وليرى لك سؤالا ذكر الحديث
 بواسطة راسا كما ذكرها بهمة لسيان او غيره
 كقولهم عن رجل او عن بعض اصحابنا ففي قبوله
 خلاف بين الخاصة والعامة والافرى عندي
 عدم القبول مطلقا وهو مختار والذى قال
 العلامة في فيه الوجه المنع الا اذا عرف انه

هذا الحديث في الصحيحين
 عن محمد بن مسلم قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام اسمع لي حديثك منك
 واذا زيد لنقص قال ان كنت تريد معانيه
 فلا بأس ومنها ان الله سبحانه قص القصة
 الواحدة مختلفة ومن للعلوف ان القصص وقيت
 لتباين العبرية او بعبارة واحدة منها وذلك
 دليل على جواز نسبة المعنى الى القائل

لا يرسل

لا يرسل الامع عدالة الواسطة كمرسل محمد بن
 حمير من الامامية وكلامه في التفسير خال من
 الاستثنا وهو الوجه لما سئلته وبكى فيه
 القول بالقبول من جماعة من العامة ثم قال وهو
 قول محمد بن خالد عن قداما الامامية وقول الحق
 اذا ارسل الراوي عن رواية الشيوخ ان كان
 ممن عرف انه لا يروي الا عن ثقة قبلت مطلقا
 وان لم يكن كذلك قبلت بشرط ان لا يكون
 لها معارض من المساميد الصحيحة واجتنب لذلك
 بان المطابقة عملت بالمراسيل عند سلامتها
 عن المعارض كما عملت بالمساميد فمن اجاز
 احدهما اجاز الاخر هذه عبارة المحقق بلفظها
 وهي تدل على توفيقه في الحكم حيث اقتصر على
 نقله عن الشيخ بحجة من غير استعار بالقبول
 او الرد لئلا ان من شرط القبول معرفة عدالة

هذا الحديث في الصحيحين
 عن محمد بن مسلم قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام اسمع لي حديثك منك
 واذا زيد لنقص قال ان كنت تريد معانيه
 فلا بأس ومنها ان الله سبحانه قص القصة
 الواحدة مختلفة ومن للعلوف ان القصص وقيت
 لتباين العبرية او بعبارة واحدة منها وذلك
 دليل على جواز نسبة المعنى الى القائل

الراوي كما تقدم بيانه وهي منتفية في موضع النزاع
 اذ لم يعم يوحى ما يصلح للدلالة عليها سوى
 رواية العدل عنه وهو غير مقيد لا بما تقدم بالعلم
 ان العدل يروي عن مثله وغيره من فرض
 اقتضاه على الرواية عن العدل فلو انما يروي
 عن معتقد عدله وذلك غير كاف لجواز ان يكون
 له جرح لم يعلمه كذا ذكرناه انفا وبدون تعيينه
 لا يندفع هذا الاحتمال فلا يتوجه القبول ومن
 هذا يظهر ضعف ما ذهب اليه العلامة في النهاية
 من قبول بخور اسيل بن ابي عمير ما عرفه ان
 الراوي فيه لا يرسل الا مع عدالة الواسطة
 لان العلم بعدالة الواسطة ان كان مستندا
 الى الجواز والراوي يابنه لا يرسل الا من الثقة فهو
 عمل بشهادة على محمول العين وقد علم حاله وان
 كان مستندا الاستقراء لم يرسله والاطلاع

من خارج

من خارج على ان المجزوف فيها لا يكون الاثمة
 فهذا في معنى الاسناد ولا نزاع فيه والجهل
 العلامة ذكر في الاحتجاج على مختاره في
 ما هذا انضه عدالة اصل مجهولة لان عينه
 غير معلومة فصفتة اولي الجهالة ولم يوجد
 الا رواية الفرع عنه وليست بتدليل فان العدل
 قدس ويمن مثل عنه لتوقف فيه او جرحه
 ولو عدله لم يصح هذا الجواز ان يخفى عنه حاله
 فلا يعرفه بنسب ولو عينه لعرفنا ثقة الذي
 لم يطلع عليه العدل وهذا الكلام كما ترى
 تدل على الموافقة فيما ذكرناه من عدم قبول
 بتدليل مجهول العين بخبره فيتعين ان يكون
 المستند عندئذ في ذلك الاستقراء وحصوله

في نهاية البعد وعلى تقدير يخرج من محل النزاع كما عرفت ولما كلام الشيخ في
 بلوغه حد الاجماع ولا تعلل بحجة القائلين ^{فقد علم حاله وان كان مستندا الاستقراء لم يرسله والاطلاع}
 متوقف القسك به عنده

هذا الحديث من سنن الترمذي
 في كتابه المعجم الصغير
 في الحديث
 في كتابه المعجم الكبير
 في الحديث
 في كتابه المعجم الكبير
 في الحديث

بالقبول مطلقا وجوه منها أن رواية العدل من
 الأصل للمسكوت عنه تعدل له لآلة لوزو يمتن
 ليس بعدل ولحيثين حاله كان ملبسا غاشا
 عدالة تنافي ذلك ومنها أن اسناد الحديث
 إلى الرسول صلى الله عليه وآله يفتني صدقه لأن
 اسناد الكذب ينافي العدالة وإذا ثبت صدقه
 نعتين قبوله وذكره وأوجوها آخر رتبة تركها
 نقلها الظهور فسادها وأجاب عن هذين
 الوجهين ظاهرا حقيقيا فلا ينطيل بتقرير
 احوال ينقسم جزا الوعيد باعتبار اختلاف رتبة في
 بالايان والعدالة والمضبط وعدها إلى الية
 أصا من حيث كل قم منها في الاصطلاح باسم
 الأول الصحيح وهو ما اتصل بسند العدل
 ينقل العدل الضابط من مثله في جميع الطبقات
 وربما يطلق هذا اللفظ مضافا إلى رأي معين

عليها

قمة

على ما جمع السند إليه الشرايط خاد الامناء والمؤمنين
 وإن اعتراه بعد ذلك أو سال وغيره من وجوه
 الاختلاف فيقال صحيح فلا من بعض صحابنا من
 الصادق عليه السلام مثله وقد يطلق على جده من
 الاسناد جامعة للشرايط سوى الاتصال بالمسكوت
 يحدوقة للاختصار فيقال مثله وروى الشيخ
 في الصحيح من فلا من ويقصد بذلك بيان حال
 تلك الجملة المجذوفة وأكثر ما يقع هذا الاستعانة
 حيث يكون المذكور من رجال السند أكثر من واحد
 الثاني التحسين وهو متصل السند إلى المعصوم
 بالامام المدوح من غير معارضة ومقبول
 ولا يثبت عدالة في جميع المراتب أو بعضها
 مع كون الباقي بصفة رجال الصحيح وقد يستعمل
 على قياس ما ذكر في الصحيح الثالث الموثق
 وهو ما دخل في طريقة من ليس بالامام في كونه

هذا الحديث من سنن الترمذي
 في كتابه المعجم الصغير
 في الحديث
 في كتابه المعجم الكبير
 في الحديث
 في كتابه المعجم الكبير
 في الحديث

مفوض على توثيقه بين الاصحاب ولم يشتمل باقي
 الطريق على ضعف من جهة اخرى ويستحق التوثيق
 ايضاً ويستعمل اللفظ الاول في المعنيين المذكورين
 في ذينك القسمين الرابع الضعيف وهو ما لم يجمع
 فيه شروط اخدا الثلاثة بان يشتمل طريقه على مجموع
 بعير فساد المذهب او مجهول وتشتي هذا الامر
 الاربع اصول الحديث لان له اقلها اخرا اعتباراً
 شتى وكلها ترجع الى هذه الاربعه وليس هذا
 موضع تفصيلها وانما نعرضنا اليها الاربعه
 لكثرة دوران الفاظها على السنن العشر
الشيخ في الشيخ اصل لا يرب في جواز الشيخ ورواه
 وما يحكى فيها من الخلاف لا يثبت ان ينظر اليه
 وجهه ايجاباً على اشتراطه بمصنوع وقت الفعل
 الفرق بين الشيخ **الشيخ** المسنوع سواء فعله لم يفعل وواظم على ذلك
 والشيخ **الشيخ** انما ثبت في المقرات جمع في العامة وحيلى الحق عن المعيد القول
 في الشريعة

يجوز

الشيخ في الشيخ
 الفرق بين الشيخ
 والشيخ انما ثبت في المقرات جمع في العامة وحيلى الحق عن المعيد القول في الشريعة

يجوز قبل حضور وقت الفعل وهو مذهب اكثر
 اهل الخلاف والحق الاول لنا ان لو فعل ذلك
 لا يقتضي تعلق الذي يفسد ما تعلق به الامر وهو
 لان الامر يدل على كونه حسناً والذى يقتضي فعله
 فاجتماعها يستلزم كونه حسناً فيهما معا وهو
 الاستحالة ولان فعل الواحد اما حسن او قبح
 فيستدرك ان يكون حسناً يكون الذى عنه قبحاً
 وتبديراً ان يكون قبحاً يكون الامر قبحاً
 اخرج الخالف بوجوب الاول قوله تعالى بحول الله
 ما شئنا ومثبت فانه يتناول مجموع موضع النزاع
 الثاني انه نعم امر ابراهيم عليه السلام بذكر ابنه ثم
 نسخ عنه قبل وقت الفعل الثالث ما روى
 ان النبي صلى الله عليه واله امر ليلته المخرج الخمين
 صلواته ثم رجع الى ان عادت الى خمس وذلك
 وذلك نسخ قبل وقت الفعل الرابع ان المصلحة
 في الفعل انما يثبت في المقرات جمع في العامة وحيلى الحق عن المعيد القول في الشريعة

يجوز قبل حضور وقت الفعل وهو مذهب اكثر
 اهل الخلاف والحق الاول لنا ان لو فعل ذلك
 لا يقتضي تعلق الذي يفسد ما تعلق به الامر وهو
 لان الامر يدل على كونه حسناً والذى يقتضي فعله
 فاجتماعها يستلزم كونه حسناً فيهما معا وهو
 الاستحالة ولان فعل الواحد اما حسن او قبح
 فيستدرك ان يكون حسناً يكون الذى عنه قبحاً
 وتبديراً ان يكون قبحاً يكون الامر قبحاً
 اخرج الخالف بوجوب الاول قوله تعالى بحول الله
 ما شئنا ومثبت فانه يتناول مجموع موضع النزاع
 الثاني انه نعم امر ابراهيم عليه السلام بذكر ابنه ثم
 نسخ عنه قبل وقت الفعل الثالث ما روى
 ان النبي صلى الله عليه واله امر ليلته المخرج الخمين
 صلواته ثم رجع الى ان عادت الى خمس وذلك
 وذلك نسخ قبل وقت الفعل الرابع ان المصلحة
 في الفعل انما يثبت في المقرات جمع في العامة وحيلى الحق عن المعيد القول في الشريعة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

قد تعلق بنفس الامر والتمس في ان لا يقصر عليها
من دون ارادة الفعل والجواب عن الاول ان
التجوز والاثبات يتعلقان على المشية ولا يتم ان
يشأ مثل هذا وعمر الشافعي ان ابراهيم عليه السلام
ليرى ما لزم الذي هو في الاوداج بل للتمس
كابدل عليه قوله تعالى قد صدقت الروايات ولو
كان ما فعله بعض الامور به لكان مصداقاً للفر
الروايات وقد سبق بيان ذلك وعن الثالث
المطالبة بعبارة الرواية مع ان فيها طعناً على
الانبياء بالاقدام على المراجعة في الاوامر المطلقة
ومن الرابع ان الامر والتمس يتبعان متعلقاتهما
فان كان حسناً كانا كذلك والا فحاشا لواقع ذلك
لو يكن متعلق الامر مراد افلا يكون ما مورداً
به وينبغي التمسح بجوز نسخ كل الكتاب
والسنة المتواترة والاحاد بمثله ولا يرب فيه نسخ

في نسخة من نسخة
من نسخة من نسخة
من نسخة من نسخة

في نسخة من نسخة
من نسخة من نسخة

الكتاب بالسنة المتواترة وهو لا يعرف فيه
من لا يتوجب مخالفة وجهه بل يتخالف
واختلافه فيه وانكره شذوذ منهم وهو ضعيف
جداً لا يلتفت اليه ولا ينسخ الكتاب والسنة للتواتر
بالاحاد عند اكثر العلماء لان جزر الواحد مغفول
وهما معلومان ولا يجوز ترك المعلوم للظنون
وزهد شذوذة من العامة الى جوارح وربما تفر
بعضهم للتخلاف في الجواز مدعيان ان يحلوه
الواقع واما اصل الجواز فوضع وفاق واري
البحث في ذلك قليل الجهد في فترك الاستعمال
تحقيقه أخرى واما الاجماع فتوجد نسخ والنسخ
به خلاف مبقى على الخلاف في ان الاجماع هل يمكن
استقراره قبل انقطاع الوجه ولا قال الموقوف
رضي الله عنه اعلم ان مصنف اصول الفقه ذهبوا
كلهم الى ان الاجماع لا يكون تاماً ولا مستوحا

واعتدوا في ذلك بانه دليل مستقر بعد انقطاع
الوحي فلا يجوز منحه ولا النسخ به وهذا القدر
كاف لان لقائل ان يعترضه فيقول ما الاجماع
عندنا فدلالة مستقرة في كل حال قبل انقطاع الوحي
وبعد واذا ثبت ذلك سقطت هذه العلة
على ان مذهب مخالفينا في كون الاجماع حجة معتبرة
ان في الاجمال كلها مستقرة لان الله تعالى امر
باتباع المؤمنين وهذا حكم حاصل قبل انقطاع
الوحي وبعد النبي صلى الله عليه واله خبر من
مذاهم بان ائمة لا يجمع على خطأ وهذا ثابت
فيناير الاجوال واذا كان الاجماع دليلا على الحكم
كما يدل الكتاب والسنة والشيخ لا يتناول الادلة
واما يتناول الاحكام التي ثبت بها فاللانع من
ان ثبت حكم باجماع الامة قبل انقطاع الوحي ثم نسخ
بآية تنزل في نسخ باجماع الامة على خلافه والا قرب

ارثيت حكم بآية تنزل

ان يقال

بأنه لا يجوز منحه ولا النسخ به

ان يقال ان الامة مجتمعة على ما ثبت بالاجماع ولا
ينسخ به هذا كلام السيد وجب المحقق من
الشيخ بعد ان نقل معنون كلام السيد ليرى
الاجماع دليل مقبول والشيخ لا يكون الا بدليل شرعي
فلا يتحقق الشيخ فيما يكون مستند العقل ثم يبي
عن بعض المتأخرين انه قال بالاجماع لا يكون
اتفاقا وانما يكون عن مستند قطعي فيكون النسخ
ذلك المستند لا نفس الاجماع قال المحقق في هذه
الوجوه اشكال والذي صح على مذهبنا انه يصح
دخول النسخ فيه بنا على ان الاجماع انضمام اقوال
الى قول لولا تفرد لكانت المحنة فيه فجاز حصول
مثل هذا في زمن النبي صلى الله عليه واله والشيخ ثم
ذلك الحكم بدلالة شرعية متراخية وكذلك يجوز
نسخ الحكم المعلوم من السنة والقران باقوال يدل
في جملة ما قول النبي صلى الله عليه واله وهذا الكلام

لا ينسخ

انما يكون مستند العقل

مستفاد من العقل لا يكون الرفع بمثله نسخا ولا
 لكان كل خبر يرفع البراءة الأصلية نسخا وهو
 نظم ذكر كلام السيد في الزيادة على الركعتين
 بطريق السؤال وإجابا بالآية أن ذلك نسخ
 لو جوبت ركعتين ولا للشهد وإن كان التقدير
 فيهما ثابتا بل بتقدير أن يكون الشرع دل على
 تعقيب كثر من الثانية بل إن يكون الأمر
 نسخا لتعجيله إذ لم يرفع الثاني الدليل شيئا
 غير ذلك ولما الركعتان فإن حكمهما باق من
 كونهما واجبتين غاية ما في الباب أن وجوبهما
 كان منفردا فصار منضمين والشئ لا ينسخ بآية
 عين اليقين لا ينسخ وجوبه في ركعة واحدة إذا
 وجب بعدها أخرى وأما كونها لو انفردت لما
 اجزأتا بعد أن كانتا مجزئتين فإن الاجزاء
 يعلم من منطوق الدليل بل بالعقل فلم يكن

نسخا
 المستفاد من العقل
 لا يكون الرفع بمثله
 نسخا ولا لكان كل
 خبر يرفع البراءة
 الأصلية نسخا وهو
 نظم ذكر كلام السيد
 في الزيادة على
 الركعتين بطريق
 السؤال وإجابا
 بالآية أن ذلك
 نسخ لو جوبت
 ركعتين ولا
 للشهد وإن كان
 التقدير فيهما
 ثابتا بل بتقدير
 أن يكون الشرع
 دل على تعقيب
 كثر من الثانية
 بل إن يكون
 الأمر نسخا
 لتعجيله إذ لم
 يرفع الثاني
 الدليل شيئا
 غير ذلك ولما
 الركعتان فإن
 حكمهما باق من
 كونهما واجبتين
 غاية ما في
 الباب أن وجوبهما
 كان منفردا
 فصار منضمين
 والشئ لا ينسخ
 بآية عين
 اليقين لا ينسخ
 وجوبه في ركعة
 واحدة إذا وجب
 بعدها أخرى
 وأما كونها لو
 انفردت لما
 اجزأتا بعد أن
 كانتا مجزئتين
 فإن الاجزاء
 يعلم من منطوق
 الدليل بل
 بالعقل فلم يكن

نسخا

نسخا ولو علم اجزاء من نفس الدليل الشرعي لكان
 المنسوخ اجزاء من منفردتين لا وجوبهما إذ عرفت
 هذا فاعلم أن أثر هذا الاختلاف يظهر في قوله
 اثبات الحكم بجزء الواحد بناء على أنه لا ينسخ بجزء الدليل
 المقطوع به فكل ما ثبت كونه نسخا لا يجوز الثبوت
 وهذا عند التحقيق أثره من كونه من آثار الكثرة
 مباحث هذا الباب **المسألة ثانيا من** في القيس
 والاستصحاب **مسألة** القياس هو الحكم على معلوم
 بمثل حكم الثابت لمعلوم آخر لا شتر أنهما في علة
 الحكم فوضع الحكم الثابت يسمى أصلا وموضع
 الآخر يسمى فرعاً والمشتق جامعاً وعلمه وهي
 أما مستنبطة أو منصوصة وقد أطلق اصطلاحاً
 على منع العمل بالمستنبطة الآمن مثلاً وحكي
 إجماعهم فيه غير واحد منهم وتواتر الاجتزاء بالكان
 عن أهل البيت عليهم السلام وبالجملة فنفه بعد في

منه وتأيت المذهب وأما المضمومة ففي العمل بها
 خلاف بينهم فظاهر المرتضى وفيه منة المنع منه
 ما يتم وقال المحقق رحمه الله اذ انقض الشرح على العلة
 وكان منال شهادته جال يدل على سقوط اعتبار
 ما عدت تلك العلة في ثبوت الحكم جار بقدرية الحكم
 وكان ذلك برهاناً وقال العلامة في الأقوى عند
 ان العلة اذا كانت مضمومة وعلم وجودها
 في الفرع كان حجة واجتمع في النهاية لذلك بات
 الاحكام الشرعية تابعة للمصالح الخفية والشرع
 كاشف عنها فاذا بين على العلة عرفنا انها الباطنة
 وجودها في تلك الحجة كذلك الحكم فاين وجدته وجب للعلول
 ثم حكم من المانعين الاحتجاج بان قول الشارع
 حرمت الخمر لكونها مسكرة يحتمل ان تكون
 العلة هي الاسكار وان يكون اسباب الخمر بحيث
 يكون قيد الاضافة الى الخمر معتبر في العلة وانما

احتمل

احتمل الامكان لم يحجز القياس وحاجب بالبع من
 احتمال اعتبار القيد في العلة فان يحجز ذلك
 يستلزم يحجز مثله في العقلية حتى يقال
 الحركة انما يقتضي الحركة لقيامها بمحلها فاض
 وهو محتمل فالحركة القائمة بعينها لا تكون علة
 للحركة سلمنا امكان كون القيد معتبر في المحل
 لكن العرف يسقط هذا القيد عن درجة الاعتبار
 فان قول الاب لابنه لا تأكل هذه الخبثية
 لانها تم يقتضي منعة اكل كل خبثية تكون سما
 سلمنا عدم ظهور الغاء القيد لكن دليلكم انما
 يتمشى فيما اذا قال الشارع حرمت الخمر لكونها
 مسكرة ما لو قال علة حرمة الخمر هي الاسكار ففي
 ذلك الاحتمال ثم اورد الاعتراض بان الحركة
 ان عينتم لها معنى اخر يتناقض فيه ذلك الاحتمال
 هناك نسلم انه لا بد في ابطاله من دليل

فانما العلة هي الاسكار وان يكون اسباب الخمر بحيث
 يكون قيد الاضافة الى الخمر معتبر في العلة وانما

فانما العلة هي الاسكار وان يكون اسباب الخمر بحيث
 يكون قيد الاضافة الى الخمر معتبر في العلة وانما

منفصل قوكم العرف يقتضي القائل هذا القيد قلنا
 عرف ذلك بالقرينة وهي شفقة الاب المانعة من
 تناول المغتر فلو قلنا انه في العلة المنصوصة كذلك
 قولكم لو صحح بان العلة هي الاسكار انتهى ذلك
 الاحتمال قلنا في هذه الفتوى يستلزم الاسكار
 الجرمية اين وجد لكنه ليس بقياس لان العلم
 بان الاسكار من حيث هو اسكار يقتضي الجرمية
 يوجب العلم بثبوت منه بحكم في كل محالة ولم يكن العلم
 بحكم بعض تلك المحال متأخرا عن العلم ببعض
 فلو كان جعل البعض فرعا والاخر اصلا اولى
 من العكس فلا يكون هذا قياسا وقال بعد ذلك
 والتحقيق في هذا الباب ان يقال النزاع هنا
 لفظي لان المانع انما منع من العقوبة لا
 قوله حرمت الخمر لكونها مسكرة بحيث لا
 يكون في تقدير التعليل بالاسكار المحقق
 ان الحكم هو ما بالعد

بالحكم

الجزء فلا يتم وان يكون في تقدير التعليل نطبق
 الاسكار فيتم والمثبت بسبب ان التعليل بالاسكار

للمخصص بالخمر غير عام وان التعليل بالمطلق
 يتم فظاهر انهم متفقون على ذلك نعم النزاع وقع
 في ان قوله حرمت الخمر لكونه مسكرا هل هو
 بمنزلة علة التقرير بالاسكار ام لا فيجب ان يجعل
 البحث في هذا لا في ان النص على العلة هل
 يقتضي ثبوت الحكم في جميع موارد هل كان
 ذلك متفق عليه واقول كان العلامة راجع
 لم يقف على احتجاج المرتضى في هذا الباب
 فلذلك حسب النزاع فيه بين القوم وانهم لا يقفون
 متفقون في المعنى وكلام المرتضى مصدق
 بخلاف ما ظنر فانه اخرج على المنع بان علة
 الشرع انما تبني عن الدواعي الى الفعل او
 عن وجبة المصلحة فيه وقد يشترط التيسر

بالجزء فلا يتم وان يكون في تقدير التعليل نطبق
 الاسكار فيتم والمثبت بسبب ان التعليل بالاسكار

في صفة واحدة وتكون في احداهما داعية الى فعله دون
 الاخر مع شوقها فيه وقد يكون مثل الصلوة ^{مفصلة}
 وقد يدعو الشيء الى غيره في حال دون حال وعلى

وجه دون وجه وقدر منه دون قدره قال وهذا
 باب في الدواعي معروفة ولهذا اذا ان يعطى
 لوجه الاحسان فقيد دون فقيد ودرهم دون
 درهم وفي حالة دون اخرى وان كان فيما لو
 تفعله الوجه الذي لا حيلة فعلناه بعينه ثم قال
 وانا اعتقد هذه الجملة لم يكن في المنص على العلة
 ما يوجب التخطي والقياس وجري المنص على العلة
 بجري المنص على الحكم في نفس على موضعه وليس
 ان يقول اذ لم يوجب المنص على العلة التخطي كان
 عبثا وذلك اننا نبيد ما لم يكن نفعه لولا
 وهو ما كان هذا الفعل المعين مصلحة
 هذا كلامه ودلالة على كون النزاع في المعنى

ظاهر

ظاهر فلا بد من دعوى العلة في وجه الاتفاق
 فيه ثم من جعل المجتهز ما ذكره فهو موافق في المعنى
 فلا ينبغي ان يحد في الما بعين اذا عرفت هذا
 فاعلم ان الما بعين ما قاله المحقق رحمه الله
 يظهر من تصانيف الكلام في هذا المقام فلا نطيل
 بتقريره واما مجتهز للمعنى فجوها ان المتبادر من
 العلة حيث يشهد احوال بانسلاخ الخصوصيات
 منها تعلق الحكم بها لا يثبت الداعي او جبرته
 المضلعة ^{ما ذهب} العلة رحمه الله في التفسير
 وكثير من العامة الى ان تقدير الحكم في مجرم
 التايف الى انواع الاذى الزايد عنه من باب
 القياس ومحموه بالقياس الجلي والكر ذلك المحقق
 وجميع من الناس واختلفوا في وجه التقدير
 فقيل انه دلالة مفهومه وقوله عليه وسقوه
 بهذا الاعتبار مفهومه للموافقة لكون حكم غير المذكور

فانما هو الذي ما قاله المحقق رحمه الله
 يظهر من تصانيف الكلام في هذا المقام فلا نطيل

اصح

فيه موافق الحكم المذكور ويقابل مفهوم المحال وهو
 ما يكون غير المذكور فيه مخالفا للمذكور في الحكم
 مفهوم الشرط والوصف ويستحق هذا الترتيل للنظر
 ويقع للاقول في معنى الخطاب اليم والحسن الخطاب
 وقال قوم انه منقول عن موضع اللغوى الى اللغ
 من انواع الاذى وهو مخرج كلام المحقق ر
 حجة الناهيين الى كون مثله قياسا انه لو قطع
 النظر عن المعنى للناسب لم يترك المقام من الحكم
 كالا كرام في منع التافيف ومن كونه الكد في الفزع
 لما حكم به ولا معنى للقياس لاذلك واجيب
 بان للمعنى المناسب لم يعتبر لاثبات الحكم حتى
 يكون قياسا بل كونه شرطيا في دالة الملفوظ
 على حكم المفهوم لغة ولهذا يقول به كل من لا يقول
 بحجة القياس ولو كان قياسا لما قال الثاني له
 ورد بانه لا نافي للقياس الجلي اعني ما يعرف بالحكم

فان قيل قياسا على ما في المتن
 من ان الحكم لا يثبت الا بالقياس
 الى ما هو عليه في اللغة

فان قيل قياسا على ما في المتن
 من ان الحكم لا يثبت الا بالقياس
 الى ما هو عليه في اللغة

فيه بطريق اول حتى يثبت انه قابل بهذا المفهوم
 دون القياس ويجعل ذلك حجة على انه ليس كذلك
 وحجة الناهيين القطع بافاده الصيغة في مثله المعنى
 المذكور من غير توقف على استحضار القياس
 واجيب بان المتوقف على استحضار هو القياس
 الشرعي لا الجلي فانه ما يعرفه كل من يعرف اللغة
 من غير افتقار الى نظر واجتهاد اذا عرفت ذلك
 فالقوما ذكره بعض المحققين من ان النزاع هنا
 لفظي لا طائلي فحتمه اصله اختلف الناس
 في استصحاب الجلال ويجعل ان يثبت حكم في وقت
 اخر ولا يقوم دليل على اشتغال ذلك الحكم قبل
 بحكم سبقه على ما كان وهو الاستصحاب امر
 يفترق الحكم في الوقت الثاني الى دليل المرتفع به
 وجماعه من العامة على الثاني ويجعل المعنى
 حرم الله المصير الى الاول وهو اختيار الاكثر

فان قيل قياسا على ما في المتن
 من ان الحكم لا يثبت الا بالقياس
 الى ما هو عليه في اللغة

فان قيل قياسا على ما في المتن
 من ان الحكم لا يثبت الا بالقياس
 الى ما هو عليه في اللغة

فان قيل قياسا على ما في المتن
 من ان الحكم لا يثبت الا بالقياس
 الى ما هو عليه في اللغة

فقد استلوا بالتيقن اذا دخل في الصلوة ثم رآى الماء
 في ثوبها فالإتفاق واقع على وجوب المضي فيها
 قبل الرقبة فهل يميز على فعلها بعد ما استعجبها
 للحال الا قد امر بستانها بالوضوء فمن قال بالاستعجب
 قال بالاول ومن اطرحه قال بالثاني اخرج المشرقة
 رضى الله عنه بان في استصحاب الحال جميعا بين
 حالين في حكم من غير دلالة لان الحالين مختلفتان
 من حيث كان غير واحد للمنا في اجزئها ولعبار
 له في الاخرى فكيف سويت بين اليالين من غير
 دلالة قال واذا امكننا قد اثبتنا الحكم في الحالة الاولى
 بدليل فالواجب ان ينظر فان كان الدليل ثانيا
 اليالين سويتا بينهما فيه وليس هنا استصحاب
 وان كان تناول الدليل انما هو الحال الاولى
 فقط والثانية عارية من دليل فلا يجوز اثبات
 مثل الحكم لها من غير دليل وجرت هذه الحال

في الاستصحاب
 في الاستصحاب
 في الاستصحاب

مع الخلو

مع الخلو من الدليل محروا لاولى لو خلت من
 دلالة فاذا لم يجز اثبات الحكم للاولى بالدليل
 فكذلك الثانية ثم اورد سؤالا حاصله ان بثوت
 الحكم في الحالة الاولى يقتضي استمرار الامناع اذ
 لو لم يحجب ذلك لم يعلم استمرار الاحكام في موضع
 وجد وثبت لمكان لا يمنع من ذلك كما لا يمنع
 من كراهة الفلك وما جرى مجرا من العوائد فوجب
 استصحاب الحال ما لم يمنع مانع شرعي ولعاب
 بانه لا بد من اعتبار الدليل الدال على بثوت
 الحكم في الحالة الاولى وكيفية اثباته وحديثه
 ذلك في حالة واحدة او على سبيل الاستمرار
 هل يعلق بشرط مراعى او لم يعلق قال وقد
 علمنا ان الحكم الثابت في الحال الاولى انما يثبت
 بشرط فقد الماء او الماء في الحالة الثانية موجود
 واتفق الامة على بثوته في الاولى واختلفت

في الثمانية فالحالتان مختلفتان وقد ثبت
 في العقول ان من شاهد دينا في الدار ثم غاب
 عنه لا يحسن ان يعتقد استمرار كونه في الدار الا
 بدليل متجدد وصار كونه في الدار في الثاني
 وقد ائتت الرقبة بمنزلة كون عمر وبها مع قد
 الرقبة فاما القضا بان حركة الفلك وما جرى
 مجراها لا يمنع من استمرار الاحكام فذلك معلوم
 بالادلة وعلى من ادعى ان روية الماء لم يغير الحكم
 الدلالة ثم قال ومثل ذلك يجب من قال فجب ان لا
 يقطع بخبر من اجترأ عن مكة وما جرى
 مجراها من البلدان على استمرار وجودها وذلك
 انه لا بد للقطع على الاستمرار من دليل اعادة
 او ما يقوم مقامها ولو كان البلد الذي خربنا
 عنه على ساحل البحر لجوزنا زواله لغلبة البحر
 ان يمنع من ذلك جنس متواتر فالذليل على ذلك

كله

كله لا بد من جمة القول الاخر وجوه الاول ان
 للمقتضي الحكم الاول ثابت والمعارض لا يصلح
 رافعه فوجب الحكم بثبوت في الثاني اما ان
 مقتضى الحكم الاول ثابت فلا تنكح على هذا التقدير
 واما ان المعارض لا يصلح رافعا فلا تنكح المعارض
 اما هو احتمال يتقدم ما يوجب زوال الحكم لكن
 احتمال ذلك يعارضه احتمال عدمه فيكون
 كل واحد منهما مدفوعا بمقابلة فوجب الحكم الثاني
 سليما من رافع الثاني ان الثابت او لا فالك
 للثبوت ثانيا ولا لا نقبل من الامكان الثاني
 الى الاستحالة فيجب ان يكون في الزمان الثاني
 جازين للثبوت كما كان او لا فلا يبعد الامور
 لاستحالة خروج الممكن من احد طرفيه الى الآخر
 كالموت فاذا كان التقدير تقدير عدم العلم
 بالموت يكون بقاءه ارجح من عدمه في اعتقاد
 البرهان

في الثاني ان مقتضى الحكم الاول ثابت والمعارض لا يصلح رافعه فوجب الحكم الثاني سليما من رافع الثاني ان الثابت او لا فالك للثبوت ثانيا ولا لا نقبل من الامكان الثاني الى الاستحالة فيجب ان يكون في الزمان الثاني جازين للثبوت كما كان او لا فلا يبعد الامور لاستحالة خروج الممكن من احد طرفيه الى الآخر كالموت فاذا كان التقدير تقدير عدم العلم بالموت يكون بقاءه ارجح من عدمه في اعتقاد البرهان

في الثاني ان مقتضى الحكم الاول ثابت والمعارض لا يصلح رافعه فوجب الحكم الثاني سليما من رافع الثاني ان الثابت او لا فالك للثبوت ثانيا ولا لا نقبل من الامكان الثاني الى الاستحالة فيجب ان يكون في الزمان الثاني جازين للثبوت كما كان او لا فلا يبعد الامور لاستحالة خروج الممكن من احد طرفيه الى الآخر كالموت فاذا كان التقدير تقدير عدم العلم بالموت يكون بقاءه ارجح من عدمه في اعتقاد البرهان

المجتهد والعمل بالراجح واجب الثالثان الفقهاء
 عملوا باستصحاب الحال في كثير من المسائل والموجب
 للعمل هناك موجود في موضع الخلاف وذلك
 كمسئلة من يتقن الطهارة وشك في الحدث
 فانه يعمل على يقينه وكذلك العكس ومن
 يتقن طهارة ثوبه في حال بني على كسبه
 خلافا ومن شهد بشهادة جنى على بقاءها
 حق يعلم انها ومن غاب غيبة منقطعة
 يحكم ببقاء الحقة ولم تقسم امواله وعزل نصيبه
 في الموارث وما ذاك الا لاستصحاب حال
 حيوة هذه العلة موجودة في مواضع الاستصحاب
 فيجب العمل به الرابع ان العلم مطبقون
 على وجوب بقاء الحكم مع عدم الدلالة الشرعية
 على ما يقتضيه البراءة الاصلية ولا معنى للا
 الا هذا اذا تقر بذلك فاعلم ان المحقق

ذكر في

ذكر في او الكلام ان العمل بالاستصحاب يمكن من
 المعين فقال انه المختار واجتبه له هذه الوجوه
 الاربعة ثم ذكر حجة المانع والجواب عنها وقال بعد
 ذلك والذي يحتاجه نحن ان ننظر في الدليل
 للمقتضى لذلك الحكم فان كان يقتضيه مطلقا وجب
 القضاء باستمرار الحكم كعقد النكاح مثلا فان
 توجب جيل الوطى مطلقا فاذا وقع الخلاف
 في الالفاظ التي يقع بها الطلاق كقوله انت
 جليته وبرية فان المستدل على ان الطلاق
 لا يقع بها لوقوع العمل الوطى ثابت قبل النطق
 بهذا فيجب ان يكون ثابتا بعد ما كان اسلا
 صحيحا لان مقتضى التخييل وهو العقد يقتضيه
 مطلقا ولا يعلم ان الالفاظ المذكورة رافعة
 لذلك الاقتضاء فيكون الحكم ثابتا علما بالمقتضى
 لا بيق المقتضى هو العقد ولم يثبت انه يات

لان بقاء مقتضى الاستصحاب
 الذي لم يزل ياد ويدمجه
 المحققون

فلم يثبت الحكم لانا نقول وقوع العقد يقتضي حل
 الوطى لا مقيدا بوقت فلزم رد وام ليحل نظرا
 الى وقوع المقتضى الى دوامه فوجب ان يثبت الحل
 حتى يثبت الراجع فان كان الخصم يعني الاستسما
 ما اشترنا اليه فليس في ذلك عملة بغير دليل وان
 كان يعني امر او راء ذلك فحقن مضروب
 عنه وهذا الكلام جيد لكنه عند التحقيق
 رجوع عما لا يختار او لا ومسير الى القول
 الاخر كاي شذالية تمثيل لموضع النزاع بمسألة
 التيم وبفصح عنه حجة المرفقة فكانت استغر
 ما يرد على احتجاجه من المناقشة فاستدل
 بهذا الكلام وقد اختار في المعبر قول المرتضى
 وهو **قرب المطلب السابع** في الاجتهاد
 والتقليد **اصل** الاجتهاد في اللغة تحمل الجهد
 وهو المشقة في امر يقال اجتهد في حمل الثقل

ولا نقول

ولا يقال ذلك الحقير وما في اصطلاح فهو
 استغفر الفقيه وسعه في تحصيل الظن بحكم شرعي
 وقد اختلف الناس في قبوله للتجربة بمعنى حرمانه
 في بعض المسائل فقط فلهذا ان يجتهد فيها او لا ذهب
 العلامة ^{في} والشهيد في الذكرى والمدرسين
 والدي في جملة من كنهه وجمع من العامة الى
 الاقل وصار قوله الى الثاني حجة الاولى ان
 اذا اطلع على دليل مسألة بالاستنباط فقد
 ساوى الاجتهاد المطلق في تلك المسألة
 علمه بادل غيرها لا مدخل لهما وح فكان جاز لانه
 الاجتهاد بينهما وكذا هذا واحتج الآخرون
 بان كل ما يقتضيه جهل يجوز تعلقه بالحكم المرفوع
 فلا يحصل له ظن عدم المانع من مقتضى ما
 يعلمه من الدليل واجاب لا يكون بان المرفوع
 حصول جميع ما هو دليل في تلك المسألة بحسب

في المسائل
 الاجتهاد في المسائل
 الاجتهاد في المسائل

وحيث يحصل التجزئ المذكور يخرج عن الغرض
 والتحقيق عندى هذا المقام ان فرض الاقتدار
 على استنباط بعض المسائل دون بعض على وجه
 يساوى استنباط المجتهد المطلق لها غير مشع
 ولكن التمسك في جواز الاعتماد على هذا الاستنباط
 بالمساواة فيه للمجتهد المطلق قياس لا يقول به
 نعم لو علم ان العلة في العمل بظن المجتهد المطلق
 هي قدرته على استنباط المسئلة امكن الالتحاق
 من باب منصوص العلة ولكن الشان في العلم
 بالعلة لفقد القدر عليها ومن الجائز ان يكون هي
 قدرته على استنباط المسائل كلها بل هذا اقرب
 الى الاعتبار من حيث ان عموم القدرة انما
 هو كمال القوة فلا شك ان القوة الكاملة
 اعبد عن احتمال الخطا من الناقصة فكيف
 يستويان سلمنا ولكن التقويل في اعتماد ظن

المجتهد

ظن المجتهد المطلق انما هو على دليل قطعي
 وهو إجماع الامة عليه وقضاء القرويين به
 واقصى ما يتصور في موضع النزاع ان يحصل
 دليل ظني يدل على مساواة التجزئ للاجتهاد
 المطلق واعتماد التجزئ عليه يعني الى الدور
 لانه تجزئ في مسئلة التجزئ وتعلق بالظن
 في العمل بالظن وجوبه في ذلك الى فتوى
 المجتهد المطلق وان كان ممكنا لكنه خلاف
 المراد اذا فرض الحاقة ابتداء بالمجتهد وهذا
 الحاق له بالمقلد بحسب الكذا وان كان بالمر
 للاحاق بالاجتهاد ومع ذلك فالحكم في نفسه
 مستبعد لاقتضائه بثبوت الوسطة به اخذ
 الحكم بالاستنباط والرجوع فيه الى التقليد
 وان شئت قلت تركب التقليد والاجتهاد
 وهو غير معروف **اصل** ولاجتهاد المطلق

شريطة يتوقف عليها وهي الاجمال ان يعرف جميع
 ما يتوقف عليه اقامة الادلة على المسائل الشرعية
 الفرعية وبالتفصيل ان يعلم من اللغة ومعاني
 الالفاظ العرفية ما يتوقف عليه استنباط
 الاحكام من الكتاب والسنة ولولا الرجوع الى
 الكتب المعتمدة ويدخل في ذلك معرفة الخوف
 والتشريف ومن الكتاب قد ما يتعلق بالاحكام
 بان يكون عالما بما يمكن عند الحاجة
 من الرجوع اليها ولولا كتب الاستدلال ومن
 السنة الاجاديت المتعلقة بالاحكام بان يكون
 عنده من اصول المصحة ما يجمعها ويعرف
 موقع كل باب بحيث يتمكن من الرجوع اليها
 وان يعلم احوال الرواة في الجرح والتعديل ولو
 بالماجزة وان يكون عالما بالمطالب الاصولية
 من احكام الاوامر والنواهي والعموم والخصوص

الى غير

الى غير ذلك من مقاصد التي يتوقف استنباطها
 وهو علم العلوم المجتهد كما عليه بعض المتفهمين
 ان يكون ذلك كله بطريق الاستدلال على كل اقل
 لما فيها من الاختلاف كما يتوهم القاصرون وليس
 شريطة البرهان لا مناع الاستدلال بدونه
 بقوى قدسية معتبرة عن ذلك وان يكون له ملكة
 وقوة ادراك يقتدر بها على اقتناص الفروع من اصول
 ورد الجزئيات الى قواعدها والبرجوع في موضع
 اذ اهتفت هذا فاعلم ان جمعا من اصحاب وغيره
 عدوا في الشرائط معرفة ما يتوقف عليه العلم بالمتناع
 حدوث العالم وافترقا الى اصناف موصوفة
 متفردة عما يمنع باعث لا ينال مصدق الامم
 كل ذلك بالدليل الاجمالي وان لم يقدر على التحقيق
 الى ما هو واجب للبحر في علم الكلام وناقشهم في ذلك
 بعض المحققين بان هذا هو لازم الاجتهاد ولو

من مقتضى شرائطه وهو حسن مع ذلك لا يخبر بالجهل
هو شرط الايمان واما معرفة فروع الفقه فلا يتوقف عليها
اصل الاجتهاد لكنها قد صارت في هذا الزمان طريقتين
الاولى في غير تعيين على التوصل اليه وما يلزم به جده او تخاهله
بعض اهل العصر توقف الاجتهاد المطلق على امور
ما ذكرناه من الخيالات التي يشهد بالبداهة بخلافها
فسادها والدعاوى التي تعقني انهم من الذين يكرها
اصل اتفق للجمهور من المسلمين على ان للمصنف المجتهد
المختلين في العقليات التي وقع التكليف بها
وان المخر مخطئ انهم لان الله تعالى كلف بهما العلم
عليه دليله فخطئ له مقدر فيبقى في العدة وخالف في ذلك
سند وذا من اهل الخلاف وهو يمكن من الضعف
الاحكام الشرعية فان كان عليها دليل قاطع
فيها اليقين واحد غير معذور وان كانت كما يقتصر
الى المتفرق والاجتهاد فالواجب على المجتهد استفرغ الوسع

والخطي

فيما يلي

فيما يلي لفظ المجتهد فما ضربه فيها كل مجتهد فهو
حكم شرعي في حقه وحق مثله وقيل المصنف فيها
واحد لان الله تعالى فيها حكما معينا فراجعه
فهو المصنف وغيره مخطئ معذور وهذا القول
هو الاقرب الى الصواب وقد جعله العلامة في
رأى الامامية وهو مؤذن بعدم الخلاف
بينهم فيه وكيف كان فلا رى للبحث في ذلك
بعد الحكم بعدم الثاني كغير طائفة فلا جرم كان
ترك الاشتغال بتقريب حججهم على ما فيها من الاشكال
او فوق مقتضى الحال اصل والتقليد هو العمل
بقول الغير من غير حجة كاحذ العامي والجهل
بقول مثله وعلى هذا فالرجوع الى الرسول
مثلا ليس تقليدا له وكذا الرجوع العامي الى الفقه
لقيام الحجة في الاول بالمعنى وفي الثاني بما
سيذكر هذا النظر الى اصل الاستعمال والا

ولا انهم عليه ح قطعاً
بما به تم اختلاف الناس
التصريح قبل كل جهل
يعرف انه لا حكم مع الله
فيها بل حكم الله فيهما

صد

فلا ريب في صحة أخذ المقلد العامي بقول المفتي
تقليدا في العرف وهو ظاهر إذا اقر بهذا فالكثرة العظمى
على جواز التقليد لمن لم يبلغ درجة الاجتهاد سواء كان
عائيا او عالما بطرق من العلوم وعرض في الذكر
الى بعض قدماء الاصحاب وقتنا حلت منهم القول
بوجوب الاستدلال على العوام وانهم الكفوافية
بمعرفة الاجماع الحاصل من مناقشة العلماء عند
الحاجة الى الوقائع او المصوص الظواهر الاصل
في المنافع الاباحية وفي المضار الجرمية مع فقد
قاطع في منته ودلالة والنصوص محصورة
وصف هذا القول وقد حكى غير واحد من
الاصحاب اتفاق العلماء على الاذن للعوام في
الاستفتاء من غير تناكر واحتجاج مع ذلك
بانه لو وجب على العامي النظر في ادلة المسائل
الحقيقية لكان ذلك اما قبل وقوع الحادثة

او عندها

او عندها والقسم بالعلم اما قبلها لاجتماع
ولا نريد الى استيعاب وقته بالنظر في ذلك
فيؤدي الى الاضرار بالمرعاش المضطر اليه
اما عند نزول الواقعة فلا بد من ذلك متعذر
لاستحالة انصاف كل عامي عند نزول الحادث
بصغر المجتهدين وبالجملة فهذا الحكم لا محال
للبوقف فيه **اصل** والحق منع التقليد في
اصول المعقاييد وهو قول جمهور علماء الاسلام
الا من شذ من اهل الحديث والبرهان
الواضح قايم على خلافه فلا التفات اليه اذا
عرفت هذا فاعلم ان المحققين بعد ميره
الى المنع في هذا الاصل وذكر الاحتجاج عليه
قال واذا ثبت ان غير حايث فهل هذا الخطأ
موصوف عنه قال شيخنا ابو جعفر رضي الله عنه
نعم وخالفه الاكثرون احتج رضي الله عنه بان

افتناء الامصار على الحكم بشهادة العاوي مع العلم
 يكون لا يعلم تحصيل العقائد بالادلة القاطعة
 لا يقال قبول الشهادة انما كان لانهم يعرفون
 اوافيل الادلة وهو سهل المأخذ لا نقول ان
 كان ذلك حاصل لكل مكلف لم يبق من تصديق
 بالمؤخذة فيحصل الغرض وهو سقوط الالتم وان
 لم يكن معلوما لكل مكلف لزمان يكون الحكم
 بالشهادة موقفا على العلم بحصول تلك الادلة
 للشاهد منهم لكن ذلك مع وان النبي صلى الله
 عليه وآله كان يحكم بامسلاام الاعرابي من غير
 ان يعرف عليه ادلة الكلام ولا يلزمه الجايل بامس
 بتعلم الامور الشرعية التي هي منتهى له كالصلاة وما
 اشبهها وفي هذا الكلام اشعار بميل المحقق
 الى موافقة الشيخ على ما حكاه عنه او قد دد
 فيه مع انه ليس ينبغي ان يحتمل الادلة بالعبارة

المصطلح

المصطلح عليها ودفع الشبهة الواردة فيها ليس لا زمر
 بل اللازم معرفة الدليل الاجالي بحجته بوجوبه
 وهذا يحصل بايسر نظر فلهذا لم يوضع قبول
 الشهادة على استعلام المعرفة ولو كان النبي صلى الله
 عليه وآله يعرف من الدليل على الامرابي المسلم انما
 يعلمون منه العلم بهذا القدر كما قال البعير تدعى على
 البعير واثر الاقدام على المسير اقسم ذات ابرار
 وارض ذات فجاج لا تدل على اللطيف الخبير
اصل ويعتبر في المنق الذي يرجع اليه للقد
 مع الاجتهاد ان يكون مؤمنا عدا وفي صحة
 رجوع المقدار اليه على محضول الشرايط فير اما
 بالخالطة المطلقة او بالاجناس المتواترة او
 القران الكريم المتعاضدة او بشهادة القديسين
 العارفين انما حجة شرعية الا ان اجتماع
 شرايط قبولها في هذا الموضع عن بين الوجود جندا

الاعرابي

كما لا يخفى على المتأمل ويظهر من الاصحاب منافع
 اختلاف فان العلامة ر قال في المذهب لا يشترط
 في المستفتى علمه ببيعة اجتهاد المفتي لقوله تعالى
 فاستلوا اهل الذكر من غير تضييع بل يحجب عليه
 ان يقلد من يغلب على ظنه انه من اهل الاجتهاد
 والورع وانما يحصل هذا الظن برويته له منقبا
 للفتوى بمشهد من الخلق واجتماع المسلمين على
 استفتائه وتعليمه وقال المحقق ر ولا يكتفى بالعلم
 بمشاهدة المفتي مقصدا ولا ادعاء الى نفسه ولا
 مدحيا ولا باقبال العامة عليه ولا انصافه
 قدم بالزهد والورع فانه يكون غاليا في نفسه
 او مغالطا بل لا بد ان يعلم منه الانصاف في الشرائط
 المعتمدة من مآرسته وما ستر العلماء وشهادتهم
 له باسحقاق منصف المفتي ويلو عن آياته والاف
 بين هذين الكلامين ظاهرا يرى فكلام المحقق

هو لا يرى

هو لا يرى وجها من الاحتجاج الى البيان
 واحتجاج العلامة ر بالاية على ما صار اليه
 مردودا اما اوله فلعلم العموم وبها وقد سببه
 عليه في النهاية واما ثانيا فلا ندر على تقدير العموم
 لا بد من تخصيص اهل الذكر من جميع شرائط
 الفتوى بل لنظر الى سبب الاستفتاء للاتفاق
 على عدم وجوب الاستفتاء عين بل عدم حجب
 وح فلا بد من العلم بمجسول الشرط او ما يقوم
 مقامه وهو شهادة العدلين وتظهر من كلام
 المرتضى ر معنى انه الموافقة لما ذكره المحقق
 حيث قال في المعاني طريق الى معرفة صفته
 يجب عليه ان يستفتيه لانه يعلم بالمخالطة
 والخبار المتواترة حال العلماء في المبدأ الذي
 يسكنه ورايتهم في العلم والفتوى والذميمة
 ايتم قال وليس يطعن في هذه الجملة قول من

ينظر الفيتا بان يقول كيف يعلم عالما وهو لا يعلم
شيئا من علومه لانا نعلم ان الناس بالتجارة
والصناعة في البلد وان لم نعلم شيئا من الحان
والصناعة وكذلك العلم بالحنو واللعن وفنون
الادب اذا عرفت هذا فاعلم ان حكم التقليد مع اتحاد المفتي
ظاهر وكذا مع النعة ولا اتفاق في الفتوى
واما مع الاختلاف في الفتوى فان علم استواء
في المعرفة والعدالة تخير المستفتي في تقليد ائمة
شاه وان كان بعضهم ارجح في العلم والعدالة
من بعض تعين عليه تقليد وهو قول
الاصحاب الذين وصل اليها كلامهم وحجتهم ان عليه
الثقة بقول الاعلم اقرب واوكد ويحكى عن بعض
الناس المقول بالتحذير منها ائمة والاعتماد على
ما عليه الاصحاب ولو ترجح بعضهم بالعلم والبعث
بالوجه قال المحقق في نقد الملا علم ان الفتوى

استفاد

200 استفاد من العلم لا من الودع والفتوى التي عنده
من الودع يحجر من الفتوى عما لا يعلم فلا اعتبار
برحمان وودع الاخر وهو حسن اصل ذهب
العلامة في ريب الى جواز بناء المجتهد في الفتوى
بالحكم على الاجتهاد السابق ومنع من ذلك المحقق
فقد في ترايط تسوية الفتوى ان يكون الفتوى
المفتي بجيت اذا سئل عن ملية الحكم في كل واقعة
يفتي لها التي به ويجمع اصوله التي يبنى عليها وقال
في موضع اخر اذا فتى المجتهد عن نظر في واقعة
ثم وقعت بعينها في وقت اخر فان كان
ذاكرا لدليلها جازله الفتوى وان سنيه
افتقر الى استيفان نظرقان ادى نظره
الى الاول فلا كلام وان خالفه وجب الفتوى
بالاخير ولا ريب ان ما ذكره المحقق اولى
غير ان ما ذهب اليه العلامة مستوفى لان الواجب

على الجهد لتحقيق الحكم بالاجتهاد وقد حصل فوجوب
الاستيفاء عليه بعد ذلك يحتاج الى الدليل
وليس **نظير العمل** لا نعرف خلافا في عدم اشتراط
مشافهة للفق في العمل بقوله بل يجوز بالرواية
مادام حيا واحتجوا بذلك بالاجماع على جواز رجوع
الحايض الى الزوج العامي اذا روى عن المفتي
وبلغزوم العبر التزام السماع منه وهل يجوز
العمل بالرواية عن الميت فظاهر الاصحاب لا يطابق
على عدمه ومن اهل الخلاف من اجاب بالحجة
المذكورة للمنع في كلام الاصحاب على ما وصل
اليه من اريته جدا لا يستحق ان تذكر ويمكن
الاجتهاد له بان التقليد انما ساغ للاجماع
المنقول سابقا للزوم والخرج الشديد والعسر
بتكليف الملتق بالاجتهاد وكلما الوجهين لا يصلح
دليلا في موضع النزاع لان صوت حكاية

الاجماع

(٢٠) الاجماع صريحة في الاختصاص بتقليد الحيا والخرج
والعسر متدينان بتسوية التقليد في الجملة
على ان القول بالجواز قليل المبرور على
اصولنا لان المسئلة اجتهادية وفرض العامي
فيها الرجوع الى فتوى المجتهد مع ما لا يقابل للمواز
ان كان ميتا فالرجوع الى فتواه فيها دور ظ
وان كان حيا فاتباعه فيها والعمل بفتاوى
المؤقت في غيرها بعيد عن الاعتبار غالبا لما
لما يظهرون اتفاق علماءنا على المنع من الرجوع
الى فتوى الميت مع وجود المجتهد الحي بل قد
حكوا الاجماع فيه من يحا بعض الاصحاب **فان**
في المقادير والتجريح تعادل الامارين اي
الدليلين الظنيين عند المجتهد يقتضي تحريمه
في العمل اجدها لا نعرف في ذلك من الاصحاب
مخالفا وعليه اكثر اهل الخلاف ومنهم من حكم

خاتمة

واستلزام الاتفاق المساواة في الصفات مستدرك
 لأن للفروض في باب الترجيح استيثار أحد الطرفين
 بجهة الترجيح وهو ما يكون مع الاستواء فيما
 عداهما إذ لو وجد مع الآخر ما يساويها أو يرجح
 عليها لم يعقل اسناد الترجيح إليها وبالجملة فهذا
 في غاية الظهور ومنها الترجيح باعتبار الزاوية
 فيرجح المروي بلفظ المعصوم على المروي بمعنى
 وعلى المحقق عن الشيخ انه قال إذا روي أحمد
 الراويين اللفظ والآخر المعنى وتعارضان
 كان روى المعنى مرفوعاً بالتضبط والمعرفة فلا
 ترجيح وإن لم يوثق منه بذلك ينبغي أن يخذ
 المروي لفظاً قال المحقق وهذا حق لا يتر
 بعد من الزلل والعجب منه كيف رضى من
 الشيخ بالتفصيل الذي حكاه عنه مع ان صحة
 الرواية بالمعنى مشروطة بالتضبط والمعرفة

ترجيح

ترجيح اللفظ بانرا بعد من الزلل فيقتضى التقديم
 مطلقاً لا مع عدم الضبط والمعرفة في روى
 المعنى كما شرط الشيخ ومنها الترجيح بالنظر
 إلى المتن وهو من وجوه أحدها ان يكون
 لفظ أحد الجزئين فيجها ولفظ الآخر ركيكاً بعيداً
 عن الاستعمال فيترجح الفصح ووجه آخر وأما
 الفصح فلا يرجح على الفصح خلاف ما للمعجمة
 في الترتيب إذا لم تكلم الفصح لا يجب أن يكون
 كل كلمة أفصح وثابتاً ان يتأكد الكلام في لفظها
 بان يتعدد سمات دلالة أو تكون أقوى
 ولا يوجد مثله في الآخر فيرجح متأكد الكلام
 وحاصل مثله ما جاء في بعض أخبار التفسير للشافعي
 بعد دخول الوقت من قوله فطروا وان لم
 تفعل فقد والله خالفتم رسول الله صلى الله عليه
 عليه وآله وثابتاً ان يكون مدلول اللفظ

في ليد ما حقيقتا وفي الامكانيا وليس بغالب
 فيخرج ذو الحقيقة او يكون منها مجازيا لكن مصحح
 الجرح اعني العلامة في ليد ما استمر واقوى لظاهر
 منه في الاخر فوجب ترجيح الاستمر والاقوى ولا يظهر
 ولا يعيان ان يكون كالتاخذ على المراد منه فيجرح
 الى توسط المراد ودلالة الاخر موقوفة عليه فيخرج
 غير المحتاج وقد ذكر الناس ههنا وجه اخر
 كثير والمقبول منها داخل في عموم ما ذكرناه وكان
 في كلام الكل مفردا بالذكر كترجيح العام الذي لم
 يخصص والمطلق الذي لم يقيد على المخصص والقييد
 وكترجيح ما فيه تعرض للعلية على ما اقتصر فيه على الحكم
 وترجيح ما يكون اللفظ فيه اقل احتمالا على ما هو
 اكثر كالمشترك بين معنيين على المشترك
 بين ثلثة معان ووجه دخولها فيما ذكرناه
 ان الاول يرجع الى ترجيح الحقيقة على المجاز والثاني

الى ترجيح

٢٠٢ الى ترجيح الاقوى دلالة على الاصنف لا
 التقليل بعينه تقوية الحكم وكذا الثالث ومنها
 الترجيح بالامور الخارجية وهي رتبة القول واعتناء
 اوجهها بدليل اخر فانه يرجح به على الايون تدليل
 الثاني على اكثر السلف باحدهما فيرجح به على الآخر
 قال المحقق انما عمل اكثر الظايف على احدي
 الروايتين كانت اولى اذ جوزنا كون الامام
 في جملتهم لان اكثر امارات الرجحان والعمل بالرجح
 واجب الثالث بخالفه اجمدهما للاصل وموافقة
 الاخر لرجح المخالف واكثر العامة وذو اعتبارهم
 الى ترجيح الموافق وهو اختيار الشيخ رجح
 الاول وجهان احدهما ان المخالف للاصل مؤيد
 عنه بالتأمل يستفاد منه ما لا يعلم الا منه
 والموافق ويقوم به بالمقرحة مغلوبة بالعقل
 فكان اعتبار الاول اولى والثاني بالعلم

عند العلامة

بالتاقل يقتضي تعليل الشيخ لا يتم دليل حكم العقل فقط
بجملته المفترزة فانه وجب تكثيره لانه حكم الناقل
بعد الدالة الناقل حكم العقل وبجملته الثاني
ان عمل الحديث على الاستقراء الامن الشرع
اولى من جملته على ما هو يستقل العقل بمعرفة
اذ فائدة التأسيس اقوى من فائدة التاكيد
كلام الشارع على الاكثر فائدة اولى من الحكم بترجيح
الناقل يستلزم الحكم بتقدم المقر عليه وذلك
يقضي كونه واردا حيث لا حاجة اليه لان
مضمونه معلوم اذ ذاك بالعقل فله فيندس
التاكيد وقد علم مرجو جملته بخلافه فما اذا جاز
المقر فان ترجحه يقتضي تقدم الناقل عليه
فيكون كل منهما واردا الى موضع الحاجة اما
الناقل فقط واما المقر فلوروده بعد
فيستبين ما دفعه الناقل فيكون هذا اول

وهنا

٢٠٧ وكلما اتجهت الى انما اثبات المدعى
قال الحق من الله بعد نقله للقول ومثل
التحسين ونعم ما قال الحق انه اما ان يكون
المخبر عن الرسول الله عليه واله او من
الاغتر فان كان عن النبي وعلم التاريخ
كان المتأخر اولى سواد كان مطابقا للاصل او
لم يكن ومع جمل التاريخ يجب التوقف لانه
كما يحتمل ان يكون احدا فاما يحتمل ان يكون
مشتقا وان كان من الاغتر وجب القول
بالتحسين سواء علم تاريخهما اجهل لان الترجيح
مفقود هنا والتسخ لا يكون بعد النص
ان يكون احدا فاما لاهل الخلاف والاخر
موافقا فترجح المخالف لاحتمال التقية في الموقف
وقد حكى الحق رحمه الله عن الشيخ انه قال اذا
تساوت الروايتان في العدالة والعدد عمل

